

* شتآب *

* ناظورة الحق فى فرضية *

* العشاء وأن لم يغرب *

* الشفق *

*

تاريخ هجرينك

بك ايكىوز سكسن بى نچى سنه سىل يوم دوشنبه ده جماد الاولى نك

اون سكزنده قزان سودا كرى شاه احمد بن حسام الدين

بن صالحك خراجتيله بلده قزان ده مطبع

خزانده اول كره طبع اولندى

نفعنا الله به وجميع اخواننا

المسلمين علما وعملا

جعله ذخرا للدار

الآخرة

آمين



الناظورة

آلة رصدية ترصد بها

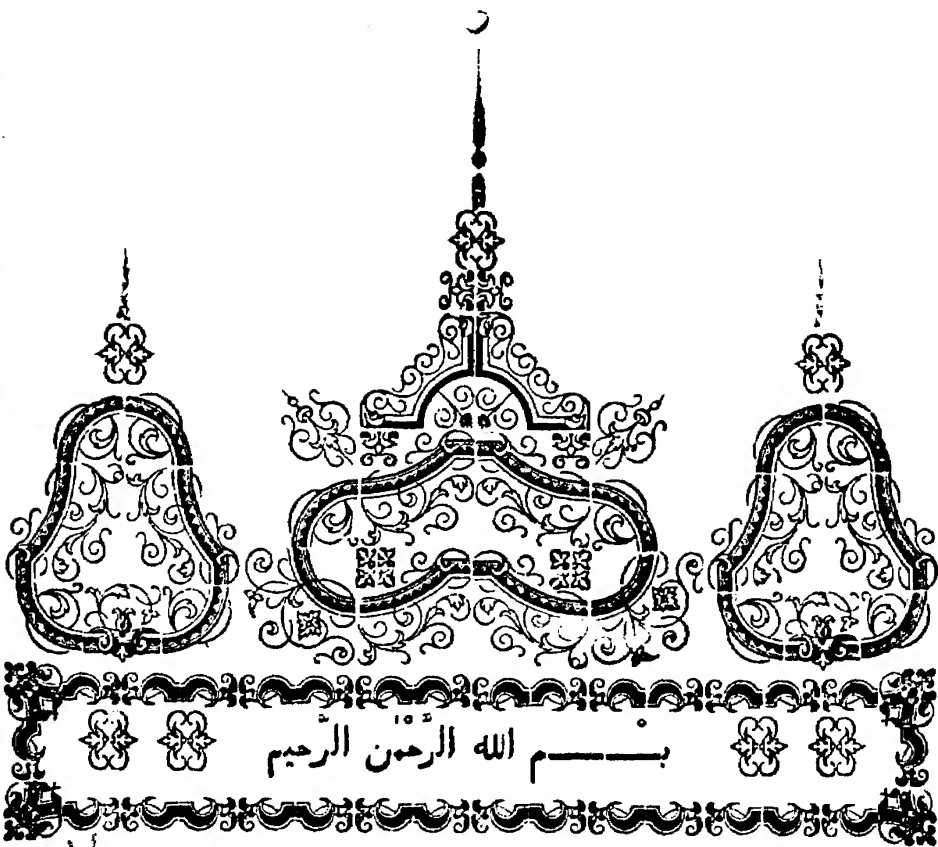
الاجرام الفلكية وتطالع بمكوناتها

الامور الخفية التى لا تبدا فى سادج النظر

لكونها على غاية من البعد والصغر

(منه سلمه الله)

تعالى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله تعالى عن ان يدرك جماله بالا بصار والعيون * وجلّ عن ان يكتنه كماله بالانظار
والظنون * الذي اخذ ميثاق عباده ان لا تتخذوا وكلا من دون * وما خلقت الجن والانس
الا ليعبدون * ما اريد منهم من رزق وما اريد ان يطعمون * احمده على ما انعم علينا
وعصمنا من ريب المنون * وجعلنا من المؤمنين الذين هم على صلاتهم يحافظون *
واصلى واسلم على رسوله محمد المبعوث بالقاف والنون * وآيات بينات لا يحجد بها
الا الظالمون * وعلى آله واصحابه الذين سافوا الى السابقات في الاسلام والعون *
وفازوا بالقصبات وفاقوا على صاحب ياسين * ومؤمن من آل فرعون * اما بعد فيقول
العبد المستعين بحول ربه المعتم على حبله المتين هارون بن بهاء الدين المرجاني شهاب
الدين رزقه الله حسن الاتباع لاثار نبيه الامى الامين والانصداع بالقول الحق والحق

المبين ان خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد وشر الامور محدثانها وكل محدث
بدعة وكل بدعة ضلالة وان من اقبح المبدعات وافضح المحدثات ما ينفقونه من امدات
الامة ان عمارة العشاء ساقطة عن سكان بلاد في ايام من السنة ينتهي اقتصار ايامها الى غاية
لا يغيب فيها الشفق ولا يجب عنهم الافق وهذه الداهية الدهيا والمصيبة العظمى والحلة
النكراء قد ابتدئ بها بعض المقصرين في النفقة واسلفها الى ذويهم من المخسرين في الامة
والسفه فرأيت لدنيهم ونفقت سوقها عليهم لابل سرت فيهم سر بيان الجرب وتجارت في اعرا
قهم تجارى الكلب وسمارت ^{فمنه} فتمتته صما بكما عمياء فادببت ان اضع في هذا الشأن كتابا
يشتمل على بيان ردة هذا الرى وعواروه وتردى القائل به وبواروه واذوفت على اقتباس
الادلة من مواردها واقتناص اوانسابها وثاردها اوردت فيه فوائد جلية وموائد نبيلة تنبه
على مباني الشرية وقواعد مبادئ المسئلة وشواهد الانا ان ابناء العصر قد اضلواها
من بعيد وضلوا عنها من امد مد يد ورتبته على مقدمة حقها التقديم ومطالب شرية وخانة
يقع عليها التتميم وسميته بنظرة الحفي في فرضية العشاء وان لم يغب الشفق ليوافق اسمه
مسماها ويطابق عنوانه به معناه وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب وهو ولي الارشاد
انه قريب مجيب معقمت اعلم ان فذلكة كورة الخلق وغاية ديرة الامكان هي خليفة نوع
الانسان قد ركب الله سبحانه فيه من القوة الناقلة والمشاعر الظاهرة والباطنة ما مكنه بها من
الاهتداء الى مصالحه في حاله وماله وعرفه كيفية الارتفاق بها والتوسل الى الحد الممكن من
كماله ولذلك لصاح ان يكون خليفة عنه يخلفه في اصلاح الارض وسباسة الخلق وتكميل
نفوسهم وتنفيذ امره فيهم لتصورهم عن قبول الفيض فقط وفقرهم عن تلقى الامر من غير
وسط فادم وبنوه هم المراد من الخلق اولا وبالذات وما سواهم معونة لهم وذريعة الى استيفاء
ما قدر لهم من الكمالات كما قال جل ذكره انى جاءل في الارض خليفة وقال وسخر لكم الشمس
والقمر وسخر لكم الليل والنهار وقال وخلف لكم ما فى الارض جميعا فهو اذن لم يخلف عبدا

ولم يترك سدى بل الغاية لوجوده معرفته بالله سبحانه وقد تعلق بكل فعل من أفعاله حكم من قبل الخالق يطابقه منوط بدليل من جهته يخصه والغاية لهذا المعنى ليست هي قوام مصالحة الخالق في حاله بل ظهوره لخالق ليعرف بجلاله حيث قال سبحانه انما خلقناكم عبثا وانكم اليه ترجعون وقال يحسب الانسان ان يترك سدى وقال وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ما اريد منهم من رزق وما اريد ان يطعمون ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين فدعاهم الى معرفته ونادى بهم لطاعته بارسال الرسل وانزال الكتب فبلغوا الرسالة واحسنوا السفر او كان ختام النبوة وتمام تلك الدعوة بعثة نبيه المرتضى وحبيبه العجتي محمد المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله واصحابه ائمة الرشيد والهدى فجعله خاتم الرسل وخاتم النبيين وجمع له هدى الاولين والآخرين وبه كمل بنيان البعثة وتم عمران النعمة كما دل عليه التنزيل اليوم اكملت لكم دينكم وانتمت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً فالدين المشروع له اصول محكمة وفروع متفنة والقرض اللازم والواجب الدائم على كل احد في اصول العقائد وفروع الاعمال ابتناء اموره على حكم الشرع وان يكمل عليه كالميت على الغسل اذ فيه كل الكفاية وتمام الهداية كما قال عز مجده "اولم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم" وقال قل ان هدى الله هو الهدى ولا مساغ للعدول عنه الى ما عدا هو الاقتفاء الى ما سواه اذ كل معرفة تخالفه فهي جهالة وكل حجة تبينها فهي خبط وعماية والمذهب الغير الموزون به كذب وهم وخيال وما ذابعد الحق الا الضلال وقد قال الله تعالى اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلا ما تذكرون وقال لتلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل واصول الفقه التي يبتنى عليها الدين ويؤخذ منها الحق المبين وعلم اليقين والرأي المتين من مسائل الاعتقاد وجملة مباحث المبدأ والمعاد وعلوم العبادات وانواع المعاملات ويستنبط منه حقايق الحكم ودقايق الاسرار وغوامض العلوم ولطايف الغنون في كل باب كما يطلع

عليه اولو الالباب وارباب الابصار اربعة: ليس لها خمس الكتاب والسنة والاجماع والقياس فمن اجمل الطلب وأحسن التمسك بأسبابه وفق لتوجيه عنايته عليه والاستئناس² من بابيه وتشبث بهذه المأخذ وعض عليها بالنواجذ حصل له العلم القطعي بوجود الله سبحانه وتوحيده وتوحيده بأوصافه العلى وتسميته باسمائه الحسن وتمجيد تعجيد الابعاد تمثيل وتقديره تقديراً لا يتخالفه تطيل والتميق بصدق النبوة وحقية البعثة حصولاً لا مريية به ويثبت ذلك عنه البينة ثبوتاً لا مرد له ويهتدى الى فنون الحكمة وعلوم المعرفة وحقايق الاسرار ولطائف النكت ودقايق الانظار من غير بحث وتفتيش عن احوال موضوعاتها ولا انغاب باقامة براهينها وادلتها كما هو يدن الاثمة الهدى وحال العلماء الاثبات فإن قيل لا مندوحة في اثبات وجود الخالق وعلمه وقدرته من الاحتياج الى الادلة العقلية اذ القرآن ينوقى على تحقيق هذه المسائل اولاً من جهة القياس والفكر وذلك شىء يطبق عليه الحذاق من اهل النظر قلت الاكتفاء بالشرع والتقديم بعبوده وملازمة حذوده ونسب الشارح ومخرج الكتاب وقضية التكليف والمقصود بالخطاب وهو طريقة السلف الصالحين ومن بعدهم من اعظم العلماء وائمة الدين المرضى عنهم والمشهود لهم ولم ينسب الى خلافه الا المتفلسفة واخلاق اهل الكلام كيف وبه كمال الدين وسبوغ النعمة والبلاغ المبين وتعام الدين عورة والزمام الحجة وازاحة العلة وهو ابين دليل واظهر حجة واصدق معجزة لنبوته وصحة دعواه بل لا ممتنع في الباب الاياه ومثل ذلك كمثله ثلاثة يدعون حفظ القرآن ويروم كل منهم اثبات ما يدعيه بالبرهان قالوا واحد منهم يقيم الشهود ويحضر الوثائق والعهود والآخرة وهو انبيلهما يظهر الكرامات ويأتى بخوارق العادات فيقلب الانسان حجراً والحجر انساناً او يكلم بتصديق يدعو احميوانا والناظر فيه بما يسبق الى باله بدارائه من اختصاص صاحبه بمزيد معرفة وفضل علم الى ان يرد عنه صحيح النظر واما الثالث فلا يلتفت الى هذا ولا الى ذلك بل يقرأ القرآن من اوله ويسره الى آخره

فلبت شعري اى الثلاثة اظهر حجة وايبين محجة (شعر) * خذ ما نراه ودع شيئاً سمعت به *
 فى طلعة الشمس ما يقينك عن زحل * والصبي فى المكتب يأخذ كتاباً لا يدري ما هو
 ولا يعرف ما فيه ولا علم عنده بمعرفة استاذ به سوى حسن الظن المستولى عليه فيراوله مرة
 وما يفرغ منه الا وقد حصل له اليقين بالكتاب واللم بما فيه والاطلاع على معرفة استاذ به
 الست اذا شاهدت اباحنية وصاحبة وكلمته مشافهة ولازمته برهة او طالعت الكتب
 التى صنف فى فتيانه والدواوين التى جمعت فيها فقهه وراؤه زاولته هامة حصل لك
 المعرفة بالفقه والفقهاء التميز بينه وبين غيره تميزاً لا تشك فيه وشأن بينك فى العلم
 بذلك وبين السميع به من ابي يوسف ومحمد او ابن المبارك ووكيع وكذلك علوشان
 جنيد البغدادي وابي يزيد البسطامي فى المعرفة وابي نصر الفارابي وابن سينا فى الحكمة
 ويحيى بن معين وابن المدينى فى الحديث وابي عبيدة والاصمعى فى اللغة والخليل
 وسيبويه فى النحو والعريضة وجريرو الفرزدق فى الشعر والفصاحة والزمخشري
 وابن دحية فى التفسير ومهارة ابي بكر محمد بن يحيى الصولى فى لعب
 الشطرنج والنسبة بين رجال صناعة واحدة والتفاوت بينهم فى تلك الصناعة
 لا يعرف بالبرهان العقلى ولا بالنقل من الناس والسماع منهم وبالجملة
 لا يعرف حال القيم بصناعة حتى الصنایع الجزئية بشئ مثل العلم بالنظر الى اثاره
 ومطالعة احواله وتنجم اعماله واليه اشار على رضى الله عنه فيما روى عنه حيث قال اعرف
 الحق تعرف اهله مثلاً اذا اعترفت بان الفرزدق شاعر صاحب فصاحة فى الشعر قيل عليك
 من اين لك ذلك ماذا تقول اببرهان من العقل عرفته ولا سبيل الى ذلك او تقول انى سمعت
 غير واحد من الناس بل جما غفيرا يقولون كذا لك فاذن انت لست بعالم بانه فصيح شاعر
 وانما انت ناقل لمعرفة الناس بفصاحته او مقلد محض تعتقد ذلك والظن ليس بعلم فضلاً
 عن التغلب ولا ملك تقول انى مقلد فى كل ذلك ولا علم لى بشئ من ارباب تلك الصنایع

فاعلم انك مداهن متعصب لجهلك ومتثبت على ضلالك هب انك كذا في ذلك فيها
 ذا عرفت حذافة الخفاى والنعال في صناعته والتجار في عمله والخباط في خباطته ولا يرتاب
 ذو مسكة وانصاف في وجود عارف بكل صناعة بالنظر اليها ومحض الاكساب منها ومن يطلم
 كذلك على حال القيم بها فان قيل لو كان الامر كما ذكرت والطريق ما وصفت ووقف كل
 من نظر على صناعة على جليلة الحال واعترف بالفضل لصاحب المقال بل لم يكن لاحد
 للانكار فيه مجال وكم من ناظر قد انكر على ابي حنيفة فقهه وعلى ابي على حكمته فانت الكلام مع
 الاحرار اولى بالبصرة والاعتبار الذين يعترفون بالفضل لاهلهم ويعملون بالانصاف في
 محله وهم اهل الكياسة والفترة القويمة واهل السلامة والقرمحة المستقيمة لاكل مفتن
 كذاب احدث مراتب متمرن على العناد متجرد للفساد لا يرد فكره براد ولا يؤل فهمه الى
 اعتقاد لا يزالون مختلفين الامن ربحك ولذلك خلقهم ولو رده الى الرسول واولى
 الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم المطلب الاول وهو الاصل الاصيل في الدين
 المعول الذي هو المقصود معرفته بالبرهان وتحصيله على القطع والايقان ولا مساغ فيه
 للتقليد واتباع الظن والحسبان واذا قد عرفت ان كتاب الله وسنة رسوله هو الاصل المستقل
 في امره المعنى عن غيره في معرفة الله سبحانه وما يبتنى عليه من عبادته والعمل بمقتضى
 دينه ومذاق شريعته فاعرف ان امر العقائد سهل اذ مدارها على مقدماتين بعطيهما
 آيتان قوله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها وقوله جل ذكره ليس كمثله شئ وهو السميع
 البصير فالواجب في هذا الباب على كل احد الوقوف عند بيان الشارع والثبات على
 حدوده وهو توصيف الله تعالى وتسميته بكل ما وصف به نفسه وسماه في منزل كتابه وفصل
 خطابه والمصدق بانه حق بالمعنى الذي عناه والاقاربه اقرارا صادرا عن مطابقة جنانه
 ومواطاة قلبه وكل ما لا دليل عليه من اسم اوصفة او اعتبار او نسبة او حال او غير ذلك مما لم
 ينزل به آية ولم يرد فيه على القطع رواية فوالله سبحانه منزه عنه متعال واطلاقه عليه وبال

ونوصفه به محال وهذا هو المراد مما قالوا كل ما لا دليل عليه يجب نفيه على محاذات قول الحكيم
كل ما لم تدركه بقايم البرهان فذره في بقعة الامكان وليس المراد منه في الأول الحكم بانتفاء
كل ما لا دليل عليه في الواقع وعدم وقوعه في نفس الامر كما ان المراد منه في الثاني ليس
ان كل ما لم يتم عليه البرهان ليس بواجب ولا ممتنع بل ممكن بالذات في الواقع بل المراد
الامكان العقلي بمعنى سلب وضوح ضرورة الطرفين الذي يجامع ضرورة الوجود وضرورة
العدم وكل ما ورد به الشريعة ونطق به الكتاب والسنة الحق من اسمائه سبحانه وصفاته
فهو حق موصوف به كما ورد وثابت بالمعنى الذي اراد مع غاية التقديس ونهاية التتميز
وما يوجب التشريك والتشبيه لصفات المخلوقين في وجه من الوجوه وما يحتاج في
الصدور او بهمس في الخواطر او يخاطر في الاذهان بل عن كل ما يقدر ويتصور في حوزة
الامكان وهذا هو حقيقة الايمان وتام المعرفة بالله الملك المنان وكمال التمسك بالكتاب
والسنة ولازمة طريقة الجماعة والثبات على حدود الدلالة ومجانبة الهوى والبدعة
الذي كان عليه الصحابة والتابعون ومضى عليه السلف الصالحون واما البحث عن حقيقة
الذات والصفات والخوض في مصادق حملها ومطابق الحكم بها ومنشأ الانتزاع لها وان
قد صدوره عن المعرفة ووقوعه على طور الحكمة فهو في معرض من الخطاء الخبيث وعلى
شفاذرة من الخطر العظيم ومهما حصل السلامة لا يخلو عن كونه فضولا لا يتعلق به حكم ناجز
تمس اليه الحاجة بل لا يكاد ينفك عن فوات التمجيد والتعز به وشوب التعطيل والتشبيه
والنعرض للتأويل بارجاع بعض الاسماء والصفات الى بعض واعطاء معان لم يرد بها
الشرع زيادة ونقصان ورجم بالغيب وهجوم على الرب والهاجم عليه في معرض الخزي
والنكال وعلى شرف الاثم والوبال وانما يتوهم الاستحالة في اثبات صفة واطلاق اسم
ورد به الشرع ونطق به الوحي اذا فارن النقص والزيادة والتشبيه واهمل ما هو الواجب
من حق التقديس والتعز به ولم يتخلص عن قياس الغايب على الشاهد واتباع الهوى

والوهم المارد والآفة ونطاق بالحق الاباح والمراد منه عند الله معنى غير ذي عوج والواجب علينا ليس الا الاقرار به والاعتراف به وجبه على مراد الله ومراد رسوله وتغوى علمه الى صا حب الشرع وهو تمام ما شرع الله سبحانه لنا في هذا الباب وما كان يعتقد اعيان ائمة الاسحاب وفيه كل الكفاية ونظام الهداية وكمال الدراية اذ لا واجب الا ما وجبه الله ولا مشروع الا ما شرعه الله وهذا هو العقيدة الحقة وعقيدة اهل الحق والصواب المطلق وطريقة السلف الصالحين والائمة المجتهدين والفقهاء المحققين والعلماء المتبحرين ولذلك كانواعلى عقيدة واحدة وطريقة مستقيمة متفقين فيها مطبقين عليها وكانت مسائل الاعتقاد واحوال المبدأ والمعاد عندهم من ضروريات الدين لا يحتاج فيه الى الحجة والقياس ولا يدخله الخلاف واراى الناس وانك نصوا عن آخرهم ان مذهبنا في الاصول حق ومذهب المخالف باطل على القطع واليقين والخطى فيه غير معذور والمتكلف غير مأجور بل كل منهما ما آثم وموزور لنعاطيه ما هو غير مكلف به ولأما مور وقال العارف ابويزيد البسطامي اختلافا العلماء رحمة الا في تجريد التوحيد وذلك لتمكن الكل من المعرفة بكل الواجب فرط التمكن وهو اعتقاد ما هو الصواب عند الله باثبات ما اثبتته القاطع ونفى ما نفاهوا السكوت عما عداه على ما هو شأن الراسخين في العلم يقولون آمنابه كل من عند ربنا وما يذكر الا اولوا الالباب ربنا لا ترغ قلوبنا بعد اذهبتنا وهب لنا من انك رحمة انك انت الوهاب ولولا ان الواجب في باب العقائد هذا القدر اعنى الثبات على بيان الشارع والوقوف عند حدوده والتقييد بقبوده وعدم التعدي عن حد الدلالة من الكتاب والسنة وهو مذهب الجماعة لما ترجع المذهب الحنفى على مذهب الخصم المبتدع ولما سمح الجزم بحقيقة مذهبنا وبطلان رأى مخالفينا فانه مثلك يأخذ عقائدهم كتب يعتقد صحتها ويتبع شبهات يزعم حجيتها ويقلد رجالا يحسن الظن بهم ويرى اصابتهم فيها ويفسر الآيات والاحاديث على وفق هوائه ويقصر عليه ما سواها ولما ساغ الحكم بكون الخطى فيها غير معذور والمجتهد غير مأجور اذ من ضرورة طلب العجول اعتذار غير

مطلب
في تزييف الكلام

الواعل واثابة الممثل النامل واثبات ولد الخلاف وحدثت الآراء المزخرفة فيها وما الله بغافل عن مبتدعيها ومقتنييها بعد انقراض القرن الصالح المرضى عنهم والعصر الخبير المشهود لهم ومن الطرق الواهية الموضوعة بحكم الطبيعة ومجرد التشهي وهوى النفس طريقة المتكلمين فان الزائد فيها على ما دل عليه الكتاب والسنة ومضى عليه الجماعة لا يمتنى الا على خيالات فارغة وظنون فاسدة كقياس الغائب على الشاهد والمخالف على العخلوق بادنى مشاركة وهومة وانباع صور وهمانية يخيلها ظاهر اللفظ واللغة لقصورها عن الافادة وهي الدلالة مع كون تفاعيل حقايق الذات ولطايف الصفات واحوال القيامة مما ليس فيه حكم ناجز يتهملنى به ونمى الحاجة الى معرفته وقد قال الله تعالى اولم يكفهم انا انزل لنا عليك الكتاب يتلى عليهم وقال قل ان هدى الله هو الهدى وقال لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقال اتبعوا اما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء وقال عليه الصلوة والسلام تفكروا في كل شئ ولا تتفكروا في ذات الله وقال تفكروا في خلق الله ولا تتفكروا في الله فتهلكوا وقال تفكروا في آلاء الله تعالى ولا تتفكروا في الله فانكم لن تقدروا قدره وقال على رضى الله عنه كل ما خطر ببالك او نوهمته بخيالك او تصورته في حال من احوالك فانه سبحانه ورأى ذلك وقال العجز عن درك الادراك ادراك والبحث عن سر الذات اشراك وتلك حد ود الله يبينها القوم يعلمون ومن ثم اطبق السلف وائمة الدين على ذم الكلام وبغض أهله فقال أبو حنيفة رحمه الله قاتل الله عمر وبن عبيد فانه فتح بابا من الكلام وقال ابو يوسف العلم بان كلام جهل والجهل بالكلام عنهم (وقال مالك اياكم والبُدع اى اتقوا من الجهلة قيل ومن البدع قال اهل الكلام الذين يتكلمون في ذات الله وصفاته ولا يسكتون عما سكت عنه السلف وقال الشافعى لان القى الله تعالى بكل ذنب ما خلا الشرك اهب الى من ان القاه بشئ من الكلام وقال احمد بن حنبل لا يباح صاحب الكلام ابد او قال ابو الليث الحافظ من اشتغل بالكلام محى اسمه من العلماء وقال

شمس الأئمة الخواص بركه الصلوة خلف المنكلم ولو يحق وقالوا ولو ان رجلا وصى للعلماء
لا يدخل اهل الكلام ولو اوصى بوقف كتب العلم يباع كتب الكلام وآسند ابو بكر الخصاصي
عن ابيه عن الحسن بن زياد عن ابي يوسف انه قال اعلم ما يكون الرجل بالكلام اجهل
ما يكون بالله عز وجل الى غير ذلك مما يطول ذكره واحصاؤه ويمل استقصاؤه ولو انك لم
تفزع بهن القدر الذي كلفت به وامرت بتحصياله وسلمت مسلك الكلام والتفت الى الجدال
وتنبعت شعب القيل والقال ولم تكفى بما بينه الله وابتهغت هدى غيره وطلبت حجة بعد
الرسول والانبياء واستزنت على ما انزل اليك من ربك واتبعته من دونه اولياء فقد خرجت
من عشك الى ما انت غير مأمور به ولا هو على حد طاقتك بتعريك شيطان الجدال وتسويل
الوهم والخيال فنضل عن الهدى وتكفر من حيث لا تدري فان الله تعالى لا يهلك قوما حتى
يؤمتهم الجدال على ما نطق به واراد الخير فان قيل المستفاد من قصارى بيانك هذا ان
الواجب ان يؤخذ جميع المسائل الاعتقادية والعملية من الشرع ولا يلتفت الى ما سواه
ولو كان الامر كذلك لزم اختتام الانبياء وعدم الزامهم النظر في المعجزة اذ لا وجوب
قبل ثبوت الشرع وما يتخيل من ان المتوقف على النظر هو العلم بالوجوب لانفسه ليس
بشيء لان المراد من ثبوته هو ثبوته عند المخاطب والمكلف به بمعنى حصول العلم بان ما هو
عند الله وما في نفس الامر والواقع هو ما يقول المخبر والافتقار الى الشرع هو وضع الهى
وحكم ان لا يتوقف على انزال الكتب وارسال الرسل واحداث المداير والعقول قلت
هذا مشترك الورد علينا وعلى من يقول بعقلية بعض الاحكام فان تصديق اول اخبار من
يدعى النبوة انما يجب على المخاطب اذا ثبت نبوته وانما يثبت النبوة بهوض الحجة
وصحة المعجزة وتميزها عن السحر وامثاله ولا تمتاز الا بالنظر واعمال الفكر ولا يلزم
عليه النظر لعدم الوجوب عليه بعد ولو ثبت فبمقدار خفية وانظار دقيقة وحينئذ
للمكلف ان يقول لا انظر ما لم يجب على ولا يجب على ما لم انظر والحل ان وجوب تصديق

جميع اخبار انه يثبت بنفس خبره بالانبيى مبعوث من عند الله يجب تصديقه فيما اخبر به
وهو عام متناول لوجوب تصديقه جميع اخباراته حتى نفس هذا الخبر فانه من اقراده فاول
ما وجب على المخاطب هو تصديقه واما صدقه فهو بمنزلة الثابت عند المخاطب لفرط
تمكينه مما يرى من الآيات البينات والمعجزات القاهرة ولا يحتاج الأعلى التنبيه وقد
حصل باخباره فثبت الشرع بنفسه لكون العاقل متمكنا من العلم بصدق فرط التمكن
فكان صدقه مركزا في فطرته يكفيه التذكير من الشارع في نبوته فاذا التفت اليه المخاطب
ادنى التفت يحصل له المعرفة بصدق دعويه كما قال الله سبحانه كتاب انزلناه اليك
مبارك ليدير واياته وليتذكر اولو الالباب اى ليس تنحصر واما هو كالمر كوز في عقولهم
لفرط تمكّنهم منه وبالجملة ثبوت الاحكام التكليفية كلها في نفس الامر بحكم الله والوضع
الالهي وثبوته عند المخاطب بنفس خطاب النبي وهو لا يتوقف على العلم بوجوب
الصدق وحرمة الكذب عليه بل على العلم بصدق وعدم كذب هو حاصل لكونه بمنزلة
الضروري عنده لفرط تمكينه منه فلو انكره عنادا او تساهلا لا يكون معذورا البتة على ان
شرف الانسان ولا زمه بما هو عاقل ذو فكر التفكير في كل ما يعتريه من الاحوال والنظر فيه
من غير تعصب وكابرة وعناد والطبع يستحث على الحذر من الضرر فيتموله على التفكير
والنظر فينكشف عليه حقيقة الحال ويظهر صدق المقال ومن سبقت عليه الشقاوة وحقت
عليه الضلالة والعياذ بالله انتكس عقله وعمت بصيرته وزين له سوء عمله فراه حسنا فمن يرد
الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد ان يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يصعد في
السماء فان قيل حصول العلم عند المخاطب بصدق النبي ليس البتة بنفس قوله انى
صادق بل بمقدمة عقلية تستنبط من احكام الشرع واتقان احكامه وكونه مجاوبا للعقل مساوقا
للتفكر الصحيح غاية الامر من معرفة تفاصيل احوال النبي من افعاله واقواله ووصافه واخلاقه
مما تضمنه القرآن ودواوين السنة بان هذا امر واقى وكائن في نفس الامر ومحال ان

يكون

ونظير ذلك كمن قيل
له ان ثبت على مكانك فان
نك ان نخرجك قليلا
هككت ومن قيل له
تصد ارشاده الى النجاة
وراءك سبع ضاري فان
لم تنزع من مكانك
فقال وان نخرجك
وراءك عرفت صدق
وصحفت قولك فان قال
لا يثبت صدقك ما لم
التفت ولا انظر ما لم
التفت ولا انظر ما لم
يثبت صدقك فهو سفيه
معاند لجوهر قد عرض
نفسه للإهلاك ونهى فيه
للبيوار ولا ضرر فيه
على المرشد فكان النبي
عليه السلام يقول
للخلف وراكم الموت
ودونه النيران فان غنوا

يكون محتملاً مضمناً وافكاراً مفترى ولا فرق بين ذلك وبين استنباطه من دليل عقلى خارج قلت لا نقول انه حاصل بعمدة لفظية شرعية بل انما نقول انه يحصل بقضية حاصلة من مزاوله الشريعة وممارسة السنة "فهي قضية شرعية وان كانت عقلية وتحصيلها من الشرع وخبر الرسول اسلم واقوم وايسر واسهل من استنتاجها من المقدمات العقلية والافيسة اللازمة ولذلك كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه يكلفون الناس أولاً بالاقرار ثم بملزمة حدود الشرع واثتلاف الاحكام ومن بابي ذلك كانوا يقرونه بالجزية لو يظفون به بالن والفتية لعله يركى اويذكر وما كان احد منهم يشتغل بالمنظرة وابرار الادلة العقلية على اننا قد اعطينا ان ثبوت الاحكام الشرعية كلها بالشرع وخبر الرسول والتصديق به لا يتوقف على وجوب الصدق وحرمة الكذب حتى يلزم الدور والتسلسل وتوقف الشيء على نفسه بل انما يتوقف على العلم بصدقه وعدم كذبه ثم اننا لا ننكر افادة النظر وكونه من حجج الله ومدار التكليف وان الشرع لا يرد بابطال قضية العقل وان ورد بها يعجز عنه العقل ولكن انرى ان الاحكام الشرعية لا تثبت بالعقل "وقول ابي حنيفة لا عذر لاحد في الجهل بخالقه ولو لم يبعث الله تعالى رسولا لوجب على الناس معرفته بعقولهم لا يتنافى ثبوت الاحكام الشرعية بالشرع على تقدير ثبوت الشرع فافهم ان كنت ذاقهم سليم وعقل قويم والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم المطلب الثاني في جملة امور تجرى مجرى المبادئ والوسائل بالنسبة الى المقصود من المسائل اعلم ان الادلة الشرعية والاصول الفقهية اربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس وآيات الكتاب منها ما يثبت به مجرد الاعتقاد كآيات الواردة في الاسماء والصفات واحوال القيامة ومنها ما يثبت به مجرد العمل كآيات المأولة والعمومات المخصوصة والمطلقات المقيدة ومنها ما يثبت به الاعتقاد والعمل كآيات القطعية الثلاثة والحدوث منه ما نواتر بنقل جمع كثير لا يتصور نواظورهم على الكذب وهو قليل جداً حتى قيل لبس له مصداق سوى

بالله ورسوله فان
تصدقوني بالالتفات
الى ما ادعوكم اليه
هاتكم وان صدقتموه
بالالتفات اليه عرفت
صدقى وصحة دعوى
وانما دعوى الانبياء
رشاد الخلق وذكركم
الى الحق وتبنيهم
العقل والمساواة
للمساواة مع الناس
وتفاديهم الامن بالناس
الى الحق بقرائن يبين
بالتي هي احسن
(منفسله الله)
وقد حمل قول
حينئذ ربه الله لوجب
على الناس معرفة
بقولهم على الوجود
العرفي والنقل بمعنى
ان ذلك يكون بمشاهدة

اذا حكم الحاكم فاجتهد فاصاب فله اجران واذا حكم فاجتهد فاخطأ فله اجر اخرجه الخمسة
 وقوله عليه الصلوة والسلام بعد ما قرأ لعدي بن حاتم قوله تعالى اتخذوا احبارهم
 ورهبانهم اربابا من دون الله وقول عدى له انهم لم يعبدوه بل انهم حرموا عليهم
 الحلال واحلوا لهم الحرام فاتبعوهم فذلك عبادتهم اياهم اخرجه احمد والترمذي وابن
 جرير وقوله تعالى "ام لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله عمومات
 تنتهض حجة على الجميع ويثبت حكمها بالنسبة الى كل الامة لان عمومات خطاب الله
 تعالى نعم الموجودين وقت النزول لفظا ولن سيموجد معنى لما تواتر من دينه عليه
 السلام ان مقتضى خطابه واحكامه شامل للمكلفين ماض الى قيام الساعة الا ما خصه الدليل
 ومن زاعغ عن ذلك وزعم ان اتباع ما انزل الله تعالى والاعتصام بحمله المتين والحق
 المبين قد انتهت حكمه منذ زمان بماذا يخص تلك العمومات وبإى حجة يوجب العدول
 عن التمسك بظواهر النصوص والآيات وبما يعارض احاديث الرسول ويرى ترك
 العمل بالاصول بل زين له سوء عمله فراه حسنا وسول له باطل رأيه فسلك طريقة
 الاخسرين اعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا
 فالاحكام التى صرح الله سبحانه بها وابرم القول فى المراد منها تكون فريضة قطعية
 كالاركان الخمسة او حراما قطعيا البتة كحرمة الخنزير والدم والميتة وعليها اجماع الامة
 وانفاقهم فيها على كلمة واحدة عن اخرهم ويلتحق بها فى وجوب العمل به والاخذ
 بموجبه الاجماع الساذج على الرتبة الاولى منه لعصمة الامة وامتناع اجتماعهم على الضلالة
 كاطعام بنت الابن السدس تكميل للثلثين مع البنت الصلبية فهذا الضرب من الاحكام
 ثابت على القطع والبتات ولا يسوغ لاحد فيها الا التمسك بها والثبات فان ظواهر
 النصوص ومحملات الكتاب حجة قاطعة وبينة واضحة على كل احد يساوى فيها المجتهد
 والمستدل والمقلد ويسنوى فى مداركه العام والخاص ويجرى مجرى الضروريات

في نظر المؤمن المتدين ومن زعم انها ليست بحجة فقد كفر بالله تعالى ورد قوله سبحانه قل لله الحجة البالغة وجملة الآيات والاحاديث الموجهة لا تباع ما نزل الله وخالف علماء الامة وفقهاء الملة في ما اجمعوا على ان رد النصوص كفروا ان قدم الاسلام لا يثبت الاعلى ظهر التسليم والاسلام واما الاحكام التي يثبت بخفى بالحجة الايضاح او مجمل او مشكل يرد عليه البيان او عام او مطلق يعتبر به الخصوص والتقييد او معارض بغيره يقتضى الجمع او مسكوت عنه له علة مطردة تقتضى الالتحاق بالقياس ويفتقر الى الاستنباط واراى الناس او غير ذلك مما فيه نوع خفاء واشتباه لا بد من النظر واعمال الفكر عنده وصرف الوسع وتوجيه الهمة نحوه فالمتكفل بهذا الضرب من الاحكام والقيم ببيانها هم اهل الفقه والاجتهاد واصحاب النظر والاستنباط وهو محل اختلاف الاراء ويقع فيه على التو زيع اصابة الصواب والخطا فاللايق بحال المؤمن المتدين ان يسلك مسلك الاحتياط في هذا الضرب ويأخذ بما يسوغه الكل من اهل الاستنباط فيجمع بين الأقوال في كل ما فيه خلاف وبراعى جميع ما وقع فيه اختلاف فيتوصل الى المس والقي والرعاى ويتمم لكل صلوة اذا عجز عن الماء ويعطى الشفعة بالجوار ولا يأخذ هابه وذلك وان لم يجب عليه لكن فيه السلامة ويناسب حال العبادة وهو مذهب اهل الثبات ودين الاثبات فان ثقل عليه الاحتياط او تعرض له مسائل تدور بين النفي والاثبات مثل القنوت في الصبح ورفع اليدين عند الركوع والرفع وقراءة التناو وآية التوجيه والتعوذ والتسمية والجهربهما وبالتأمين ووضع اليدين تحت السرة او الصدر في القيام وامثال ذلك وبين خلاف هذه الاعمال مما يوجب الترك فان بعض الاثمة يرى وجوبها واستنباطها والبعض الآخر حرمتها او كراهتها فالواجب عند ذلك على كل احد تحرى الصواب وبذل وسعه وصرف جهده في الطلاب بالتمسك بالدلة الطاهرة من الكتاب والسنة واعمالها على قدر طاقته بالاجتهاد المطلق او في المذهب او بالاستدلال المعجود فيأخذ بما ادى

اليه نظره وساق اليه دليله وليس العمل بمقتضى الأدلة الشرعية كلها والتمسك بها في البيانات والمعاملات من خواص المجتهد فان من لم يبلغ رتبة الاجتهاد من اهل الفقه والنظر والتبحر في قواعد الاصول وما أخذ احاديث الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كابن الهمام وابن العزكو والسر وجي قوم من يحذو هذوهم لا يجوز له التقليد بل يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة واعمال الأدلة حتى قالوا ان دلالة النص لا يختص مدركها بالمجتهد وهو شبهة شىء بالقياس حتى ان بعضهم لم يفرق بينهما وقد يكون غامضاً غير يقا في النظرية ربما يكل عنه افهام افراد المجتهدين ولا يلزم من كونه مقلداً في مسألة او غير مجتهد فيها ان يكون كذلك في غيرها ولا الاجتهاد مخصوصا باشخاص معلومين او اهل زمان معينين بل الآيات والاحاديث الدالة على وجوبها عمومات يجب على كل احد الاخذ بها وامثال الامر والتمسك بها وهما عجز عنه وعن تميز المشرع به عنده عن غيره فقد اضطر الى التقليد حذراً عن البطالة فيعجز الصواب ويجتهد في تحصيل الظن به بالنظر في ان اى الائمة افضل في رائته وموابه اغلب على خطائه فيتبع الا علم الاورع عنده والامثل فالامثل بعده فيرجع اليه ويعمل برأيه اما بمشافهة او بمراجعة كتبه والفائمين يحفظ طريقته والذب عن مذهبه وينبغي له حين انتهى حاله الى التقليد وان أخذ بقول من غلب على طمأنينه انه افقه واورع ان لا يتبع الهوى كالوكان مريضاً ولا يعرف الدواء وطريق المعالجة وفي البلد اطباء فانه يأخذ باجتهاد لا بطبعه وهو اهـ وهذا الان الخلق ما كلفوا اباة ما عند الله البينة فان ذلك غير مقدور في الظنيات ولا تكليف بما لا يطاق بل كلفوا بالعمل بما يظنونه عوا باعن طريقته وانما مبني الدين على اطهار العبودية والامثال بالاوامر الربوبية وقد حصل لان الله تعالى حين انتهى الامر الى التقليد وعدم العلم بالبيينات والزبر امر بمسئلة العلماء واهل الذكر ورد الاجتهاد الى اهله وكان معاذرى الله عنه حين بعثه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الى اليمن

يجتهد لا على اعتقاد أنه لا يتصور منه الخطأ لكن على اعتقاد أنه ان اخطأ كان معذورا
وبامتنانه ما مجورا ^آ لا ترى ان المسافر ومن اشتبه عليه القبلة لم يكلف بان يصل الى
القبلة مقابل الى جهة يظنها قبلة بالاستدلال بالعلامات والاخذ بالامارات ولم يكلفوا
بالصلوة على الطهارة فقط بل على الطهارة في ظنه المأخوذ عن وجهه ولا بالصوم والافطار
بطلوع الهلال والصبح والغروب يقينا ولا بادهاء الزكوة الى من هو اهله قطعاً ولا الحكم
في مفك الدماء بالقصاص والرجم واباحة الفروج بطلب شهود يعلمون بحقيقة قطعاً بل
بان يبنوا الامر على الظن الحامل من طريق شرعى على وجه بينه وحد عينه والخبر دون
التواتر لا يفيد القطع ولا يوجب العلم بل وانما يفيد الظن ويوجب العمل على ماهو
الصواب ومن ثم قالوا من تحرى فخطأ جازت علامته دون من اصاب وام تحمى وليس
للامام ان يقيم الحد بمشاهدة نفسه أو ان حصل اليقين دون شهادة الشهود وتجب عليه بعد
شهادة الشهود وان كان محدقاً منهم مائة وناو يكون معذورا ان ظهر كذبهم عن ذلك فكذلك
المخطئ في الاجتهاد والاستدلال بالدلالة الشرعية الظاهرة والمنحصر في حال الاثمة معذور
بل مأجور لامتناله المأمور واتيانه بما هو المقدور فالاجتهادون كلهم ومقلدوهم مصيبون
في الائتمار والامتنال ومعذورون فيما اخطأوا في باب الاعمال ويختص البعض باعانة
ما هو عند الله من الصواب والاخرون مشاركون له في صحة العمل وحرار الثواب وليس
لهم ان يعاندوا ويحاربوا ويتعصب بعضهم مع بعض ولا سيما والمصيب منهم غير معين بل
كل واحد منهم يظن انه مصيب كالمسافر اثنان واشتبه عليهما القبلة وتخالفا في امرها يجب
على كل الاخذ بما ادى اليه اجتهاده ^{مؤا} كراهته في تحريه والصلوة على الجهة التي يظنها قبلة ولا
يجوز عليه ترك اجتهاده وموجب تحريه ومتابعة غيره فيه ولا ان ينكر على صاحبه ويمار به
لان كلامهم الم يكلف الا باستعمال موجب ظنه ولكنه لو تمكن من دليل اقوى من التحرى
قطعاً او ظنى اخذ به وعمل به ولا يجوز له التحرى لان المصير الى الظنى وترك الناطم

قال ابن الكثير في
تفسيره انتفى العلماء
عن بكرة اليوم على ان
القاضي لا يتقبل بطله
وان اختلفوا في سائر
الاحكام انتفى منه سلمه
الله

مع امكانه مما لا مساغ له قط والاستخبار فوق التحرى والذى يتفق له المخالف ويفترى به الكذب على الله انه يزعم ان التمسك بالدلة انها هو وظيفة المجتهد والاجتهاد ملكة راسخة وبصيرة شريفة ورتبة عظيمة معية المرقي واهله قد انقضت وزمانه قد مضى وكل آية وحديث وخبر مخالف لقول اصحابنا لا يجوز العمل به ويقدم اقوال الفقهاء على الحديث لا حتمال ان يكون موضوعا او منكرا او لو ثبت فيحتمل ان يكون منسوخا او مخصصا او مقيدا او مأثورا او معارضا واذا اورد عليه الحديث او الآية يهذى ويقول انه لم يأخذ به الفقيه والمجتهد فلا زمل بمقتضاه قلت كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم تشابهت قلوبهم واذا قيل لهم تعالوا الى ما انزل الله والى الرسول قالوا احسبنا ما وجدنا عليه آباءنا وانالفى شك مما ندعونا اليه مريب وقالوا امانفقه كثيرا مما تقولون الى غير ذلك من مقالاتهم المستهجنة وكلماتهم المنكرة المستفحصة المحكية في كتاب الله تعالى عنهم ويصح الله الباطل ويخفى الحق بكلماته انه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من رب العالمين ما لكم كيف تحكمون ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لتأخير ون وذلكم ظنكم الذى ظننتم يربكم اريد بكم فاصبحتم من الخاسرين والذى اجمع عليه الائمة وانفق عليه كلمة فقهاء الامة ان ما صح من خبر الواحد فضلا عن الكتاب والسنة المتواترة او المشهورة اذا لم يعرف مخالفة لما هو فوقه وهو في حادثة لا تنعم بها البلوى ولم يكن متروكا للمحاجة عند الحاجة فهو حجة لازمة والعمل به واجب لاحتمال وقوعه في الاصول والفروع بنقله مشحونة والآيات والاحاديث الدالة على وجوب ذلك غير محصورة وانما الشذوذ خالفوا فيما تنعم به البلوى وفي متروك المحاجة عند الحاجة وهم يمنعون عن العمل بقول لم يدرى دليله وان صح عنهم نقل الفتوى به فكيف اذا لم يرفع اليهم بنقل صحيح وكان مخالف للحديث الصريح وتقدم اقوال الرجال على الحديث رد النصوص ورجم بالغيب وهو كفر بلارباب ولو لم يثبت الحكم الشرعى عند ذلك الكذاب المفترى على الله الا بقول الفقيه يلزم الدور او

التسلسل فانه اذا قبل له لم يجب الاخذ بقول الفقيه وما الذي رجمه على قول غيره ماذا يقول
 فان قال وجب الاخذ به ونرجح على غيره بقول آخر للفقيه ينقل الكلام الى وجوب الاخذ
 بقول هذا الفقيه الاخر وهكذا افا ما ان يدور او يتسلسل وهو باطل او ينتهي الى قول الرسول
 او فعله على الله تعالى عليه وسلم ومن مذهبه الردى ان التمسك بالدلالة انها هو وظيفة
 المجتهد والمحدث في اصله كلام الرسول المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى
 يوحى علمه شديد القوى وانما يتطرق اليه مظنة تلك الشبهات من الوضع والتكارة
 والضعف بالنظر الى اسناده واحوال رواته ويعترض عليه الاحتمالات المذكورة بالنسبة
 الى وجوه دلالاته واحتمال الوضع والتكارة والضعف يدفعه صحة منده وثبوت نقله اما
 برفع اسناده الى النبي صلى الله عليه وسلم ينقل الثقة عن الثقة سالما عن الشذوذ والعلّة
 وتفتيش رجاله والبحث عن احوال رواته واما يوجد انه في الاصول المعتمدة والجماع
 المعتمدة وقول الفقهاء يحتمل الخطأ في اصله وغالبه خال عن الاسناد اليه ورفعه بطريق
 مقبول معتمد عليه وكل احتمال ذكر في الحديث قائم فيه فانه يحتمل ان يكون موضوعا
 قد افتري عليه غيره الا ترى ان ابا جعفر الطحاوي وابا العباس الاعم وغيرهما رووا عن
 محمد بن عبد الحكم انه سمع الشافعي يقول في اتيان المرومة من دبرها ما صح عن النبي صلى
 الله عليه وسلم في تحليله ولا تحريمه شيء والقياس انه هلال وحكى عن مالك انه اباح نكاح
 المتعة وكذا امثله عن غيره وهو موضوع عليهم وقد حكى ابو نصر بن الصباغ ان الربيع
 كان يحلف بالله الذي لا اله الا هو لقد كذب ابن عبد الحكم على الشافعي في ذلك
 ومن هب مالك وجوب الحد على من وطئ بنكاح المتعة ويكون منكرا لاتهام ناقله وضعيفا
 لا اضطراب راويه كروايات ابي عصمة نوح بن ابى مريم رحمه الله فان رواياته انكروها
 عليه وروايات هشام بن عبيد الله الرازي من اصحاب محمد بن الحسن رحمه الله فانه كان
 يضطرب في رواياته قال القاضي ابو عبد الله الصيرفي كان مع عظيم شأنه ليما في الرواية

وقال مالك رحمه الله
 هو جائز عند ابنه
 الى مالك رحمه الله
 فتح القدير

سمعت الشيخ ابا بكر محمد بن موسى يذكر عن ابي بكر الرازي رحمه الله انه كان يأمر
 ان يقرأ عليه الاصل برواية ابي سليمان او محمد بن سماعة لصحة ما وضبطهما ويكره
 ان يقرأ عليه من رواية هشام لما فيه من الاضطراب انتهى وامثال ذلك كثير خصوصاً عند
 تنزل الزمان وشيوع الكذب والهديان ثم لو صحح وثبت يحتمل ان يكون منسوخاً قد رجع
 عنه وافق بخلافه فان كلام ابي حنيفة واصحابه ومالك والشافعي واحمد وغيرهم قد رجعوا
 من احوال الى احوال بما نرجعت عندهم من شواهد ودلائل ويحتمل ان يكون مأثراً لا ترى
 الى مالك فانه نص في كتابه على وجوب غسل الجمعة وسرفه اصحابه عن ظاهره وحملوه
 على ان المراد منه انه قد متأكد قال الحافظ ابو عمرو بن عبد البر رحمه الله هو مأثراً الى
 واجب في السنة او في المروءة او في الاخلاق الجميلة كقول العرب وجب سنة حقه ثم
 اخرج بسند عن اشهب ان مالكا سئل عن غسل يوم الجمعة اوجب هو قال هو سنة ومعرفة
 او يكون مخصوصاً ومفيداً فان ابا حنيفة رحمه الله نص على ان الاشياء مكرهة وحملها الطحاوي
 على اشعار اهل زمانه وربما يكون ممرضاً ولا محالة من مراضة قول غيره من الفقهاء
 وطريق معرفة الحديث في هذه الاعصار المتأخرة الاعتماد على الائمة الموثوق بهم في
 علم الحديث والآثار بالرجم الى كتبهم كالصحيحين وجامع الترمذي وموطاء مالك
 ومسنن الدارمي وسنن ابي داود والنسائي وابن ماجه واثار الطحاوي ومن يلتفت بهم
 في سعة الحفظ والاطلاع وقوة الضبط والاتقان من الائمة العارفين باحوال الاحاديث
 المميزين بين الثقات والضعفاء والمتروكين فانهم جمعوا ودونوا وصححوا وحسنوا
 وضعفوا وفرغونا عن الاسناد وتفتمش رجاله والبحث عن احوال رواة ونواثر عنهم
 كتبهم وذاعت وشاعت بين علماء الامة وتلقياها بالقبول الخلاق من الائمة ومنهم من
 التزم اخراج ما اتفق على صحته اهل الشأن كالبخاري ومسلم ومنهم من التزم اخراج
 ما صح عنده كابي عوانة وابن خزيمة ومنهم من بين صحيح الاسناد عن حسنه وميز حسنه عن

مطلب طريق
 معرفة الحديث

ضعيفه كالترميزي والطحاوي ومنهم من اطلق فيما ترجع فيه الصحة وشرح بغيره كاب
داود والنسائي ولا يشترط في الرجوع اليها والاعتماد عليها ان يكون له بهار وابة الى
مولفها بل اذا صحت عند النسخة منها بما قبلتها على اصل معتد غير متهم صح الاحتجاج
بها ووجب العمل بموجبها ويقوم حجة على كل مسلم صحاب او مجتهد او غيرهما ولا سيما
اذا كانت النسخة قد استظهرت باول متعددة ومجامع متكثرة لان النبي صلى الله عليه
وسلم قد بعث كتابا الى الآفاق وملوك اليمن ومصر والروم والعراق لتبليغ الرسالة
واداء الامانة اليهم واقامة حجة الله عليهم وكتب لعمر بن حزم وغيره وكانت الصحابة
متفقين على العمل به والاحتجاج بما في كتبه صلى الله عليه وسلم وكانت الخلفاء يقدرون
القضاء والامارة والنبابة بالكتاب ويلزمون العمل به والقائم بموجبها ويمدون التعداد
عن موجب الكتابة مخالفة للامر كما في سورة المشافهة وعلى ذلك جرت سنة التابعين
وائمة الشرع وفقهاء الامة واعلام المجتهدين لا يقال لعلهم كانوا يقيمون الحجة عليهم
على لسان رسالهم وشهادتهم بما كتبه لاننا نقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى قيصر
يدعوه الى الاسلام ويبعث بكتابه اليه دحية بن خليفة الكلبي وامره ان يدفعه الى عليم
بصري ليدفعه الى قيصر ويبعث بكتابه الى كسرى مع عبد الله بن حذافة السهمي وامره
ان يدفعه الى عظيم البحرين ليدفعه الى كسرى على ما في الصحيحين وغيرهما وبما كان
الكتاب الى المكتوب اليه عن يد رجال ما يعرفون بما فيه وبوساط ليسوا ممن يصدق
بغيره ويقوم الحجة به فعلم ان الكتاب حجة واما امر الخلفاء فاطهروا اكثر واخرج احمد
والدارمي والطبراني والحاكم والباوردي والبخاري في تاريخه وابن قانع في معجم
الصحابة وابوبكر بن مردويه في تفسيره عن ابي جهم الانصاري رضي الله عنه قلنا
يا رسول الله هل من قوم اعظم اجرا منا آمنابك واتبعناك قال ما بينكم من ذلك ورسول
الله بين اظهركم بانبيكم بالوحي من السماء بل قوم من بعدكم يأتيهم كتاب بين اوحين

من ابن
عيسى رضي
الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم كتب الى
قيصر يدعوه الى
الاسلام ويبعث
اليه دحية الكلبي
ان يدفعه الى
بصري ليدفعه الى
قيصر فاذا قسم الله الرحمن
الرحيم من محمد عبد
عظيم الروم الى هرقل
من اتبع الهدى سلام على
قائى ادعوك اما بعد
الاسلام واسلم
يوثك الله اجرك
مدين وان يوليكن
فعليك اثم الاربعين
وبياهل الكتاب لظالموا
الاربعين على مشكوة
من نفسه
وعنه ان رسول الله عليه

يومنون به ويعملون بما فيه اولئك اعظم منكم اجرامتين قال ابن كثير فيه لالة على
العمل بالوجاهة لانه من حرم على ذلك وذكر انهم اعظم اجرام من هذه الحبشة انتهى واما
احتمال النسخ والتأويل والتخصيص والتقييد فان ظهر النسخ وموجب التخصيص
والتقييد والتأويل فلا كلام في ثبوت مقتضاه من التفصيل والا فلا يحتمل النسخ والتأويل
والتخصيص والتقييد هو القسم المختص باسم المحكم من اقسام النظم والذي يحتمل النسخ
دونها هو المفسر والذي يحتملها هو الظاهر وكل ذلك يوجب الحكم قطعاً وانما يظهر التباينة
عند المعارضة في عدم المحكم على المحتمل ولا يجوز ترك العمل بمجرد الاحتمال وكيف
فان نسخ الكتاب لا يجوز الا بالمتواتر ولا الزيادة عليه الا بالمشهور ولا يجوز شئ منهما
بغير الواحد فكيف بالاحتمال المحض والوهم المجرد وقد صح عن ابن حنيفة ومحمد بن
الحسن وحسن بن زيار ان الحديث وان كان منسوخاً لا يكون ادنى درجة من فتوى الفقيه
المجتهد ما لم يبلغه النسخ كونه مالاً رحمه الله اذا خالف قول الدليل فان ثبت وابه الحايط
وامنا الامر او مردود عليه الا صاحب هن القبر وعن احمد رحمه الله ضعيف الحديث
احب الى من اقول الرجال وعجبت لقوم عرفوا الامانة وصحتهم هبون الى رأى سفيان
والله سبحانه يقول فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب
اليم ويقول تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقال الشافعي اذا صح
الحديث فهو من هين وعنه اذا صح الحديث وقلت فان ارجع عن قولي وقائل بذلك وفي
رواية كلما قلت فكان عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلافه فحديث النبي عليه السلام
اولى ولا تقلدوني أخرجه ابن ابي حاتم في كتاب فضائل الشافعي رحمه الله قال ابن كثير
هن امن سيادته وامانته وهذا نفس اخوانه من الأئمة رحمهم الله اجمعين ولذلك قطع
القاضي الماوردي وغيره بان مذهب الشافعي رحمه الله ان الصلوة الوسطى هي صلوة العصر
لصحة الاحاديث فيها وان كان قد نص في الحديث وغيره انها الصبح وصرح عامة اصحابه انها

وسلم بعث بكتابه الى
كسرى مع عبد الله بن
خزاعة السهمي فامر
ان يدفعه الى عظيم
البحرين فادفعه عظيم
البحرين الى كسرى
فلما قرأه مرته قدما
عليهم رسول الله ان
يعزوا كل من قال (رواه
البخاري) وشكوه من
نفسه

مطلب
في احكام النسخ

الصحيح عنده قولاً واحداً والذي عن أبي يوسف رحمه الله ليس للإمام أن يأخذ بظاهر الحديث المراد منه العامي الذي لا يعرف ثبوت الحديث وطرق الاسناد واقسام النظم واحكام التعارض وليس عنده اهلية لذلك فإن قيل احتمال النسخ والتأويل إنما لا يضر في قطعية الحكم اذا كان بالنظر الى دلالة اللفظ وأما اذا احتتمل كونه منسوخاً في نفس الامر فذلك ينبغي أن لا يفيد الحكم قلت ليس الامر كما تذكر والالم يكن فرق بين الاخبار والانشأت في احتمال النسخ والتأويل وقد عرّوها عن آخرهم أن احتمال النسخ لا يقوم في الاخبار وانفقوا على أن العمل بالمنسوخ جائز إلى أن يظهر ناسخه وان النسخ لا يلزم حكمه إلا بعد العلم به أو استدلالاً عليه بأن تحويل القبلة نزل على رسول الله عليه السلام وقد صلى ركعتين من الظهر وذلك بمسجد بنى سلمة فسمى مسجد القبلتين وأما أهل قبا فلم يبلغهم الخبر إلى صلاة الفجر من اليوم الثاني وفي حديث تويلة بنت اسلم أنهم جاءهم الخبر بذلك وهم في الظهر فتحول الرجال مكان النساء والنساء مكان الرجال وفي الصحيحين عن ابن عمر بينهما الناس بقبا في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة وزاد مسلم وقال فمر رجل من بنى سلمة وهم ركوع في صلاة الفجر وقد ملوا ركعة فتنادى الآن القبلة قد حوت فما لوا كما هم نحو الكعبة ولم يؤمروا بالاعادة وقال محمد بن الحسن في موطنه وبهذا أخذ فيمن أخطأ القبلة حتى صلى ركعة أو ركعتين ثم علم أنه صلى إلى غير القبلة ينحرف إلى القبلة فيصلى ما بقى ويعتد بما مضى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله هذا وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله في كتاب الآثار بعد ما استدلل على أن التكلم في الصلوة يفسد ها بحيث معاوية بن الحكم السلمي وغيره وإن التكلم في الصلوة كان مباحاً في أول الاسلام ثم نسخ فان سأل سائل عن المعنى الذي لم يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاوية بن

الحكم باعادة الصلوة لما تكلم فيها قبل له لان الحجة لم تكن قامت عليه بسخ ذلك فلن هذا الم
 يأمره باعادة الصلوة وأول كلامه قالوا لا يجوز الكلام في الصلوة الا بالتكبير والنهليل
 وقراءة القرآن ولا يجوز ان يتكلم فيها بشئ حدث من الامام فيها واحتجوا في ذلك بما
 حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون حدثنا الوليد بن مسلم عن الاوزاعي عن يحيى بن ابي
 كثير عن هارث بن ابي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم السلمي قال بينما انا
 مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في صلاة اذ عطس رجل فقلت يرحمك الله فمد قنني
 القوم بابصارهم فقلت وانكل امياه ما لكم تنظرون الى قال ف ضرب القوم بايديهم على
 افخاذهم فلما رأيتهم يسكتون لكنني سكنت فلما اذن رى النبي صلى الله عليه وسلم من صلاته
 دعاني فاني وامى ما رأيت مما قبله ولا بعده احسن تليما منه والله ماضر بنى ولا كهرنى
 ولا سبني ولكن قال لي ان عملتوا هذه لا يصالح فيها شئ من كلام الناس انما هي التسبيح
 والتكبير وتلاوة القرآن واخرجه مسلم في صحيحه واحمد وابوداود والنسائي قال مسلم
 حدثنا ابو جعفر محمد بن الصباح وابو بكر بن ابي شيبة وتقارب في لفظ الحديث قال حدثنا
 اسماعيل بن ابراهيم عن حجاج الصواف عن يحيى بن ابي كثير وفي رواية له حدثنا اسحاق
 بن ابراهيم اخبرنا عيسى بن يونس حدثنا الاوزاعي عن يحيى بن ابي كثير بهذا الاسناد
 نحوه على ان المنسوخ من الاحاديث في غاية القلة والندرة وقد جمعه ابو الفرج
 عبد الرحمن بن الجوزى رحمه الله في ورفات وقال انه افرد فيها ما سمع نسخة او احتمل
 واعرض عما لا وجه له نسخة ولا احتمال وقال فمن يسمع بخبر يدعى عليه السخ وليس فيها
 فها نيك دعوى ثم قال وقد تدبرته فاذا هو احد وعشرون حديثا وذكرها وقال الشافعي
 رحمه الله اجمع المسلمون على ان من استبان له منه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم
 يحل له ان يدعها بقول احد وقال ابو عمرو بن عبد البر يجب على كل من بلغه شئ من
 الحديث ان يستعمله على عمومته حتى يثبت عنده ما يخصه او ينسخه انتهى والصحابي مجروح

في مسلم وفي التكملة
 بصحروني ولا تنسني
 في مسلم ولا تنسني

مطلب في ان
 الاحاديث المنسوخة
 قليلة

بالحديث الصحيح فكيف بمن دونهم ولو ظهر الفتوى مخالفا للحديث الصحيح يحمل ان
 صاحبه لم يبلغه هذا الحديث ولو بلغه لرجع اليه تحسينا للظن به فبمن هو اهله اذ لو
 خالفه لقله المبالاة والنهائون به يسقط عدالته فلا يقبل فتواه ولا روايته وقد عرفت
 ان الاحتمال المحض لا عبرة له اصلا كالجرح المبهوم والاحتمال الناشئ عن دليل او خفاء
 كما اذا كان مشتركا او مشكلا او مجملا او نحو ذلك فان قدر على ترجيح احد المعاني
 المحتملة بطريقه يعمل بما ترجح عنده وان لم يقدر على ذلك عاد اليه ضرورة التقليد
 بقدرها فان قيل الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا لانهم اعلم واورع فكيف يصح لمن
 دونهم مخالفة لهم لان اجتهادهم لا يبلغ اجتهادهم ولعل عندهم فيما خالف غيرهم وجه او جهتها
 ودليل لا شافيا لا يقف عليه خصمهم ومضى الحديث غامض لا يطلع عليه الا واحد بعد واحد
 قلت لاشك عندي في كونهم اقله واعلم واورع لكن الواجب على كل احد العمل
 بالكتاب والسنة والاجماع والقياس على موجب فهمه واجتهاده فمن لم يبلغ رتبة الاجتهاد
 او بلغ ولم يبلغ رتبة الكمال فيه او حصل له ذلك الحال ولكن اشتبه عليه المسئلة ولم يظفر
 بدليل عمل بمقتضى الدليل على قدر فهمه ولا يجوز له تقليد غيره الا فيما عجز عن فقه
 الدليل واضطر الى التقليد الا ترى ان ابا حنيفة مع كونه اقله واورع من غيره عند ابي
 يوسف ومحمد وزفر وابن المبارك وكيع وامثالهم ربما خالفوه في مواضع وربما افتوا
 بقوله وعما ابو وجبه بل كانوا يعملون بما ظهر عندهم من الادلة ولكن لو استفتاهم
 مستفت افتوا بقول ابي حنيفة رحمه الله الا ترى الى قول ابي يوسف رحمه الله اللهم انك
 تعلم اني لم اجر في حكم حكمت فيه بين اثنين من عبادك نعما ولقد اجتهدت في الحكم
 بما وافق كتابك وسنة نبيك صلى الله تعالى عليه وسلم وكلما اشكل الامر على جعلت ابا
 حنيفة بيني وبينك وكان عندي من يعرف امرك ولا يخرج عن الحق وهو يعرفه وكان وكيع
 بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان يفتيان بقوله وكذلك عبد الله بن المبارك كثيرا ما

يغنى بقوله وقد أخرج أبو جعفر الطحاوي رحمه الله بإسناده ما افتاه ابن المبارك بقوله
وبلغ نحو عشرين مسألة وقد صح عن عصام بن يوسف أنه مع كونه من أصحاب أبي حنيفة
المتسكين بمذهبه والفائمين بنصرته كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس
منه أخذاً بحديث ابن عمر في الصحيحين فقيل له في ذلك أنك من أتباع أبي حنيفة
الصحيحين له المعتقدين فيه وتخالف ربه في عملك هذا فقال كيف أبلغ شأوه مع قلة علمي
وقصور اطلاعي وقد أعطى ثلاثة أرباع العلم وشارك الناس في الربع الرابع ثم كان يغنى بقول
أبي حنيفة لو استفتاه مستفت وكان أبو بكر القفال من أكابر الشافعية يقول للسائل في
مسئلة تسأل عن مذهب الشافعي أم ما هو عندي ومن هذا القبيل ما ذكره صاحب
الهداية في كتابه التجنيس أن الواجب عندي أن يغنى بقول أبي حنيفة على كل حال
مع أنه صرح بالفتوى على قول أبي يوسف أو محمد أو غيرهما وترك قول أبي حنيفة في
مواضع وكذلك قاضي خان فعل مثل ذلك وفي التفصيل طول وبالجمل فصرهم الفتوى
على قول أبي حنيفة رحمه الله بالنظر إلى المقاد الذي يعجز عن فقه الدليل فانه أعلم عنده
وأورع وما وقع من افتائهم بقول غيره لرحمته عندهم بالنظر إلى الدليل وكيف يدعى
من له أدنى مسكة وأقل انصاف أن قوله عليه الصلوة والسلام مثلاً إنما جعل الإمام اماماً
ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده
فقولوا ربنا ولك الحمد وحديث عبادة بن الصامت نهى النبي عليه السلام عن بيع الذهب
بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والماعز بالماعز إلا سواه
بسواه عينا بعين فمن زاد أو أزداد فقد أربأ وأمثاله لا يعرف معناه ولا يفهم المراد منه إلا الفقيه
المجتهد ثم يدعى معرفة قول الفقيه مثل ما قال محمد رحمه الله في الزيادة رجل أوصى لـ
جل بمثل نصيب أحد بنيهِ الأثلث ما بقي من الثلث بعد النصيب أو قال بعد الوصية أو قال
الأثلث ما بقي من الثلث ولم يزد عليه شيئاً مات وترك ثلثة بنين فتحق الورثة مال وتسمع

مطلب في جواب
الاستدلال المفتي

مال ناقصا بشي، وثالث شي، وغير ذلك مما لا يعدو بوجوب العمل بقول الفقيه دون الآية
والحديث مخالفنا لاجماع الائمة كلهم منافضا للصريح كلامهم ونصهم فإنه قد صح عن ابي
حنيفة وابي يوسف ومحمد بن فروما لك والشافعي واحمد وغيرهم ثبوت الامر له انهم
منعوا عن التقليد من غير ضرورة واجمعوا على انه لا يعمل لاحد ان يفتي بقولنا مال
يعلم من اين قلنا وصح عن عصام بن يوسف قال كنت في ماتم قد اجتمع فيه اربعة من
اصحاب ابي حنيفة زفر وابو يوسف وعافيه واخر فاجعوا على انه لا يعمل لاحد ان يفتي
بقولنا حتى يعلم من اين قلنا قال الذهبي عصام هذا صاحب حديث ثبت فيه وذكره
ابن حبان في الثقات وقال ابراهيم بن يوسف عن ابي يوسف عن ابي حنيفة لا يعمل
لاحد ان يفتي بقولنا ما لم يعرف من اين قلنا وروى عنه النسائي وقال ثقة وذكره ابن
حبان في الثقات وقال الشيخ قاسم الجمالي في ترجمته هذه الرواية هي التي حملتني
على شرحي للقدوري الذي ذكرت فيه من اين اخذوا علمهم واخرج الحفاظ ابو نعيم الا
صيهاني في كتاب حلية الاولياء عن الشافعي انه قال لعبد بن الحسن انا كنا لانعرف الا
القليل فلما قد منا عليكم سمعناكم تقولون لا تقلدوا واطلبوا الحق والحجاج وقال عز الدين
بن عبد السلام اذا صح عن بعض الصحابة مذهب في حكم من الاحكام لم يجز مخالفته الا بد
ليل اوضح من دليله وذكر الفقيه ابو الليث في كتاب البستان لا ينبغي لاحد ان يفتي الا ان
يعرف اقاويل العلماء ويعلم من اين قالوا ويعلم مما ملات الناس فان عرف اقاويل العلماء
ولم يعرف مذهبهم فان سئل عن مسألة يعلم ان العلماء الذين ينتحل هو مذهبهم انفقوا
عليه فلا بأس عليه بان يقول هذا اجاز وهذا لا يجوز ويكون قوله على سبيل الحكاية واذا
كان مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس بان يقول هذا اجاز في قول فلان ولا يجوز في قول
فلان ولا يجوز له ان يختار فيجيب بقول بعضهم ما لم يعرف حجه وقال في الروضة وغيرها
الحادثة الواقعة او الحكم الواقع او الفريضة المفروضة اذا كان لها ذكر في كتاب الله تعالى

ولم يعرف العباد معنى الآية يجوز ان يعمل بالآية وان لم يعرف معناها مثل قوله تعالى
 اقيموا الصلوة وقوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقوله واحل الله البيع وحرم الربوا فانه
 يغلب الآية ولا يشتغل بالمعنى ان الله تعالى لم اوجب الصلوة ولم احل البيع وحرم الربوا
 وجميعه وان تقليد قوله عليه السلام يجوز مثل الفجر ركعتان وقوله في خمس من الابل
 الدائمة شاة وفي اربعين من الشبابة شاة وان لم يعرف معناها لماذا امر بها على هذا المثال
 وجميعه وان تقليد قول التابعين وسائر الناس لا يجوز ما لم يعرف معناه فيقول فلان من
 الفقهاء او التابعين قال كذا فانا نعمل به وان لم اعرف حجة ومعناه واختلفوا في تقليد
 قول الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقال علماءنا في ظاهرا الاصول ان اقلوا يل جميع الصحابة
 حجة تقبل من غير معرفة المعنى ويحمل به حتى روى عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه قيل له اذا
 قلت قولاً او كتاب الله يخالف قولك قال انك قولي بكتاب الله تعالى فقل اذا كان خبر
 الرسول يخالف قولك قال انك قولي بخبر الرسول فقل اذا كان قول الصحابي يخالف قولك
 قال انك قولي بقول الصحابي فقل اذا كان قول التابعي يخالف قولك قال اذا كان التابعي
 رجلاً فانار جل انتهي وقد سبق مقالات مالك والشافعي واحمد قريبا في هذا الباب فلا
 حاجة الى اعادة تطويل الكتاب فان قيل هذا البيان ينافي ما مر حواشي عصر الاجتهاد
 قد مضى واهله قد انقرض منذ زمان طويل وانقضى وان دليل المقلد قول المجتهدين ويجب
 الصلابة في المذهب والمنقل من مذهبه باجتهاد وبرهان آثم وعليه التعزيز وبنودها
 بالطريق الاولى قال صاحب الخلاصة من الحنفية ان القاضي اذا قاس مسئلة على اخرى
 وحكم فظهر رواية ان الحق بخلافه فالخصومة للمدعى عليه يوم القيمة على القاضي وعلى
 المدعى لان القاضي آثم بالاجتهاد لانه ليس من اهل الاجتهاد في زماننا والمدعى آثم
 باخذ المال وقال الغزالي من الشافعية في احياء العلوم ومن ليس له رتبة الاجتهاد وهو حكم
 اهل العصر انما يغتنى فيما يسأل عنه ناقلا عن صاحب مذهبه فلو ظهر له ضعف مذهبه لم

مطلب
 في القول بان عصر
 الاجتهاد قد انقرض

يجوز له ان يتركه وليس له الفتوى بغيره وما يشكل عليه يلزمه ان يقول لعل صاحب
 مذهبي جوابا عن هذا فاني لست مستقلا بالاجتهاد في اصل الشرع وقال ابو العباس
 القزويني من المالكية في شرح صحيح مسلم الاجتهاد ضربان احدهما المجتهد المطلق وهو
 المستقل بامتنعاط الاحكام من ادلته فهذا الاشك في انه اذا اجتهد مأجور لكن بعسر وجوده
 بل انعدم في هذه الازمان وثانيهما مجتهد في مذهب امام وهذا غالب قضات العدل في
 هذا الزمان وشرط هذا ان يتحقق اصول امامه وادلته وينزل احكامه عليها فيقال له
 منصوصة في مذهب امامه واماماً وجرده منصوصة فان لم يتخلف قول امامه عمل على ذلك
 النص وقد كفي مؤنة البحث والاولى به تعرف وجه ذلك واما ان اختلف قول امامه فهناك
 يجب عليه البحث في الاولى من القولين على اصول امامه انتهى وقد اختلف آراء المتأخرين
 من اصحاب الشافعي في ان الغزالي وشيخه ابا المظالم الجويني والرويان من اصحاب
 الوجوه في المذهب ام لا مع قول الرويان لوضاعت نصوص الشافعي لاملية من صدرى
 ولما ادعى السيوطي الاجتهاد على رأس المائة العاشرة قام به امره ورموه عن قوس واحد
 وانكر واعليه دعواه وكتبوا اليه مسائل اطلق اصحابه فيها وجهين وطلبوا منه الترجيع على
 قواعد الاجتهاد فرد السؤال من غير جواب واعتذر بان له شغلا يمنعه عن النظر فيه فاذا
 طهر نزول حال اولئك وتقصيرهم عن هذا القدر فكيف من دونهم باكثر من ذلك قلت
 الادلة الدالة على وجوب التمسك بالكتاب والسنة والاجماع والقياس عامة موجبة لما
 تفيد من الحكم من غير تخصيص بشخص دون شخص وعصر دون عصر ولا يجوز التدول
 عن مقتضياتها الا لضرورة العجز مقدرا بقدرها ولذلك صرح غير واحد من العلماء ان
 الاجتهاد فرض دائم وحق قائم الى قيام الساعة وانقراض هذه النشأة ودعوى انقراض
 عصر الاجتهاد وانقضاء اهله تقول لا دليل عليه قال محمد بن عبد الكريم الشهرستاني رحمه
 الله في كتاب الملل والنحل النصوص متناهية والوقايح غير متناهية وما لا يتناهي لا يضبطه

ما يتناهى فالاجتهاد والقياس واجب الاعتبار حتى يكون بعد كل حادثة اجتهاد وكلام
 الغزالي على سبيل الالتزام على معاصره في خوضهم على المناظرات طلبا للجاه والمال
 وقد صرح صاحبه الفقيه احمد بن علي بن برهان بان التام لا يلزمه التقيد بمذهب
 ورجه النورى وكلام القرطبي في المجتهد المطلق كاصحاب المذاهب المتبوعة وكلام الخلاصة
 محمول عليه ولا يدل كلامهم قط على امتناع وجوده بل على عدم وجوده في تلك الازمنة
 ومبنى على الاستقراء الناقص فحسب وما يدريهم باحوال البلد ان الثابتة والازمان
 الآتية ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا ولا يلزم من عدم كون الغزالي والجويني والرويانى
 والسيوطى مجتهدين ان لا يكون مجتهد غيرهم لو سلم انهم لم يبلغوا رتبة الاجتهاد وقد قال
 ابن الرقعة لا يختلف اثنان في ان ابن عبد السلام وابن دقيق العيد بلغا رتبة الاجتهاد
 انتهى وابن عبد السلام من رجال المائة السابعة وابن دقيق العيد مات سنة اثنين
 وسبع مائة وابن الهمام ليس شاؤه بدون شاؤهما بل هو احق بذلك منهما ومعنى قولهم
 دليل المقلد قول المجتهد ان العاجز عن فقه الدليل الشرعى المضطر الى التقليد ليس عنده
 دليل يرجع الفعل على الترك او بالعكس سوى قول المجتهد الذى يقلده وينحل رايه
 وليس معناه ان غير المجتهد يجب عليه تقليد غيره ولا يجوز عليه التمسك بالدلة وقد
 عرفت انه ليس من ضرورة ان لا يكون الرجل مجتهدا ان يكون مقلدا وما نقل بعضهم
 من كتاب تحرير الاصول من انه انعقد الاجماع على عدم العمل بمذهب مخالف للاربعة
 لا يصح اصلا فان المذكور في التحرير منقوله عن كتاب البرهان لابي المعالى الجوينى ان
 اجماع المحققين على منع العوام عن تقليد اعيان الصحابة بل من بعدهم الذين سبروا
 ووضعوا ودونوا هذا ثم قال وعلى هذا ما ذكر بعض المتأخرين يعنى ابن الصلاح منع
 تقليد غير الاربعة لانضباط مذاهبهم وتقييد مسائلهم وتخصيص عمومها ولم يدري مثلها
 في غيرهم لانفراض اتباعهم انتهى قال ابن امير الحاج في شرحه التقرير والتخبير وحاصل

مطلب فى معنى
 قولهم دليل المقلد
 قول المجتهد

هذا انه امتنع تقليد غيره هو لاء الاثمة لتعذر نقل حقيقة مذهبهم وعدم ثبوتها حق الثبوت
 لانه لا يقلد ومن ثم قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام لا خلاف بين القولين في
 الحقيقة بل ان تحقق ثبوت مذهب عن واحد منهم جاز تقليد وفاقوا ولا فلا وقال ايضا اذا صح
 عن بعض الصحابة مذهب في حكم من الاحكام لم يجز مخالفة الابدليل او وضع من دليله
 انتهى فانظر الى هذا الناقل كيف افترى بهتانا عظيما واتهامينا وقال ان عقد الاجماع ومعه
 على الاجماع الشرعي احد الادلة الاربعة ونعصب على الحق ثم نسبه الى ابن الهمام وهو انما
 نقل عن غيره اتفاق من وصفه ذلك الغير بالتحقيق والله اعلم به وقد اعترض عليه بان
 ذلك لا يوجب تقليد الاربعة فحسب لان من عداهم جمع وسبران لم يكن اكثر ولا يجب
 اتباعهم والحق انه لا يصح هذا المنقول اصلا لما مر من الادلة وتصريحات الاثمة وكيف يصح
 هذه الدعوى واني وقع هذا الاجماع بل الاجماع ان عقد على خلافه وصرح ابن الهمام نفسه
 في فتح القدير وغيره بما ينا فيه قال في فتح القدير لا دليل على وجوب اتباع المجتهد المعين
 بالترام نفسه ذلك قول او فعلا بل الدليل يقتضي العمل بقول مجتهد فيما احتاج اليه لقوله
 تعالى فاستئذوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون والسؤال انما يتحقق عند الحادثة المعينة
 وحينئذ اذا ثبت عند قول المجتهد وجب العمل به والغالب ان مثل هذه يعني منع الانتقال
 الزامات منهم لكف الناس عن تتبع الرخص واخذ العاصي في كل مسألة بقول مجتهد اخفى
 عليه وانا لا ندرى ما يمنع هذا من النقل او العقل فكون الانسان يتتبع ما هو اخفى على
 نفسه من قول مجتهد مسوغ له الاجتهاد ما علمت من الشرع ذمه عليه وكان صلى الله تعالى
 عليه وسلم يحجب ما خفى على امته انتهى وقال العراقي ان عقد الاجماع على ان من اسلم فله
 ان يقلد من شاء من العلماء بغير حجر واجمع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ان
 من استفتى ابا بكر وعمر وقلدهما فله ان يستفتى ابا هريرة ومعاذ بن جبل وغيرهما ويعمل
 بقولهم من غير تكبير فمن ادعى برفع هذا بين الاجماعين فعليه البيان والدليل هذا كلامه

وقد ضبط وسبر مذهب جماعة من الأئمة سوى الأربعة ولهم اصحاب ينتحلونه واتباع
يعملون به ألا ترى ان الخلفاء العباسية كانوا يعملون بمذهب جد هم عبد الله بن عباس
رضي الله تعالى عنهم ما وجد عنهم واية من غير تكبير من العلماء وقد جمع فتياه حفيد المأمون
امير المؤمنين ابو بكر محمد بن موسى بن يعقوب وكانوا يكتبون في مناشيرهم الى ملوك
الاطراف ان يصلوا صلوة العيد بمذهب جد هم وكان عمل الناس عليه الى ان انقرضت
دولتهم قال في الهداية والكافي وغيرهما والناس يعملون اليوم بمذهب ابن عباس رضي
الله عنهما الامر بنيه الخلفاء فانهم كتبوا في مناشيرهم ان يصلوا صلوة العيد بمذهب جد هم
واما المذهب فقول ابن مسعود رضي الله عنه ومن تلك المذاهب المضبوطة مذهب سفيان
بن سعيد الثوري وكان له اتباع ينتحونه منهم الشيخ ابو نصر بشر بن الحارث الزاهد
المعروف بالحماقي رحمه الله قال الحافظ الذهبي كان بشر على مذهب سفيان الثوري
في الفقه ومات سنة سبع وعشرين ومائتين وقال الغزالي في الاحياء الفقهاء الذين كثر
اتباعهم في المذهب خمسة وعد منهم سفيان الثوري ثم قال هو اقل اتباعا من احمد بن
حنبل واتباعهما اقل من اتباع الثلاثة ومذهب ابي ثور ابراهيم بن خالد الكلبي ومن
اتباعه المنتحلين لرأيه الحافظ ابو العباس حسن بن سفيان النسوي وكان يفتي على
مذهبه وكذلك سيد الطائفة جنيد بن محمد البغدادي كان على مذهبه ومذهب داود
بن علي الظاهري امام الظاهرية ومن اتباعه الشيخ ابو محمد رويم بن محمد البغدادي
الزاهد من طبقة جنيد مات هو والنسوي سنة ثلاث وثلاث مائة ومذهب محمد بن جرير
الطبري المفسر المورخ ومن المنتحلين لرأيه ابو الفرج معافا بن عمران النهراني مات
سنة تسعين وثلاثمائة ومذهب ابي بكر محمد بن خزيمة النيسابوري وكان على مذهبه
ابو محمد دعلج بن احمد بن دعلج السجزي العدل ويفتي به ومات سنة احدى وخمسين
وثلاثمائة وكان لمتقي بن محمد القرطبي عالم الاندلس وحافظها ولاسحاق بن راهويه

النيسابوري امام خراسان و فقيهها و لغيرهم من العلماء مذاهب مستقلة اختاروها و عملوا بها و في التفصيل طول فكيف يصح دعوى هذا الاجماع و معنى وجوب الصلابة في المذهب هو وجوب الثبات على الطريقة الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه و سلم و الصحابة و التابعين و من بعدهم من ائمة الدين و السلف الصالحين على ما بيناه لا التقيد بفتوى فقيه واحد و التعصب له على صاحبه من غير قيام دليل يوجب ذلك و من يتعصب لواحد من الائمة دون البواقي و يرى ان قوله هو الصواب و يجب اتباعه و رد غيره و ان ظهرت قوته و نهضت حجته فهو ضال جاهل بمنزلة من يتعصب لواحد من الصحابة كالروافض و الخوارج و النواصب و غيرهم من اهل البدع و الاهواء و قال الرافعي و غيره لا واجب الا ما اوجبه الله و رسوله و لم يوجب الله و رسوله على احد من الناس ان يتمذهب بمذهب رجل من الامة فيقلده في دينه كل ما يأتي منه و يرد غيره على ان ابن حزم قال اجمعوا انه لا يحمل الحاكم و لا مفت تقليد رجل فلا يحكم ولا يفتى الا بقوله انتهى قال ابن امير الحاج في شرح التحرير و قد انطوت القرون الفاضلة على عدم القول بذلك بل لا يصح للعامي مذهب و لو تمذهب به لعدم تأهله و ليس له نظر و بصيرة بالمذهب على حسنه ولا يعرف فتاوى امامه و اقواله و دعواه بانه حنفى او شافعى بقوله انا فقيه او نحوي و كيف يصح له الانتساب الا بالدعوى المعجدة من الحجة و القول الفارغ من المعنى من كل وجه هذا الكلامه و كيف يتخيل صحة ذلك و الكلمة الشايعة بين الامة من قولهم اتفاقهم حجة قاطعة و اختلافهم رحمة واسعة تشهد عليه بخلافه و تحكم بغير مراده فانه لو جعل اتباع الواحد ^{واحدا} موجبا و تقليده لازما يكون تضيقا و اى تضيق و في اتباع الناس للعلماء على التوزيع ليس فيه شىء من التخفيف و التوسيع لان من قلد ابا حنيفة مثلا لا يتضيق بتقليده الا في الوفاء غيره حتى يكون له توسعة في جواز تقليد جماعة للشافعى و اخرى لمالك و من دونهم لاحمد و غيره و انما يحصل التوسيع بجواز اتباع كل

لكل في المسئلة الخلافية التي سوغ فيها الخلاف قال الشيخ ابو يزيد البسطامي اختلاف العلماء
رحمة الا في تجريد التوحيد ذكره القشيري في رسالته وقال الشيخ محي الدين رحمه الله
في الفتوحات ويحمد الله جعل ذلك رحمة لنا لولا ان الفقهاء حجرت هذه الرحمة على
الامة بالزامهم مذهب شخص معين ام يعينه الله ورسوله ولا دل عليه ظاهر كتاب ولا سنة
صريحة ولا ضعيفة ومنعوا ان يطلب رخصة في نازلته في مذهب عالم آخر اقتضاه اجتهاده
وشددوا في ذلك ثم قال والذي وسعه الشرع لهذه الامة بتقرير حكم المجتهد بن ضيقه
عوام الفقهاء يربط الرجل بمذهب خاص لا يعدل عنه الى غيره والحجج عليه فيما لم يحجر
الشرع واما الائمة مثل ابي حنيفة ومالك واحمد بن حنبل والشافعي رحمه الله فحاشاهم
عن ذلك ما فعله واحد منهم قط ولا نقل عنهم انهم قالوا لاحد اقتصر علينا ولا قلدني فيما
اقتينك به بل المنقول عنهم خلاف هذا انتهى وقال ابن العز رحمه الله في التنبيهات
على مشكلات الهداية من يتعصب لواحد من غير الرسول عليه السلام ويرى ان قوله
هو الصواب الذي يجب اتباعه دون غيره فهو ضال جاهل بل كافر يستتاب فان تاب
والا قتل لجعله بمنزلة النبي المصوم هذا الكلام موبأ بالجملة لا يمكن ان يوجد دليل يوجب
على احمد بن محمد اتباع ابي حنيفة رحمه الله وعلى احمد بن عمر اتباع الشافعي رحمه الله
ثم العمل بمقتضى الادلة الشرعية والتمسك بالاصول الاربعة والاخذ بها والعمل
بموجبها ليس من الانتفال في شيء ولو سلم وفرض من غير مالزوم كون التشديدات
المذكورة في كتب المتأخرين في حق المنتقل من مذهب الى آخر صحيحة مبنية على
حجة فمحملها من ينتقل انتقالا كلياً من غير برهان يدعوه اليه او اعتقاد رجحان يحمله
عليه بل بمجرد التهاون وعدم المبالاة او اتباع هوى النفس وقضية الطبع كما قيل
في وجيه الدين مبارك بن مبارك بن سعيد الواسطي المعروف بابن الدهان النحوي
الضرير انه كان حنبلياً انتقل الى مذهب الشافعي ثم تحول حنفياً حين طلب الخليفة

نحو يا معلم والله النحوي ثم انه تحول شافعيًا حين شغرت وظيفة تدريس النحو بالنظامية
 لما شرط صاحبها ان لا ينزل فيها الا شافعي وفي ذلك يقول ابو البركات مؤيد بن يزيد
 التكريتي (شعر) ومن يبلغ عنى للوجيه رسالة * وان كان لا تجدى اليه الرسائل * تذهب
 للمنعمان بعد ابن حنبل * وذلك لما اعوزتك الماكل * وما اخترت رأي الشافعي تدبنا
 * ولكنما نهوى الذى منه حاسل * وعما قليل انت لاشك صاير * الى مالك فافطن بها
 اننى قائل * فان الانتقال من مذهب الى آخر بالكلية وترك الاول مهجور البتة فلما يغلو
 من النعصب واتباع الهوى ولذلك قال عمر بن محمد النسفى رحمه الله فيما كتبه الى
 بعضهم ليت شعري اخالفت ابا حنيفة فى الاصول والفروع اوفى الفروع خاصة فان خالفته
 فى الاصول فسحقا لك سمعوا وان خالفته فى الفروع اجزافا خالفته واعتسافا ام لاح لك
 الصواب فى غيرها فرائيت التمسك به عدلا وانصافا وهب ان الامر كذلك فليت شعري
 اوقع لك هذا الشكل والشبهة فى مسئلة واحدة اوفى مسائل عدة اوفى جميع المسائل
 التى لا يمكن حصرها فى طويل مدة فان قلت فى الجميع فبعض بعيد ومحال شديد وان
 قلت فى البعض فمن اين يجب مخالفة الحق على العموم لشبهة خاصة لولا الداء العضال
 والزرق والافتعال والهوى المبتغى والرأى المبتدع والجنون الذى لا نزله شرية
 افتيمون هذا كلامه ولعل المنتقلين من الائمة وكثير من فضلاء الامم لم يكن لهم علم
 او ظن بغير ما انتقلوا اليه من المذهب وانما كانوا قبل الانتقال لم ينتحلون ما انتقلوا عنه من
 مذهبهم بمحض التقليد وقد انتقل الامام ابو جعفر الطحاوى وابو المحاسن محمد بن
 عبد الله النيسابورى المعنى من مذهب الشافعى الى مذهب ابي حنيفة رضى الله عنه
 وعكس ابو جعفر الترميدى وابو المظفر السمعانى وابو العباس احمد بن محمد الشافعى
 وابو عبد الله محمد بن عمر القاهرى المعروف بابن المغربى من مذهب مالك الى
 مذهب ابي حنيفة وآسد بن الفرات على العكس وابو القاسم عبد الواحد بن على

البغدادى وابوالمظفر يوسف بن قزغلى سبط ابن الجوزى من مذهب احمد بن حنبل
 الى مذهب ابي حنيفة رحمه الله وآبوالعلاء بن حسين بن محمد الفراء بالعكس ومحمد بن
 عبد الله بن عبد الحكم واحمد بن زكريا بن فارس الهمداني اللقوى من مذهب
 الشافعى الى مذهب مالك رحمه الله وعكس عبد العزيز بن عمران الخزاعى وابوالفتح
 محمد بن على بن وهب القشيري المعروف بابن دقيق العيد وآبوحاتم محمد بن
 حبان البستي الحافظ من مذهب داود الظاهري الى مذهب الشافعى وآبومحمد على
 بن احمد بن سعيد القرطبي المعروف بابن حزم الحافظ وآبوهاشم احمد بن محمد بن
 اسماعيل المصري الزاهد بالعكس وآبوبكر على بن احمد البغدادى الخطيب وسيف
 الدين الامدى من مذهب احمد الى مذهب الشافعى رحمه الله وعكس الحافظ
 شمس الدين ابو عبد الله الذهبي وآل كثير من العلماء الكبار والفضلاء
 الابرار غير هؤلاء قد انتقلوا من مذهب الى مذهب لا يجمع تفصيلها
 مانحن عليه من المطلب فان قيل قد صرحوا بان دليل المقلد قول المجتهد وان الظاهر
 ان يكون الحق مع اصحابنا وان المفتى لا يخالفهم فيما افتوا فان اجتهاده لا يبلغ اجتهادهم
 وان مذهبنا فى الفروع صواب يحتمل الخطأ ومذهب المخالف بالعكس وفى الاصول
 الحق مذهبنا ومذهب المخالف باطل قطعاً فكيف يسوغ الانتقال من مذهبنا الى مذهب
 آخر قلت قد عرفت فيما سلف ان المقلد من يتبع غيره فى قول او فعل من غير حجة
 فليس عنده دليل لما ينتعله من المذهب سوى تقليده لمن ظنه انه اعلم واورع وليس من
 ضرورة هذا ان من لم يبلغ رتبة الاجتهاد لا يجوز له العمل بالكتاب والسنة ومقتضى الادلة
 نعم الظاهر ان اصابة الحق ان يكون مع اصحابنا الثلاثة ومن فى طبقتهم بناء على الظن انهم
 اعلم واورع فيجب على المفتى اذا استفتاه المقلد لهم ان يفتى بفولهم بل بقول ابي حنيفة
 رحمه الله وحده ما صح منه قول وثبت عن روايته لما ان اجتهاد غيره لا يبلغ اجتهاده بحسب

ظن ذلك المستعني لانه مقلد له لادليل عنده سوى قوله لانه قد اضطر الى تقليد الغلبة ظنه
 ان الحق معه لكونه اعلم في ظنه وانه لا يخرج عن الحق وهو يعلمه لكونه اورع في رأيه
 ثم ان مذهبه في الفروع الثابتة بالنظر والقياس وبمدخل من الظنون واراها الناس يقع
 فيها اختلاف العلماء ويتردد قولهم بين الصواب والخطأ صواب في ظننا والالما انخذناه
 مذهباً ولم يصح لنا تقليده ويحتمل الخطأ لكونه انونا ثابتاً بمدخل من الرأي ودليل ظني
 فلا محالة يكون مذهب المخالف على عكس ذلك عندنا والالم يكن فرق بين المذهبين
 بحسب ظننا فان قيل قد ذكروا ان الكتب الخمسة التي هي اصول المذهب كالاخبار
 المتواترة او المشهورة وان المتون كالنصوص وما سويها كالاخبار الآحاد وكيفي يكون
 الامر على ما ذكرت قلت تلك كلمة حق وانت تريد بها معنى باطلا وذلك لان كون
 الكتب الخمسة كالاخبار المتواترة او المشهورة في كونها ثابتة عن محمد بن الحسن رحمه الله
 بالنواتر والشهرة مثل الاخبار الثابتة عن محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك
 لا في كونها حقاً البتة ثابتة في نفس الامر معصومة المراد من روضة النعماد عن الكذب والخطأ
 والريب بحيث يجب على كل احد وصل اليه الاخذ به والعمل به وجبه كخبر الرسول
 الواجب الاتباع اللازم الامتثال باوامره ونواهيه وليس معنى كون المتون كالنصوص
 انها مثل آيات الكتاب واحاديث الرسول في القوة وكونها قطعية يقينية بحيث تجري
 مجريها في وجوب التمسك بها على كل احد وتضليل المعرض عنها والعادل عن مقتضياتها
 بل لما كان وضع المتون لجمع اقوال صاحب المذهب وحفظها دون غيرها فالمنذور
 فيها بمنزلة صريح المعزى الى ابي حنيفة مثلاً بقوله قال ابو حنيفة رحمه الله ولهذا ترى
 اصحاب المتون متى احتاجوا الى ذكر قول غيره ذكروا او لا قوله في صورة الاطلاق ثم
 يردونه بقول غيره مثل وقولهم ^{قولهم} عند ابي يوسف او قال محمد او زفوا قالوا عندهما او نحو
 ذلك ولو ذكره في صورة الاطلاق لحمل على قول صاحب المذهب وكان خطأ وتظير ذلك

ان البخارى ومسلما رحمهما الله لما التزموا في صحيحهما ايراد الاحاديث الصحيحة التى
اتفق عليها الحفاظ وتجريد هاعن غيره ولذلك ارتفع شأنهما وبلغ سمك السماء قدرهما
اعتراض عليهم ما غير واحد من النقاد كابى جعفر الطحاوى وغيره في احاديث بانها ليست
على ما شرط عليه وهذا الاعتراض متوجه عليهم بالنظر الى ما التزموا وان صحت تلك
الاحاديث بل لا ريب ولم يخرج عن محمد بن اسحاق صاحب المغازى مع كونه ثقة ثبتا حجة
لما تكلم عليه مالك بن انس رحمه الله بما تكلم ثم هذا الاعمى ما دانما هو على المتنون التى
سنصف حالها فيما سيتلى عليك واما المتنون المحدثثة في القرون المتأخرة فحالها ينزل
عن ذلك لتكون اصحابها غير ثقة مع ما يختملسون فيها من اقوال الشروح والفتاوى وغيرها
واما في الاصول في باب العقائد وغيرها فمذهبنا ما نطق به الكتاب ومتواتر السنة مع
الثبات على حد ودال الشرع في اثبات ما اثبتته ونفى ما نفاه والسكوت عما عداه من غير
زيادة على ما يعطيه ولا نقصان عن مفاده ولا امتداد الى ما وراءه على ما قررناه في المطلب
الاول وبيناه وليس المراد منه بالذى ركبته طوائف اهل الكلام من الاشاعرة والمعتزلة
والحنابلة والكرامية وغيرهم من الاراء الركيكة الا هو اء السخيفة فلا جرم ان مذهبنا هذا
حق لا يجوز لاحد مخالفته من كان وما يخالفه باطل لا محالة سواء كان القائل به كلاميا او فلسفيا
او اشعر يا او عدليا او جبريا او ظاهريا او اماميا او حنبليا او غير هؤلاء (تفصيل) قد
عرفت ان الله سبحانه قد اكمل لنا ديننا واتم علينا نعمته ورضى لنا الاسلام ديننا وقال
اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء ثم قال فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم
لا تعلمون وقال ام لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله وقال ولوردوه الى
الرسول والى اولى الامر منهم لعلهم الذين يستنبطونه منهم وقال ومن يشاقق الرسول
من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم واخرج مسلم
رحمه الله في صحيحه عن محمد بن سريين رحمه الله ان هذا العلم دين فانظروا عمن

تاخذون دينكم وفي الصحيحين عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله لا يقبض العلم ينزعه انترأعا من قلوب العلماء ولكن يقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤساء جهالا فسئلوا فافتهوا بغير علم فضلووا وضلوا وقال الله تعالى يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا او قال ولا تقف ما ليس لك به علم والظن ليس بداخل في مسمى العلم فضلا عن التقليد لقوله تعالى ما لهم به من علم ان هم الا يظنون حيث اثبت الظن بعد نفى العلم ولكن الادلة قد تطاردت على ان المراد من العلم في باب العمليات المعنى الاعم الشامل له وللظن الحاصل من طريقه المعتبر في نظر الشارع ووجوهه المبينة عنده المبينة من جهةه والمقلد العاجز عن فقه الدليل وتعقل الحجة غاية طاقته تحصيل الظن من فتوى العالم المتورع لضرورة تقليده له تخاشيا عن البطالة والاسترسال بهوائه والارتباك في الحيرة فاعلم ان نقل الشريعة اما باصلها المنصوص عليه واما بفرعها المستنبط منه والآول آيات القرآن واحاديث الرسول ويلتحق بهما في كونها حجة فتبا الصحابة في نظر ابي حنيفة واصحابه رضى الله تعالى عنهم اجمعين حملا على السماع لنبوهم كمن عن المجاذفة والتقول في دين الله لثبوت عد التهم وستارتهم والقران متواتر الثبوت معروف الحال وطريق معرفة الحديث في هذه الاعصار المتأخرة هو الاعتماد على الائمة الموثوق بهم في عام الحديث بالرجوع الى كتبهم لانهم جمعوها وادونوها وصححوها وحسنوها وضعفوها وبينوا وفرغونا عن تفتيش رجاله والبحث عن احوال روايته ونواتر عنهم كتبهم او اشتهرت واستبان الاعتماد بهم والثاني فتبها الفقهاء وكبار العلماء المتبحرين في علم الفقه وفن النظر ومسائل الفروع والروايات بين صحبة يجوز الاعتماد عليها وسقيمة لا يعتد بها ولا يعتبر بشأنها ويجب على الناس ان ينفروا في اديانهم نظرا في اموالهم وهم لا يقبلون في معاملاتهم دراهم ودنانير لا يعرفون جودتها وانما يختارون السالم الطيب الصحيح كذلك يجب عليهم ان لا يأخذوا من الروايات الحديثية والمسائل الفقهية الا ما

صح وثبت رواية ودراية فان التدوين بما لا دليل عليه منهي عنه من جهة الشرع قال الله تعالى
 ام لهم شر كله شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله وقال اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا
 تتبعوا من دونه اولياء وقال وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهايكم عنه فانتهوا فلا يسوغ
 ان يعمل بكل كتاب اذا الشايخ الذايغ في زماننا كذب جمعها ضغف الرجال من اطراف
 الحواشي واثبتوا فيها ما تصرفوا فيها بارائهم من غير بصيرة ولفقوها لا يحزم وخبرة ولا بقول
 من نصب نفسه مفتيا وسماه عالما اذ قد غلب الجبل وشاع الفسق بعد القرون الثلاثة
 فالمستور في حكم الفاسق يحكم هذه الغلبة والشيوع الى ان يكشف عن حقيقة الحال
 البحث والبيان وعن هذا قال القاضي ابو زيد رحمه الله في الامد الاقصى ماضت امة
 من مضى قبلنا الا باتباع اباائهم وفساق علماء دهورهم ونبت الكتاب والسنة وراء ظهورهم
 وقد اشتهر عن الامام ابي بكر الرازي الجصاص رحمه الله بل تواتر عنه وتبعه من جاء بعده
 وتلقاه ما قال قد امة قرأ رأى الاصوليين ان المفتي هو المجتهد فاما غير المجتهد من يحفظ
 اقوال المجتهد فليس بمفتي والواجب عليه اذا سئل ان يذكر قول المجتهد كابي حنيفة
 رحمه الله على جهة الحكاية فانه لا يفتي الا المجتهد وهو الفقيه فمعرفة ان ما يكون في زماننا
 ليس بفقوى بل نقل كلام المفتي اياخذ به المستفتي وطريق نقله كذلك عن المجتهد احد
 امور اما ان يكون له سند فيه اليه او ياخذ من كتاب معروف تداولته الايدي فهو كتب
 محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة للائمة المجتهدين المعروفين بالفقه
 والعرف والثقة في الرواية لانه بمنزلة الخبر المتواتر عنهم او المشهور وقال ابن الهمام
 فعلى هذا الوجود في بعض نسخ النواذر في زماننا لا يعمل عز وما فيها الى محمد ولا الى ابي
 يوسف لانها لم تشتهر في عصرنا في ديارنا نعم اذا وجد في كتاب مشهور معروف كالمداينة
 والمبسوط اذا كان الحال في النواذر ذلك فبالحرى ان لا يصح عز وما في كتب المتأخرين
 من الفتاوى والوافعات وغيرها الى المجتهدين لانها مع خلوها عن الاسناد وعرائها عن

الدليل لم ينسب غالب ما فيها الى الاثمة الثلاثة ومن يحذو حذوهم في الفقه والاجتهاد
 والثقة ولا التزم اربابها الاخراج عنهم بل ما تضمنه من اقوالهم في غاية الندرة وما عداه من
 اقوال طائفة من متفهمة القرون الوسطى والمتأخرة لم يعرف حالهم ولم يثبت عد النهم
 وربما يخالف المأخوذ منه ويباين المنقول عنه ونظير ذلك ما وقع في شرح الكنز لابن
 النجيم حيث قال في كتاب الصوم منه ولم يتعرض لحكم باقي الالهة التسعة وذكر الامام
 الاسدي في شرح مختصر الطحاوي الكبير واما في هلال الفطر والاضحى وغيرهما من
 الالهة فانه لا يقبل فيه الاشهاد فرجلين او رجل وامرأتين عدول وادراكا في سائر الاحكام
 انتهى وفي بعض حواشي الاشباه والمصنف طرد ذلك في غير رمضان كرجب وشعبان مع
 غيرهما اذ قصد باثباته امر ديني خالص الله تعالى كان يغف هلال رمضان فيحتاج الى اثبات
 اول شعبان فلو غمما يحتاج الى اثبات هلال رجب وهلم جرا هذا فانظر الى التفاوت بين
 هذه الحكاية والمحكي عنه وعدم المطابقة فان ابن النجيم انما نقل ما ذكره الاسدي بحاجي
 فحسب وهو في غير موقعه ودلالته على وجوب اكمال جميع الاشهر لو لم يثبت بشهادة
 شاهدين في حيز المنع ومن المجاز ان يكون المراد منه لا يثبت هذه الالهة بدون شهادة
 شاهدين في حكم من تلقى بها من تعليق طلاق او عتاق او نذر صوم شهر معين او غير
 ذلك والا لكان معارضا للعموم ما في الوقاية وغيرها من قولهم وقيل بلاد عوى ولفظ اشهد
 للصوم مع غيم خبر فرد بشرط انه عدل لان جميع الالهة في هذا الصوم البتة ومخالفا
 لتعليمهم اشتراط العد في الفطر والاضحى على ظاهر الرواية بتلق حقي العباد وعدم
 اشتراطه في الصوم والاضحى على رواية النوادر بكونه من امور الدين وصاحب تلك
 الحواشي لم يعرف ما هو المراد من الامر الذي ينزل في غير محله ولم يفرق بينه وبين
 غيره بل كان يشرعنا مردودا على صاحبه لانه لا دليل قط من آية او سنة او اجماع
 امة او قياس او اتباع على اكمال جميع الاشهر لو غم فيها لان الصوم لم يرد فيه الشرع الا

بالامر برؤية هلال رمضان او اكمال شعبان والقول بان من ضرورة عدم رؤية هلال
 شعبان اكمال رجب غير مسلم فانه انما يلزم ذلك ان لم يعرف بدليل آخر وقد عرف فان
 الشهر لا يكون الا تسعا وعشرين يوما وكسرا وانما اوجب الشرع اكمال ثلاثين في شعبان
 وفي شهر رمضان للاحتياط وينتفى انتضاء الشهر بيقين وذلك مما توافق فيه العقل والنقل
 وثبت من جهة الشريعة ومن حيث الحكمة فانه قد ثبت عند الحساب ثبوت الامر له ان
 القمر يصل الى نقطة فارق فيها عن الشمس في مدة سبعة وعشرين يوما وسبع ساعات
 وثلاث واربعين دقيقة واربع ثوان ويجتمع معها تارة اخرى في مدة تسع وعشرين يوما
 ونصف يوم واربع واربعين دقيقة وثلاث ثوان وان مدة السنة القمرية ثلاثمائة واربعة
 وخمسون يوما وخمس يوم واحد وسدسه وكسر والحسابيات كلها امور قطعية برهانية لا سبيل
 الى مجادتها بعد فهمها ومعرفتها قال صاحب الهداية في مختارات النوازل علم النجوم في
 نفسه حسن غير مذموم اذ هو قسمان حسابي وانه حق وقد نطق به الكتاب قال الله تعال الشمس
 والقمر بحسبان اى سيرهما بحساب واستدل الى بسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث
 وهو جائز كما استدلال الطبيب بالنبيض على الصحة والمرض وقوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم انا امة امة لا تكتب ولا تحسب ليس فيه ما يدل على تخطية الكتاب والحساب بل يدل
 على تصويتها وتصديقها فانه صدر في معرض اظهار المعجزة وبيان ان معارفه الهية
 بوحى يوحى من عند الله تعالى فان حاصل المراد منه اننا نعرف ذلك باعلام الله تعالى
 ونعرفه لنا لا بغيره لانا امة امة لا نستعمل الحساب ولا نند اول الكتاب وانما يعرفه الحساب
 بمزاولة حسابهم والكتاب بالكتابة عن غيرهم كما قال الله تعالى وما كنت تتلو من قبله من
 كتاب ولا تحطه بيمينيك اذا الارتاب المبطلون بل هو آيات بينات في صدور الذين اوتوا
 العلم وما يحسد باياننا الا الظالمون واهل الشرع من الفقهاء وغيرهم يرجعون في كل حادثة
 الى اهل الخبرة بها وذوى البصارة في حالها فانهم يأخذون بقول اهل اللغة في معانى الفاظ

القرآن والحدِيثُ بقول الطبيب في افطار شهر رمضان وغير ذلك فما الذي يمنع من بناء
 اكمال شعبان وغيرها من الاشهر عليه مع كونه قطعيا وموافقا لاجبار الشارع به وقد صح
 عن محمد بن مقاتل الرازي من اصحاب محمد بن الحسن رحمهما الله انه كان يعمل به
 ويراجع اهله فيه وقال ابن سريج وغيره ان قوله عليه الصلوة والسلام فان غم عليكم
 الهلال فاقدروا له خطاب لمن خصه الله تعالى بهذا العلم وقوله فاكملوا العدة خطاب
 للعامة ولم يرو عن احد من هوى طبقة محمد بن مقاتل او من هو فوقهما يخالف كلامه
 ولا عن يقاربه ولا اعتبارا لعصب عدة ضعاف من المتأخرين عليه وحدِيث من اني
 حايا واومرة في دبرها او كاهنا فقد كفر اخرجه احمد وابن ماجه والدارمي وفي سنن
 ابي داود فقد برى مما انزل على محمد انتهى ضعيف وليس فيه ذكر النجم وان وجد
 في بعض كتب احداث المتفقهة ولو ثبت فهو خبر واحد لا يفيد العلم ومصروف عن
 ظاهره فانه لم يذهب احد من الفقهاء الى كفر من اتى حايا واومرة في دبرها ومخصوص
 ببعض متناولانه فقد شهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على بعض اخبار الكهنة
 بالصدق على ما في الصحيحين وغيرهما فضلا عن اهل النجوم المستدلين بالامارات
 وقال ابو المنصور الماتريدي وغيره ليس في الآية ما يدل على تكذيب المنجمة والمنطبية
 بل انتهى تصديقه في تكذيبه النبوة او في اخباره بما يناقض ما اعتبر في عقد الدين
 ولذلك لم يجب طلب الهلال الا في قدوم شهر رمضان ولم يتعرض احد من الفقهاء
 وجماهير العلماء الى حال سائر الالهة وما جعلوا يوم الشك الا يوما واحدا واما عدم
 اعتمادهم على الحساب وقول اهل النجوم في دخول شهر رمضان للصوم والخروج عنه
 فلان الشارع علقه للرؤية بقوله صوموا للرؤية وافطروا للرؤية اشفاقا للامة وتيسيرا لهم
 مع مراعات الاحتياط دون انقضاء سائر اشهور ومضى الدهور لا لبطلانه وعدم صحته في
 نفس الامر وتزييفه وتكذيب قائله بل لان الشرع الغاه في هذا الحكم لذلك والآلاء

ثم مرفقة
 ذلك باجتهاد
 الرضا والاجتهاد
 في رد الوهم بل هو غلبة
 الظن عن اماراة وتجربة
 غير ظاهر الطبيب مسلم
 عد الله شرطا
 فتح التدبير من نفسه
 يندى للمحقق ابن
 الهمام

يعني لو وجب اكمال
 جميع الاشهر عند عدم
 الرؤية يلزم تكثير يوم
 الشك على عدد كل شهر
 لم يبر هلاله ولم ينزل
 به احد بل صرحوا بخلافه
 منه سلمه الله

غير الأبطال فقد الغى الشرع أموراً في مواضع من غير إبطالها فإنه الغي الإجماع من غير تحرر واعتبر الخطأ معه في اشتباه القبلة والغى العلم القطعي الحاصل للامام من المشاهدة في إقامة الحدود واعتبر الظن الحاصل له من شهادة الشهود فحرم إقامتها عليه في الأول وأوجبها عليه في الثاني والحس مما يفيد العلم قطعاً والخبر دون المتواتر لا يفيد إلا الظن قال ابن كثير اتفق العلماء عن بكرة أبيهم على أن القاضي لا يمتثل بعلمه وإن اختلفوا في سائر الأحكام والآبى يوسف القاضي رحمه الله في ذلك قصة مشهورة مع الرشيد أمير المؤمنين وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين وفي صحيح مسلم رحمه الله عن جابر رضي الله عنه إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن نسائه شهرًا معينًا فدخل عليهن صباح تسع وعشرين فقبل بإرسول الله أنهما أصبحنا التسع وعشرين فقال عليه السلام إن الشهر يكون تسعاً وعشرين وفي صحيح البخاري رحمه الله حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا الأسود بن قيس حدثنا عبيد بن عمر وأنه سمع ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال أنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا أي مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين وفي صحيح مسلم حدثني القاسم بن زكريا حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن اسماعيل عن محمد بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال الشهر هكذا وهكذا أو تسعاً وعشرين في رواية عن ابن عمر قال عليه الصلاة والسلام أنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا أو عقد الأبهام في الثالثة والشهر هكذا وهكذا أي تمام ثلاثين انتهى فتعدد الطرق وتغاير الرجال مع تفاوت في اللفظ واتحاد في المعنى يدل على أن البيان الواقع فيه والتفسير بقوله مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين وبقوله عشراً وتسعاً من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

وأولم يثبت ذلك فرأى المحققين في أمثاله أن غايته أن يكون مدرجا وغايته الأرسال
 وهو حجة عندنا وعند جمهور العلماء أو هو حكاية حال بلفظ ظاهر العموم وهي نعم دون
 حكاية الفعل والفرق بينهما أن في الأول يذكر الراوي حالاً متضمناً لقول نحو قضى
 بالشفعة للجار فالظاهر أنه نقل بالمعنى ولو كان بياناً لحاله في قضية معينة فالظاهر أنه فهم
 العموم من كلامه ولو بقرينة ذلك أسند القضاء على العموم إليه فيكون حجة وفي الثاني
 ينقل فعلاً من أفعال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نحو صلى في الكعبة وليس له عموم أصلاً
 ومقتضى ذلك اشتباك العددين في شهور السنة وقد اعتبره العلماء كذلك في مواضع
 حيث قالوا إن السنة القمرية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً وخمسة يوم وسدسه وبعضهم
 أنها ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً بالتقريب وإن فضل ما بينها وبين الشمسية عشرة
 أيام وثلاثون يوماً وعشر يوم كذلك وقالوا إذا احتيج إلى نصب العادة لاستحاضة لبلوغها
 كذلك أو نسيان عاداتها أو غير ذلك يقدر حيضها في كل شهر بعشرة أيام وباقيها طهر فيكون
 طهر شهر عشرين يوماً وطهر شهر آخر تسعة عشر يوماً وهلم جرا هذا ولا يمكن حمله على
 أنه قد يكون كذلك لفوات الفائدة التبليغية وخلوه عن إفادة الحكم الشرعي والأنبياء
 بعثوا لبيان الأحكام الشرعية لا لبيان الحقائق كما صرحوا في قوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم الهرة سبع وإنهما من الطوافين عليكم والطوافات وقوله عليه الصلوة والسلام
 الأذان من الرُس والمراد ببيان الحكم المنعطف به بل الدليل قام على بطلان إيجاب
 اكمال سائر الأشهر وروية اثنين إذ لا شك أن المراد في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
 فإن غم الحديث ليس الاغوم هلال رمضان واكمال شعبان نحسب ضرورة أنه لا يجب
 اكمال شعبان بعموم سائر الأهلة إذ ارئى هلال رمضان لتسع وعشرين منه ولا اكمال سائر
 الأشهر المرئية أهلها لتسع وعشرين بعموم هلال رمضان وحده وفي الصحيحين من
 حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه صلى الله تعالى عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا

لرويته فان غم عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما جعل اكمال شعبان على تقدير
الغمة تمام الجزاء وكل الواجب فايحجب اكمال عدة سائر الاشهر او اخبار اثنين بالروية
يكون مخالفا للحدوث وابطال الدلول الخاص القطعي وزيادة عليه من غير دليل شرعي
وعلمنا ونارحمهم الله تعالى ردوا ايحباب الشافعي رحمه الله التفریب للزاني بحد يث عبادة
بن الصامت في قوله صلى الله عليه وسلم البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة وحديث زيد
بن خالد امر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بجلد مائة وتغريب عام وايحابة الكفارة
في قتل العمد بدلالة النص ورد في قتل الخطاء بانه ابطال للنص القطعي بما هو ظني او ما
هو دونه فان الله تعالى جعل تمام الجزاء في الزاني الجلد وفي قتل العمد دخول جهنم ولما
اورد من جهة الشافعي بانه اذا يدل على نفى القصاص ايضا وانتم لا تقولون به اجابوا عنه
بانه انه يدل عليه بطريق الاشارة وقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتل وامثاله
يدل على وجوبه بطريق العبارة وهي متقدمة على الاشارة فانظر كيف لم يجوزوا الزيادة
على النص بما هو دونه فما ظنك في الزيادة من غير دليل بل على خلاف الدلة فان اورد
علينا بلزوم عدم اكمال رمضان قلنا نعم لا يجب اكماله لدخول رمضان وان كان ربما
يجب اكماله لالدخول لهذا ولكنرجع الى اصل المطلوب في هذا المقام فنقول الفقهاء
عبارة عن ملكة قوية وبصيرة راسخة في المرء يتمكن بهامن فرط الاطلاع على اسرار الشريعة
واستنباط الاحكام الفرعية عن ادلتها التفصيلية الشرعية وصاحب تلك الملكة الشريفة
والخبرة النبيهة هو المجتهد والفقهاء على الحقيقة وفقه ابي حنيفة رضي الله عنه وسائر الائمة
وكبراء الصحابة والتابعين من هذا القبيل ومن يحفظ المسائل الفقهية عن ادلتها من غير
حصول الملكة المذكورة هو العالم بالفقه والفقهاء بمعنى صاحب العلم بالفقه بمعنى الصناعة
والمسائل المدونة وهذا هو الغالب في علماء القرون الوسطى والذي يحفظها الا عن
ادلتها فهو ليس بفقهاء اصلا ولا يصدق عليه هذا الاسم الشريف بمعنى وهو حال غالب

القرون المتأخرة المشتغلين بالفقه ولا يقبل منهم الامع احد الشرطين والعد التو التمكن من فهم كلام الفقيه وعليه ان يحكى جميع الاقوال المختلفة للمجتهدين عند الاستفتاء قال ابن الهمام وعندى انه لا يجب عليه حكاية كلها بل يكفيه ان يحكى قولاً منها فان المقلد له ان يقلد اى مجتهد شاء فاذا ذكر واحد امنها فقلده حصل المقصود نعم لو حكى كلها فلاخذ بما يقع في قلبه انه الصواب اولى والا فالعامى لاعبرة بما يقع في قلبه من صواب الحكم وخطائه انتهى واما الفرقة الثانية التى لها معرفة بالحجة وقدرة على سبر الأدلة والترجيح فعليها العمل بمقتضى هذه المعرفة وانتهاض الأدلة واما فى حكاية قول غيره فالشرط ما سبق والواجب قد سلف واما حال الكتب المصنفة فى الفقه والفتاوى وغيرها فهو على جملة اتفقت كلمة المتقدمين والمتأخرين عليها وان اختلفت عباراتهم فيها اما الأولون فعبارتهم لا يصح عزوما فى النوادر الى ابي حنيفة ولا الى ابي يوسف ومحمد رحمهم الله الا اذا كان له اسناد متصل او وجد فى كتاب مشهور معروف تداولته الايدى واما الآخرون فقالوا لا يؤخذ بقول كل كتاب وان ما فى المتن مقدم على ما فى الشروح وهو مقدم على ما فى كتب الفتاوى وتفصيل المقام ان المسائل الفرعية فى مذهبنا على مراتب الاولى مسائل الاصول وهى ظاهر الرواية وظاهر المذهب وهى التى اشتملت عليها تأليف محمد بن الحسن رحمه الله من الجامعين والسيرين والزيادات والمبسوط وهذه المسائل هى التى اسندها محمد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمهم الله وصنف تلك الكتب فى بغداد ثم تواترت عنه واشتهرت برواية جمع كثير وجم غفير من اصحابه قد بلغ عددهم مبلغا لا يجوز العقل نواطوهم على الكذب والخطأ وهلم جرا الى ان وصل اليها وللمبسوط نسخ اظهرها واصحابها واشهرها نسخة ابي سليمان الجوزجاني ويقال لها الاصل وقد شرعها جماعة كثيرة من كبار العلماء وكتاب الكافي للحاكم الشهيد المروزي مجموع كلام محمد رحمه الله

مطلب فى تفصيل
احوال الروايات

في الاول وفي حكمها وقد شرحه كثير من الفقهاء الخنفية الثانية مسائل النوادر
 وهي غير ظاهر الرواية لانها لم تظهر كما ظهرت الاولى ولم تر والابن طريق احاديث
 صحيح وضعيف كالرقبات والكيسانيات والجرجانيات والهارونيات من تصانيف محمد الذي
 رو بها عنه الاحاد ولم يبلغ حد التواتر والشهرة عنه والرقبات صنفها حين نزل رقة وكان
 وردها مع الرشيد امير المؤمنين قاضيا عليها والكيسانيات رو بها عنه شعيب بن سليمان
 الكيساني والجرجانيات رو بها عنه علي بن هارم الجرجاني من اصحابه وكتاب المنتقى
 للحاكم مجموع كلامه في غير رواية الاصول وفي حكمه ومن ذلك الامالي والجوامع لابي يوسف
 رحمه الله وكتاب العجيد للحسن بن زياد رحمه الله ومنها الروايات المتفرقة كنوادير
 محمد بن سماعة ونوادير ابراهيم بن رستم المروزي ونوادير هشام بن عبيد الله الرازي
 وغيرهم واما المختصرات التي صنفها حذاق الاثمة وكبار الفقهاء الاجلة المعروفين بالعلم
 والزهد والفقاهة والثقة في الرواية كالامام ابي جعفر الطحاوي وابي الحسن الكرخي
 والحاكم الشهيد المروزي وابي الحسين القدوري ومن في هذه الطبقة من علمائنا الكبار
 في موضوعات لضبط اقوال صاحب المذهب وجمع فتاويه المروية عنه فمسائلها ما يحقق
 بمسائل الاصول وظواهر الروايات في صحتها وثقة وانها وثبت ما فيها عند اصحابها بين
 متواتر ومشهور او احاد صحيحة الامناد ونواتر عنهم وتلقيها علماء المذهب بالقبول منهم
 والثالثة الفتاوى وتسمى الوقعات وهي مسائل استنبطها المتأخرون من اصحاب محمد
 وابي يوسف وزفر والحسن بن زياد واصحابهم وهلم جرا مثل كتاب النوازل لابي الليث
 السمرقندي جمع فيه فتاوى مشايخه ومشايخ شيوخه كمحمد بن سماعة ومحمد بن مقاتل
 الرازي وعلي بن موسى القمي ومحمد بن سلمة وشاذ بن حكيم ونصير بن يحيى الباقين
 ومجموع النوازل والحوادث والوقعات لاحمد بن موسى بن عيسى الكشي والوقعات لابي
 العباس احمد بن محمد الرازي الناطقي والوقعات للصدر الشهيد ثم جمع من بعدهم

بالناء لا
 ولا بالقاف

فتاوى اولئك فمخلطة غير ممتازة كفاضى خان فى فتاويه وصاحب المحيط البرهانى
و خلاصة الفتاوى والسراجية وغير هانعم قد احسن الشيخ رضى الدين السرخسى رحمه
الله ونعم ما فعل فانه بدأ فى كتابه المحيط بمسائل الاصول ثم بمسائل النوادر ثم الفتاوى
فالأصول الستة فى مذهب ابي حنيفة كالصحيحين فى الحديث والنوادر كالسنن الاربعة
والمحيط الرضى كالمصاييح والمشكوة ومن ذلك اشتهر ان المتون كالنصوص بالمعنى الذى
مر ببيانها متقدمة على مافى الشروح وما فيها على مافى الفتاوى لان ما يورد فى الشروح
من المسائل لاستيناس مافى المتون من الاصول وكشف حاله غالباً فله اعتضاد ما بالاصول ثم
ما فى الفتاوى فانه مخلوط باراء المتأخرين ودون تلك النوادر اذهى فى نفسها ليس جميعها
من اقوال صاحب المذهب و ليس لها السادى رفعها الى صاحب المقالة ولا اصحابها فى مثابة
الاصحاب الثلاثة وارباب المتون فى المتانة من حيث الزهد والورع والعدالة ولا من حيث
العلم والاتقان والفقاهة والحفظ والثقة فى الرواية بل انما جمعها اشخاص من المتفهمين لم
يعرف حالهم فى الرواية وحسن الدراية فلا يعمل بها ولا يقبل مافيهما من متغير داتهم الا بشرط
مساعدة الادلة ومعاوضة القواعد الاصولية واما الروايات الغريبة التى ينفرد بنقلها احاد
المصنفين من اهل القرون المتأخرة فلا يعتبر بها ولا يعتمد عليها ولا يمتد بصاحبها
ولا سيما فيما خالف الاصول وباين المعقول والمنقول وحالها فى حكم الفهارس والمجامع
المجهولة بالنسبة الى المقاصد فهمما اضطر المسلم الحنفى الى التقليد وانتهى حاله الى
هذه الضرورة ياخذ بما فى الاصول ثم بما فى المتون المختصرات كمختصر الطحاوى
والكرخى والحاكم الشهيد والقدرى رحمهم الله فانها تصانيف معتبرة وتواليف معتمدة
قد تدادوا لها العلماء وتنافس فيها الفقهاء واولعوا فيها حفظا ورواية ودرساً وقرأة وتفقهاً ودراسة
وشرحاً وتعليقاً فقد شرح مختصر الطحاوى ابو الحسن الكرخى وابوبكر الرازى الجصاص وابوبكر
احمد بن على الترميذى الصوفى الوراقى وابوعبد الله حسين بن عبد الله الصيرى

مطلب
فبها ياخذ المقلد
الحنفى

القاضي وابونصر احمد بن محمد الشيرازي الاقطع وابونصر احمد بن منصور الطبري
وشمس الأئمة السرخسي ومحمد بن احمد الحنفي وبهاء الدين علي بن محمد الاسبيجاني
وابونصر احمد بن محمد بن مسعود الوبري وخلق كثير من الفقهاء الاعلام وشرح مختصر
الكرخي ابوبكر الرازي وابوالحسين القدوري وابو الفضل عبد الرحمن بن محمد
الكرماني وآخرون ومختصر الحاكم شرحه اسماعيل بن يعقوب الأنباري واحمد بن منصور
الاسبيجاني وشمس الأئمة السرخسي وجماعة كثيرة وأما مختصر القدوري فهو متن متين
وتصنيف رصين معتبر متداول بين الأئمة الأعيان وشهرته وظهور حاله تغني عن الاطناب
بالبيان قال البسطامي هو كتاب مبارك وكانت الحنفية يتهربون بقراءته في ايام الوباء
ومن حفظه يكون اميناً من الفقر حتى قيل من قرأه على استاذ صالح ودعاه عند ختم الكتاب
بالخير والبركة يكون مالكا لدرهم على عديم سائله اثني عشر الفا وهو مراد صاحب
الهداية وغيره حيث اطلقوا الكتاب والمختصر وقد شرحه ابونصر الاقطع ومحمد بن
ابراهيم الرازي وابو المعالي عبد الرب بن منصور الغزنوي وابراهيم بن عبد الرزاق
الرسعني وشمس الأئمة اسماعيل بن حسين البيهقي وابوسعدي مطهر بن الحسين اليزدي
وحسام الدين علي بن احمد بن مكي الرازي وابو الرجا مختار بن محمود الزاهدي وخلق
لا يحصى وليس المراد من المتن المختصرات هو لاء من حذاق الأئمة والفقهاء الاجلة وأما
المختصرات التي جمعها المتأخرون كالوقاية والكنز والنقاية وغيرها فان اصحابها وان
كانوا علماء صالحين فضلاء كاملين ليسوا بهذه المثابة من الثقة والفقاهة مع خلوكلامهم
عن الحجّة والاسناد وعدم سلامته عن نوع تغيير وخلق وتصرف في التعبير فلا يعتمد
عليها هذا الاعتماد وإنما يعمل بما فيه من الضرورات والمشهورات وما قد صرح في المذهب
اعتماداً على الشهرة او ظهور الصحة او ابتناء على اعتضاد الاصول وتطابق الأدلة لانه
لورده واحد من اصحاب هذه الكتب فضلاً عن المختصرات التي دونها من دونهم فان

كتاب الغرر والملتقى والتنوير بل الوقاية والكنز وامتثالها مشحونة بآراء المتأخرين
ثم يأخذ بما صح من غير ظاهر الرواية والنوادر فانها وان تنزلت رتبته عن ظاهر
الرواية باعتبار عدم اشتهاها اسنادها الا ان غالبها قد صححت به الرواية وساعدته
الدراية فلذلك ربما اختاره كثيرون من العلماء المتأخرين على الظاهر الا ترى
صاحب تحفة الفقهاء قد اختار رواية النوادر على الظاهر وصححها في هلال الأضحي حيث
قال والصحيح انه تقبل فيه شهادة الواحد وكذلك في ظاهر الرواية لا يجب تقليد التابعي
مطلقا في رواية النوادر يجب تقليده اذا ظهر فتاويه في زمن الصحابة واعتبره فخر الاسلام
وتابعه بعضهم وجعله هو الاصح ومثل ذلك وقع عن صاحب الهداية وغيره في مسائل ثم
يأخذ بالاصح والاثبت من الوقايات والفتاوى والامثل فالامثل الى ما دونها من العجائع
والتواليق ومن ههنا ينقدح ان الصحيح نوعان صحيح دراية وهو الذي نهض دليله
وظهرت حجته وتعليقه ممن كان وكيف كان وما هو صحيح رواية لثبوته عن القائل به مثل
ابي حنيفة او ابي يوسف او محمد او زفر او الحسن او مالك او الشافعي او احمد او غيرهم
بطريق صحيح اما برفع اسناده بنقل الثقة عن الثقة سالما عن الفاحش والعملة او بالوجدان
في كتاب معروف قد عرف صاحبه بالعدالة والثقة في الرواية ككتب محمد بن الحسن
رحمه الله وما قد سبق ذكره من المتون فان قيل قد صرحوا بان الرواية اذ ازيلت بقوله
هو الصحيح او هو المأخوذ او الظاهر او به يفتى او عليه الفتوى فليس للمفتي ان يخالفه
وان الصحيح مقدم على الاصح والظاهر على الاظهر عند التعارض قلت المراد منه هو
الصحيح في الواقع دراية او رواية والظاهر بحسب ثبوته في الواقع على ما مر تفصيله غير ان
ذلك لما كان مما لا يعرفه المقلد الا بقرينة العالم بقوله هو الصحيح او نحوه فادوه بهذه
العبارة والافهام الفخيلة في قول الجاهل بحقيقة الحال ولذلك قالوا للذكور في صورة
الاطلاق اقوى واصح مما صرح به لانه يكون في المتون الموضوعات لجمع اقوال صاحب المذهب

مطلب
الصحيح نوعان

وذكر وافي ترجيح ما هو الصحيح والظاهر على ما هو الاصح والظاهر وغير ذلك مما يدور
 بين اصل الفعل وافعل التفضيل ان لفظ هو الصحيح مثلاً يقتضى ان يكون سواه غير
 صحيح فيكون فاسداً والفائل بانه اصح يوافق المخالف في صحة قوله غير انه يدعى مزب
 الاصحبة في قول نفسه والفائل بانه الصحيح يحكم بفساد كلام صاحبه ويقصر الصحة على
 كلام نفسه والاخذ بما اتفق على صحته المخالف اولى قلت وانما ذلك فيما اورده بصيغة
 الحصر وما يبيده كقوله هو الصحيح والافيدونه فانما يدل على صحة كلامه ساكتاً عن غيره
 فيجتمل ان يكون صحيحاً عنده ايضاً الجواز تعدد الصحيح رواية ثم المتعبر فيه كما عرفت
 ان يكون الفائل عالماتقة اهلاً لذلك قد عرف بالفقه والضبط والورع والعدالة والا
 فقول من لا يميز الغث من السمين ولا يفرق بين الشمال واليمين من ضعفاء الناس
 والمستورين الذين لم يعرف حالهم ولم يثبت عدالتهم فلا عبرة به وبصحيحه كما لا عبرة
 لقوله ونقله ولا يعمل بما تنفرد به الابشر ط تعاضد الاصول وتوافق الادلة والنقول ثم لا بد
 ان لا يعارض فيه لمن هو فوقه او مثله والافيض محل بالتعارض او بظهور عدم صحته ومثال
 ذلك ان المنفرد اذا قضى الجهرية هل يجب عليه الاخفاء ام لا اختلف فيه فقول الجهر افضل
 ليكون القضاء على حسب الاداء وقيل بل يجب عليه الاخفاء قال في الهداية هو الصحيح
 واعترض عليه العلامة الدنناقي في النهاية وغيره بانه مخالف لقول شمس الاثمة الرخسي
 وفخر الاسلام والامام التمرناشي والامام المحمدي وقاضيان وغيرهم يتخير والجهر
 افضل وهو الصحيح وكذا في الذخيرة والكافي هو الاصح لان القضاء على وفق الاداء فعلم
 ان ما صححه بقوله هو الصحيح غير صحيح واجاب عنه الشيخ اكل الدين رحمه الله في العناية
 بان ليس مراد المصنف الصحيح رواية حتى يرد عليه ما ذكر بل الصحيح دراية وذلك لان
 الحكم الشرعي ينتفى بانتفاء المدرك الشرعي والمعلوم من الشرع كون الجهر على
 المنفرد تخيير في الوقت وحتماً على الامام ولولا الاثر من ان النبي صلى الله تعالى عليه

مطلب
 الصحيح رواية
 يضمحل بالمعارض

وسلم ادى قضاء فجر غداة التعريس وجهر فيها بالقراءة كما كان يصليها في وقتها قلنا بتقييده بالوقت في الامام ايضا ومثله في المنفرد وم فيبقى الجهر في حقه على الانتفاء الاصلى فلا يعدل عنه الا بموجب ولم يوجد ورده المحققون باننا لانسلم ان الاصل في القراءة الاخفاء والجهر بعارض دليل آخر فان الثابت ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يجهر في الصلوات كلها فشرع الكفار يغلطونه كما يشير اليه قوله تعالى وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه فاختفى النبي عليه السلام الا في الاوقات الثلاثة فانهم كانوا فيها غيبا ونائمين او بالطعام مشغولين فاستقر الامر على ذلك فهذا يدل على ان الاصل فيها الجهر والاخفاء بعارض ثم لانسلم انتفاء المدرك الشرعى بل هو موجود وهو القياس على ادائها بعد الوقت باذان واقامة بل اولى لان فيها الاعلام بدخول الوقت والشروع في الصلوة وقد سن بعد ذلك في القضاء وان لم يكن ثمة من يعلمه بها فاعلم ان المقصود مراعات هيئة الجماعة وقد روى من صلى على هيئة الجماعة صلات بصلواته غفوى من الملائكة وفي موطاء مالك عن زيد بن اسلم اذ ارقد احدكم عن الصلوة وانسيها فليصلها كما كان يصليها في وقتها فان قيل ما ذكره صاحب الهداية من سبب الجهر ثابت بالاجماع وقد انتفى كل منهما فينتفى الحكم وامامو افقة القضاء للاداء فليس على سببيتها اجماع ولانص فجعلها سببا يكون اثبات سبب بالرؤى ابتداء قائل الحكم انما ينتفى بانتفاء السببين اذا كان الاجماع على حصر السببية فيهما وليس كذلك وقد تقرر في الاصول ان ما ثبت بالاجماع يجوز تعليله والحاق غيره به لوجود العلة فيه قال بعض الفضلاء فظاهر ان ما ذكره ليس بصحيح دراية ايضا هذا وذلك محمل اولئك الكلمات حيث صدرت عن العلماء الثقات ووجد في كلام من يعتمد به ويعتمد على ما في كتابه ولو قدر انها من جهة الظاهر عنه يجب حملها عليه اصلاحا للكلامه بقدر الامكان واحسانا للظن به حيث ما كان مهمالم يصرح بخلافه فكيف وهى صريحة وآمان دونهم فلا يعباء بشأنه ولا يلتفت الى كلامه

وما قيل ان افضل الكتب هو خلاصة الفتاوى ثم فتاوى قاضيخان ثم المحيطة والذخيرة
 والملتقط والخزانة والقنية تحكم محض ومجرد حساب صدر من اتباع الهوى اذ كيف يصح
 ان يقال انها افضل من الصحيحين في الحديث ولو خص المراد بكتب الفقه فكتب محمد
 بن الحسن وما ذكر من المنون افضل واصح واثبت واوثق بحيث لا يجوز المقايسة بينها
 وبين تلك الكتب اصلا بوجه من الوجوه وكيف يقاس الملائكة مع الحدادين نعم لو اعتبر
 كثرة اشتغالها على مسائل الحوادث النادرة الوقوع مع قطع النظر عن صحتها وثبوتها
 لاحتمل ذلك لكنه ليس من جهات الترجيح الموجبة لرجحان ما تضمنته من المسائل على
 العموم مع أنه لا يستقيم ايضا بالنسبة الى بعض مجامع المتأخرين وأعجب من الكل عد
 القنية منها وصاحبها معتزلي ربما ينقل اهواء الجبائي وامثاله وقال ابن الشحنة في شرح
 المنظومة ان كل ما في القنية مخالفا للقواعد والاصول لا التفات اليه ولا عمل عليه مالم
 يعضده نقل عن غيره وكذا ما يقال ان الامام فخر الدين قاضيخان مقدم على غيره لانه
 فقيه النفس اهل للترجيح وهو اجل من يعتمد على تصحيحه لا يكاد يستقيم الا بالنسبة الى
 بعض الاشخاص المعينة وكم لله من رجال اجل واعظم شأننا من قاضيخان وامثاله في الفقه
 والكمال ثم أعلم ان المجتهد ضربان احدهما المجتهد المطلق وهو صاحب الملكة
 الكاملة في الفقه والنباهة وفرط البصيرة والتمكن من الاستنباط المستقل به من ادلته كابي
 حنيفة وابي يوسف ومحمد وزفر ومالك والشافعي واحمد والثوري والاوزاعي وثانيهما
 المجتهد في مذهب امام قالوا هو الذي يتحقق اصول امامه وادلته ويتخذ نصوصه
 اصولا يستنبط منها الفروع وينزل عليها الاحكام نحو ما يفعله بنصوص الشرع فيما لم يقدر
 على الاستنباط من الادلة وهذه الطائفة وان لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق وتجاوزوا
 في الفقه عن شاو اولئك لكنهم ليسوا بمقلدين بل هم اصحاب النظر والاستدلال
 والبصيرة في الاصول والخبرة التامة بالفقه ولهم محل رفيع في العلم وفقاهة النفس ونباهة

مطلب فيما قيل ان
 افضل الكتب

مطلب الكلام
 في المجتهدين

الفكر وقدره وافية في الجرح والتعديل والتمييز بين الصحيح والضعيف وقدم عال
 في الحفظ للمذهب والنضال عنه والذب وتاخيص المسئلة وبسط الادلة وتقرير الحق
 وتزييف الشبهة وكانوا يفتنون ويخرجون ثم من بعدهم طوائف متفاوتة في العلم بين
 ثقة وضعيف في الرواية وكامل وقاصر في الفقه والدراية وقد جعل احمد بن سليمان
 الرومي المعروف بابن الكمال احد الفضلاء المشاهير في الدولة العثمانية فقهاء الاصحاب
 على ست طبقات الطبقة الاولى المجتهدون في الشرع كالاثمة الاربعة ومن يحدو حذوهم
 في تأسيس قواعد الاصول واستنباط احكام الفروع عن الادلة الاربعة من غير تقليد
 لاحد لا في الفروع ولا في الاصول والثانية المجتهدون في المذهب كاصحاب ابي حنيفة
 الثلاثة ومن سلك مسلكهم في استخراج الاحكام على القواعد التي قرر هاشم بنهم واستاذهم
 فهم وان خالفوه في بعض الاحكام لكنهم يقلدون في قواعد الاصول وبه يمتازون عن
 المخالفين له في الاصول والفروع والثالثة المجتهدون في المسائل كالخفاف والطحاوي
 والكرخي وشمس الاثمة الحلواني وشمس الاثمة السرخسي وفخر الاسلام البرزوي وفخر
 الدين قاضى خان وامثالهم الذين لا يقدرون على المخالفة لا في الاصول ولا في الفروع
 وانما يستنبطون الاحكام فيما لا نص فيها عن المجتهدين في الشرع على حسب اصول قررها
 ومقتضى قواعد بسطها والاربعة المقلدون الذين لا يقدرون على الاجتهاد اصلا ولكنهم
 لاحاطتهم بالاعول وضبطهم المأخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين وحكم
 مجمل الامر بن منقول عن احد المجتهدين وهم اصحاب التخرىج كالرازي واضرابه
 والخامسة اصحاب الترجيع كابى الحسين القدورى وصاحب الهداية وشأنهم تفصيل
 بعض الروايات على بعض بقولهم هذا الصحيح رواية وهذا الوفاق للقياس وارقى بالناس
 والسادسة المقلدون القادرون على التمييز بين الاقوى والقوى والضعيف وظاهر المذهب
 وظاهر الرواية وغيرها كصاحب الكنز والمختار والوقاية والمجمع وغيرهم والسابعة

المقلدون الذين لا يقدرّون على ما ذكر ولا يفرقون بين الغث والسمين ولا يميزون الشمال
عن اليمين بل يجمعون ما يجدون كخاطب الليل فالويل لهم ولن قلد هم كل الويل هذا
ذكره وقد أورده التميمي في طبقاته بجر وفيه ثم قال وهو تقسيم حسن جدا وأقول بل هو بعيد
عن الصحة بهر أحل فضلا عن حسنه جد فإنه تحكمات باردة وخيالات فارغة وكلمات لا روح
لها والفاظ غير محصلة المعنى ولا سلف له في ذلك المدعى ولا سبيل له إلى ذلك الدعوى
وان تابعه من جاء من عقبه من غير دليل يتمسك به وحجة تاجيه اليه وهو مما ساعدناهم في كون
الفقهاء والمتفقهة على هذه المراتب السبعة وهو غير مسلم لهم فلا يخلصون من نجس الغلط
والوقوع في الخطاء المفرط في تعيين رجال الطبقات وترتيبهم على هذه الدرجات فليت
شعري ما معنى قوله ان ابا يوسف ومحمد اوز فروان خالفوا ابا حنيفة في بعض الاحكام لكنهم
يقلدونه في قواعد الاصول ما الذي يريد من الاصول فان اراد منه الاحكام الاجمالية
التي يبحث عنها في كتب اصول الفقه فهي قواعد عقلية وضوابط هائية يعرفها المرء من
حيث انه ذو عقل وصاحب فكر ونظر سواء كان مجتهدا او غير مجتهد ولا تعلق لها بالاجتهاد
قط وسان الائمة الثلاثة ارفع واجل من ان لا يعرفوا بها كما هو اللازم من تقليد غيرهم فيها
فما شاهاهم ثم حاشاهم عن هذه النقصية وحالهم في الفقه ان لم يكن ارفع من مالك والشافعي
وامثالهما فليسوا بدينهما وقد اشتهر في افواه الموافقين والمخالفين مجرى الامثال
قولهم ابو حنيفة ابو يوسف بمعنى ان البالغ الى الدرجة القصوى في الفقه هو ابو يوسف
ليس الا قولهم ابو يوسف ابو حنيفة بمعنى ان ابا يوسف بلغ الدرجة القصوى في الفقه
ولم يقصر عنها والقصر على كلا التقديرين افرادي وقال الخطيب البغدادي قال طائفة
بن محمد بن جعفر ابو يوسف مشهور الامر ظاهر الفضل واقفه اهل عصره ولم يتقدمه احد
في زمانه وكان على النهائية في العلم والحكم والرياسة والقدر وهو اول من وضع الكتب
في اصول الفقه على مذهب ابي حنيفة واملى المسائل ونشرها وبث علم ابي حنيفة في اقطار

مطلب
في ان تقسيم ابن
الكمال تحكم

مطلب
يظهر منه ان الائمة
الثلاثة من اصحاب
ابي حنيفة رحمهم الله
يتقدمون على
الاطلاق

الأرض وقال محمد بن الحسن مرض أبو يوسف وخيف عليه فعاده أبو حنيفة فلما خرج من عنده قال إن يموت هذا الفتى فإنه أعلم من على الأرض وكذلك محمد بن الحسن قد بالغ الشافعي في مدحه والثناء عليه وقال الربيع بن سليمان كتب إليه الشافعي وقد طلب منه كتباً فأخبره فكتب إليه (شعر) قل للذي لم ير عيني من رآه مثله * ومن كان من رآه قدر أي من قبله * العلم ينهى أهله أن يمنعه أهله * لعله يبذل له لاهله لعله * فأنفذ إليه الكتب وقال إبراهيم الحربي قلت لأحمد بن حنبل من أين لك هذه المسائل الدقيقة قال من كتب محمد بن الحسن وقال الحسن بن أبي مالك لم يكن أبو يوسف يدقق هذا التذقيق الشديد وقال عيسى بن إبان هو أفاقه من أبي يوسف وقد ذكر القاضي عبد الرحمن بن خلدون المالكي في مقدمته أن الشافعي رحل إلى العراق ولقى أصحاب الإمام أبي حنيفة وأخذ عنهم ومن جاز طريقتهم أهل الحجاز بطريقتهم أهل العراق واختص بمذهبهم وكذلك أحمد بن حنبل أخذ عن أصحاب أبي حنيفة مع وفور بضاعته في الحديث فاختص بمذهب انتهى الأثرى أنه لما ادعى بعض الشافعية ترجيح القول بمذهبهم والصفة على القول بنفيه بكون الشافعي قائلًا به مع سلامة طبعه واستقامة فهمه وغرارة علمه وصحة النقل عنه لكثرة اتباعه رده ابن الهمام وآخرون بأن هذه الكمالات كلها متحققة في محمد بن الحسن مع تقدم زمانه وعلو شأنه وهو قائل بنفيه وأما زفر فقد قال فيه أبو حنيفة رحمه الله هذا الإمام من أئمة المسلمين وأنه أقبس أصحابي وقال المزني هو أحد هم قياسا وكفى بذلك شهادة له ولكل واحد منهم أول مختصة به تفردوا بها عن أبي حنيفة وخالفوه فيها ومن ذلك أن الأصل في تخفيف النجاسة تعارض الأدلة عند أبي حنيفة رحمه الله واختلاف الأئمة عندهما بل قال الغزالي أنهم ما خالفا أبا حنيفة في ثلثي مذهبه ونقل النووي في كتابه تهذيب الأسماء واللغات عن أبي المعالي الجويني أن كل ما اختاره المزني أرى أنه تخريج ملتقى بالمذهب فإنه يخالف أقوال الشافعي لا كابي يوسف ومحمد

مع
كثرة
الجهل
بين
الفقهاء
في هذا العصر
في بلاد العراق وغيرها
منه
الحسن بن أبي مالك
من تلاميذ أبي يوسف
رحمهما الله
خاصة
سلمه الله

فانهما يتالغان اصول صاحبيهما وأحمد بن حنبل لم يذكره الامام ابو جعفر الطبري في عداد الفقهاء وقال انها هوم من حفاظ الحديث وذلك مشهور وقال ابن خلدون واما احمد بن حنبل فمقلده قليل لبعده مذهبه عن الاجتهاد وقال ابن الحنفية اهل البحث والذمار واما المالكية فليسوا باهل نظر انتهى فكيف يكون هوم من المجتهدين في الشرع دون ابي يوسف ومحمد وزفر رحمهم الله ضراغم غابات الفقه وليوث غياض النظر غير انهم لحسن تعظيمهم للاستاذ وفرط اجلالهم لمحله ورعايتهم لحقه شمر واعلى تنويه شأنه وتوغلوا في انتصاره والاحتجاج لاقواله وروايتها للناس ونقلها لهم وردهم اليها والافتاء عند وقوع الحوادث بها وتجردوا لتحقيق فروعها واصولها وتعيين ابوابها وفصولها وتهيد قواعد محكمة ومقاييس متقنة يستفاد بها الاحكام واستنباط قوانين صحيحة وطرائق قوينة يتعرف بها المعاني في تصاعيف الكلام واجروا ذلك في تصحيح مذهبه وبيان لمن يتمسك به لاعتقادهم انه اعلم واورع واحق للاقتداء به والاخذ بقوله واوثق للمفتى وارفق للمستفتى على ما قال مسعر بن كدام من جعل ابا حنيفة بينه وبين الله تعالى رجوت ان لا يخاف عليه ولم يكن فرط على نفسه في الاحتياط انتهى ومقامه في الفقه بمقام لا يلحق شهيد له بذلك اهل جلدته وخصوصا مالكا والشافعي ومن ذلك الوجه امتناز واعن المخالفين كالأئمة الثلاثة والاوزاعي وسفيان وامثالهم لا لانهم لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق في الشرع ولو انهم اولعوا بنشر ارائهم بين الخلف وبثها في الناس والاحتجاج لها بالنص والقياس لكان كل ذلك مذهباً منفرداً عن مذهب الامام ابي حنيفة مخالفاً له وان اراد منه الادلة الاربعة واصول الشريعة من الكتاب والسنة والجماع والقياس في الاخذ عنها والاستنباط منها فلا سبيل له الى ذلك لان الشريعة مستند كل الأئمة وماجاؤهم في اخذ الاحكام فلا يتصور مخالفة غيره له فيها فان قيل لعل مراده انهم يقلدون ابا حنيفة في كون قول الصحابي والمراسل حجة دون الاستصحاب والمصالح المرسلات وامثال ذلك قلت هذا ليس من التقليد

مطلب يعرف كون ابي يوسف ومحمد وزفر حنفيين دون مالك والشافعي واحمد

وبالجملة ان مدار كون
ابي يوسف ومحمد وزفر
وغيرهم حنفيين دون
مالك والشافعي واحمد
هو
امثالهم ليس
التقليد في شيء بل هو
العصبة والتعاون والتنا
صر في نشر علمه واداعه
من مذهب مع
واخذ العلم منه والنفقة
به لا ترى زفر رحمه الله
كونه من اجلاء
مع اصحاب ابي حنيفة
وقد ماتهم المختصين به
المتقدمين فيه يساق
في كتب
اقواله
المتأخرين
الاصحاب مساق اقوال

في شيء بل انما وافق رأيهم في ذلك رأيهم و قامت الحجة عندهم كما قامت عنده الآتري
 ان مالكا لا يلزمه تقليد ابي حنيفة من القول بحجة المراسل ولا الشافعي من
 القول بنفي الحجة عن المصالح ولا تقليد بعضهم لبعض من الاتفاق في كون
 الاجماع وخبر الواحد والقياس حجة فانه انما انكر حجة الاجماع بعض المبتدعة
 وحجة القياس داود الظاهري وغيره من الشذوذ وقد نقل عن ابي بكر القفال وابي علي
 بن حبران والقاضي حسين من الشافعية انهم قالوا السنا مقلدين للشافعي بل وافق رأينا
 رثبه وهو الظاهر من حال الامام ابي جعفر الطحاوي في اخذه بهذا مذهب ابي حنيفة
 رحمه الله واحتجاجه له وانتصاره لاقواله على ما قال في اول كتاب شرح الآثار اذكر في كل
 كتاب ما فيه التماسخ والمنسوخ وتأويل العلماء واحتجاج بعضهم على بعض واقامة الحجة
 لمن صح عنده قولهم ريثما يصح فيه مثله من كتاب او سنة او اجماع او تواتر من اقاويل
 الصحابة او تابعيهم رضي الله عنهم ثم ان قوله في الخصايف والطحاوي والكرخي لا يقدر
 على مخالفة ابي حنيفة لا في الاصول ولا في الفروع ليس بشيء فان ما خالفوه من المسائل
 لا يعد ولا يحصى ولهم اختيارات في الاصول والفروع واقوال مستنبطة بالقياس والمسموع
 واحتجاجات بالمنقول والمعقول على ما لا يخفى على من تتبع كتب الفقه والخلافات
 والاصول وقد انفرد الكرخي رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله وغيره في ان العام بعد
 التخصيص لا يبقى حجة اصلا وان خبر الواحد الوارد في حادثة تعم بها البلوى ومتروك
 المحاجة عند الحاجة ليس بحجة قط وابو بكر الرازي رحمه الله في ان العام المخصوص حقيقة
 ان كان الباقي جمعا والافمجاز ليس هذا من مسائل الاصول ثم انه عد ابا بكر الرازي
 الجصاص من المقلدين الذين لا يقدر على الاجتهاد اصلا وهو ظلم عظيم في حق
 وتنزيل له عن رفيع محله وعض منه وجهل بين بجلالة شأنه في العلم وباعه الممتد في الفقه
 وكعبه العالي في الاصول ورسوم قد موشة وطانة وقوة بطشه في معارك النظر والاستدلال

المخالفين في الباب
 وذلك لتقصان امره
 في ذلك المعنى لنصر
 عمره وسرعة اجله وفلة
 اصحابه وانبيائه لانه
 مان سنة
 وخسين ومائة في خلافة
 النصور فلم يكن منه ما
 كان من ابي يوسف
 ومحمد من النصرة
 والقيام بحمل الذهب
 ونقله الى الناس هذا
 منه لمه الله

مطلب في تنويه
 شان ابي بكر الرازي
 الجصاص رحمه الله

ومن تتبع تصانيفه والاقوال المنقولة عنه علم ان الذين عدّهم من
المجتهدين من شمس الأئمة ومن بعده كلهم عيال لابي بكر الرازي
ومصادق ذلك دلائله التي نصبها لاختياراته وبراهينه التي كشف فيها
عن وجوه استدلاله نشأ ببغداد التي هي دار الخلافة ومدار العلم
والرشاد ومدنية السلام ومقلد الاسلام ورحل في الاقطار ودخل
الامصار ولقى العلماء اولى الايدي والابصار واخذ الفقه والحديث
عن المشايخ الكبار وقال شمس الأئمة الحلواني فيه هو رجل كبير
معروف في العلم واثق له وتأخذ بقوله فكيف يصح تقليد المجتهد
للمقلد وذكر في الكشف الكبير ما يدل على انه افقه من ابي النصور
الما تریدی وقال فاضلخان في التوكيل بالخصومة يجوز للمرأة
المختدرة ان توكل وهي التي لم تحالط الرجال بكر اكانت او ثيبا
كذا ذكر ابوبكر الرازي ثم قال وعامة المشايخ اخذوا بما ذكره
ابوبكر الرازي رحمه الله وفي الهداية ولو كانت المرأة مختدرة قال
الرازي يلزم التوكيل منها ثم قال وهذا شيء استعجه المتأخرون
وقال ابن الهمام رحمه الله هو الامام الكبير ابوبكر الجصاص احمد
بن علي الرازي رحمه الله يعني اما على ظاهر اطلاق الاصل وغيره
عن ابي حنيفة رحمه الله لا فرق بين البكر والثيب المختدرة والمبرزة
والفتوى على ما اختاروه من ذلك وحينئذ فتخصيص الرازي ثم
تعميم المتأخرين ليس الالفائدة انه المبتدئ بتفريع ذلك وتبعوه
انتهى كلامه وقد أكثر شمس الأئمة السرخسي في كتبه النقل عن ابي
بكر الرازي والاستشهاد به والمنابعة لارائه ثم الحلواني ومن ذكره

قال السبوطي في كتابه
الحاضرة واعلم ان
كل بلدة عارت دار الخلافة عظام امرها
وكثر فيها اشرارها وعلت فيها العلماء وخط رجال
الهداية وهداها من اسرار الله تعالى اودعه في الخلافة
وخت منها البديعة وصارت معها الايمان والعلم
النبوية حيثما كانت يكون على ان الايمان والعلم
كما ورد حديث ان ذلك بسبب الملك كيف
يكونان معاً ولا تظن ان ذلك قاضيان
وقد كان في اقطار
وقد كان في الملوك
الارض من بلاد
من هو اشد
واكثر خد الكهنة
والروم والعجم والهند
والغرب من ملوك
مصر هين
الخلافة العباسية بها
وليس الدين والعلم
*
فانظر الى الكمال
الذي عده ابن الكمال
واتباعه من المجتهدين
كيف يستحسن العظام
هو ومشايجه
الاجلة يقول ابي بكر
الرازي هذا القول
بتفريع قول ابي
علي خلافاً لـ يوسف
حنيفة وابي
ومحمد وزفر وغيرهم
ويتبعونه ويفتخرون به
منه سلمه
الله

بعد موعدهم من المجتهدين في المسائل كلهم ينتهي سلسلة علومهم الى ابي بكر الرازي
فقد تفقه عليه ابو جعفر الاستروشي وهو استاذ القاضي ابي زيد الدبوسي وابو علي
حسين بن خضر النسفي وهو استاذ شمس الاثمة الحلواني ومعلوم ان السرخسي من
تلامذه وقاضيان من اصحاب اصحابه فلعله نظر الى قولهم انه كذا في تخريج الرازي فظن
ان وظيفته في الصناعة هي التخريج فحسب وان غاية شأوه هذا القدر وقد خرج ابو حنيفة
واصحابه قول ابن عباس رضي الله عنهما في تكبيرات العبد من اثنا عشر تكبيرة
يحملها على هذا العدد باضافة التكبيرات الالهية والشافعي واتباعه يحملها على
الزوائد وخرج ابو يونس قول الشعبي رحمه الله ان لا تخشى المشكل من الميراث نصف
النصيبين بان ذلك ثلاثة من سبعة ومحمد رحمه الله بانه خمسة من اثني عشر وخرج
ابو الحسن الكرخي قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله في تعديل الركوع والسجود وجعله
واجباً و ابو عبد الله الجرجاني وحمله على السنة ونظائر ذلك كثيرة وقعت من كبار
المجتهدين فما ضرهم ذلك في اجتهادهم ولا نزلهم من شأنهم فكيف ينزل ابا بكر الرازي
الى الرتبة النازلة عن منزلته ثم انه جعل القدوري وصاحب الهداية من اصحاب الترجيع
وقاضيان من المجتهدين مع تقدم القدوري على شمس الاثمة زماناً وكونه اعلى منه
كعباً واطول باعاً فكيف لامن قاضيان واما صاحب الهداية فهو المشار اليه في عصره
والمعقود عليه الخناصر في دهره وفريد وقته ونسب وحده وقد ذكر في الجواهر وغيره
انه اقر له اهل عصره بالفضل والتقدم كالامام فخر الدين قاضيان والامام زين الدين
العتابي وغيرهما وقالوا انه فاق على اقرانه حتى على شيوخه في الفقه واذ عنوانه به فكيف
ينزل شأنه عن قاضيان بمراتب بل هو احق منه بالاجتهاد واثبت في اسبابه والزم
لا بوابه هذا ثم لم يحصل من بيانه فرق بين اهل الطبقة الخامسة والسادسة وليت شعري
ان هذا الرجل باي مقياس قاسهم ووجد هذا التفاوت بينهم وهو قليل الممارسة

مطلب في ان صاحب الهداية ليس بدون قاضيان بل هو اجل منه

بيلادهم كقيامها
بصر انهم كلامه (وقال
الشيخ شهاب الدين
عمر بن محمد السهروردي
في كتابه السهروردي
سماه ادلة العيان على
البرهان ان خلقه
في آدم ثم انما يجمع العلوم
في اطوار الكون بمراتب
رهبان انتهى بمراتب
ذلك في تزيين النور
على الله اب العز وجل
العز بن يعقوب
ونسبته في ستة ثلاث
وفيه الاسلاف منسلة
الله

في الباب كليل الموانسة بمن ذكره في الكتاب ولا يعرف كثير منهم وربما يجعل الواحد اثنين
ويعكس الامر ويقدم عما هو عليه ويؤخر وينسب كثيرا من الكتب لا الى صاحبها فكيف
يعرف طبقاتهم ويميز في الفقه درجاتهم والحال ان العلم بهذه الكلية كالتعذر بالنسبة الى
اجلة الفقهاء وائمة العلماء فانهم كالحلقة المفرغة لا يدري ابن طرفاها على ما يشير اليه
قوله تعالى وما نريهم من آية الا هي اكبر من اختها يريد والله اعلم ان كل آية اذا جرد
النظر اليها قال الناظر هي اكبر الايات والا فلا يتصور ان يكون كل آية اكبر من الاخرى
من كل جهة للتناقض ولكن لما كان الغالب على فقهاء العراق السذاجة في الالقاب وعدم
التلون في العنوانات والعضاضة في الجري على منهاج السلف في التجافي عن الالقاب
الهائلة والافصاف الخافتة والتعاضد عن الترفع وتنويه النفس واعجاب الحال تدبينا وتصلبا
وتورعا وتناد با كما كان الغالب عليهم الخموله والاجتناب عن ولاية القضاء وتناول الاعمال
السلطانية لان منازع الاتباع ما كانت مفارقة عنهم ولا شعارهم متحولة الى شعار
غيرهم فكانوا يذهبون مذهبهم في الاكتفاء بالتميز عن غيرهم باسماء ساذجة
يتبدلها العامة ويمتهنها السوق من الانتساب الى الصناعة او القبيلة او القرية
او المحلة او نحو ذلك كالحصاف والجصاص والقنوري والثامجي والطحاوي والكرخي
والصبري فجاء المتأخرون منهم على منهاجهم في الاكتفاء بها وعدم الزيادة عليها
في الحكاية عنهم وأما الغالب على اهل خراسان ولا سيما ما وراء النهر في القرون الوسطى
والمتأخرة فهو المغالات في الترفع على غيرهم واعجاب حالهم والذهاب بانفسهم عجباً
وكبرياء والتصنع بالتواضع سمعة ورياء يستصغرون الاحاديث عن سويهم ولا يستكر
مون في معمورة الارض مثوى غير مثويهم قد تصور كل منهم في خلده ان الوجود كله يصغر
بالاضافة الى بلده فلا جرم انتزع عرق منهم في علمائهم فلقبوا باللقاب النبيلة ووسموا
بالافصاف الجليلة مثل شمس الائمة وفخر الاسلام وصدر الشريعة واستمرت الحال في

مطلب ٩٨

الغالب على فقهاء
العراق الخموله

اختلفهم على ذلك المنوال من الانراف والغلو في تنويه اسلافهم والعض من غيرهم
 فاذاذكروا واحدا من انفسهم بالغوا في وصفه وقالوا الشيخ الامام الاجل الزاهد الفقيه
 ونحو ذلك واذا نقلوا كلاما عن غيرهم فلا يزدون على مثل قولهم قال الكرخي والجصاص
 وربما يقتدى بهم من عداهم من يتلقى منهم الكلام فيظن الجاهل باحوال الرجال ومراتبهم
 في الكمال وطبقات العلماء ودرجات الفقهاء ظن السوء فياخذ في الاستدلال بنباهة الاول
 صافى على نباهة الموصوفى فيحمله ذلك على الانكار بما عداهم واستخفاف رجال الله سوا
 هم وقد كان ابن الكمال على ولاية عمل الافناء من جهة الدولة فاحوجه ذلك الى مراجعة
 كتب الفتاوى والاكثر من مطالعة ما فيها في تحصيل اربه والتخلص عن كربه ووقع
 نظره في ما سار به اهل ما وراء النهر من رفع انفسهم والوضع من غيرهم فانتزع اليهم وصار
 ذلك طبيعة له وسببا لهجومه الى هذه التحكمات الباردة والتعسفات الداهية فكان
 ما فعله حذرا لمن بعده من الجهلة فلا يجاوزون عما ذكره ولا يزدون طوره في تنزيل
 العالي عن درجته ورفع غيره فوق رتبته فلو نقل اليهم شي من عن كبار العلماء ربما
 يقولون انه ليس من المجتهدين لانه ليس بمذكور في طبقاتهم وغير مستور عن اهل
 الشأن ان ما اورده الرجل منهم في كتابه كنغمة من دأما وتربية في بهما وعن عائشة
 رضى الله تعالى عنها قالت امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ننزل الناس منازلهم
 صححه الحاكم وغيره وكلهم ائمة الدين ودعات الحق في الارض ولكن الله فضل بعضهم
 على بعض وهذه فوائد وفصول وقواعد واصول لارباب البصيرة والتحصيل والله الهادي
 الى سواء السبيل وهو محسبى ونعم الوكيل (المطلب الثالث في سرد آيات واحاديث تحتوى
 من الحجج الناطقة بالمقصود على لبابها واصلها وتنطوى من البراهين الباهرة على ابوابها
 وفصولها اعلم ان الصلوة اعظم فرائض الله تعالى واقرى اركان الاسلام وافضلها بعد
 الايمان واعلى المعالم وعماد الدين وعلم المعرفة ونور اليقين ما خلت عنها شريعة وما

المطلب الثالث

صحت دونها طريقة وهي اجل وسيلة للخلق وامثل ذريعة لهم يصلون بها الى جناب الحق فانها عبادة محضة وطاعة حسنة بالذات تالية للايمان ثانية العبادات ثابتة بالكتاب والسنة ومتواتر الاخبار وواجبة مؤكدة على الابد لا تسقط بعذر من الاعذار وفي تركيبها ما يدل على كونها ثانية للايمان على تلوه وانصاليها لصلوه فانه يقال للسابق من افراس الحلبة المجلى وللذى يتلوه ويكون رأسه عند صلوه المصلى على ما قال سيف الدولة مخاطبا لاختيه ناصر الدولة (شعر) ولا بد لي من ان اكون مصليا * اذا كنت ارضى ان يكون لك السبق * وما جمع الله سبحانه بينها وبين غيرها من الصالحات في القرآن الا وقد بدء بها وقد مهأ على ما سويها ما خلا الايمان ولا تسقط عن المكلف بعذر ما مهأ كان متمكنا منها فان المريض المشرف على الهلاك يقتصر عليه اقامتها ويطلب ذمته بادائها كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعمران بن الحصين رضى الله عنه صل قائما فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب هذا وقال زفر رحمه الله ان عجز عن الائمة برءه يومى بعينه وان عجز عنه فبقليه ثم ان تعذر الائمة اخرت فيجب عليه قضاؤها وان استمر عجزه اكثر من يوم وليلة وقيل لا يلزمه القضاء ان زاد على اليوم والليلة كما في الاغناء وقالوا فيمن قطع يداه وجلاه من المرفقين والساقين ان وجد من يوضيه بامر يغسل وجهه وموضع القطع ويمسح رأسه والوضع وجهه ورأسه وموضع القطع على الجدار ويمسح فيصلى وقالوا في المرء اذا خرج بعض ولدها لا تكون نفسه فان لم تصل صارت عاصية فيحفر حفرة وتجلس هناك كيلا يتأذى الولد فتصلى وقالوا في الغريق اذا حضره وقت الصلوة وامكنه ادائها بتعلق خشب او خشيش او نحو ذلك وتر كها يكون عاصيا ويموت آثما وقالوا في المسحاضة اذا ترددت في الحيض والطمهر ولم يستقر رأيها في احدهما لانسك عن الصلوة بل تصليها في كل وقت ترددت في كونه وقت حيض او طهر لوجوب الاحتياط في العبادات وقد اشتملت من المحاسن على توحيد الله سبحانه والثناء عليه

هو امير الشام سيف الدولة ابو الحسن على بن عبد الله بن حمدان الذي يقول ان كان الطبيب شعر ان كان الطيب شعر فانه * ملك الزمان بارضه ملك الزمان من وسائيه * الشمس من حساده * والنصر من قزائيه * والسيف من اسائيه * الثلاثة من ثلاث غلاله * من حسنه وايايه ونضائيه *

مطلب
في ان الصلوة لا تسقط
عن المكلف بعذر

وتعجيدته والابتهاال اليه ودعائهم التوكل عليه فان اولها الطهارة سرا وجهرا ثم جمع الهمة
واخلاء السر بالنية ثم الانصراف عمادون الله تعالى بالقصد نحوه والتوجه اليه ثم الاشارة
برفع اليدين الى نبيذ ماربط به ثم اول اذكارها التكبير وهو النهاية في تعظيم قدر الله
تعالى ثم اول ثناء فيه ثناء لا يشوبه ذكر شئ مسواه ثم قراءة كلامه عز وجل ومناجاة قدزم
جوارحه هيبته وخشوعا واجلالا وتعظيمات تحقيق ما عبر بلسانه عن ضميره من التعظيم لله
تعالى فعلا وحركة وتمزيجه سبحانه عز وجل واجلاله وتقديسه بكل ذكر وتسبيحه فنورد
في هذا المطلب عدة من الآيات المتضمنة لذكر الصلوة بارداف مقالات المهرة
الحذاف في علم التفسير اصحاب التصانيف المقبولة في هذا الفن المنيف اعني
الكشاف وانوار التنزيل والمدارك بعباراتها المتعرف كيفية ورود التكليف بها وناكيد
الامر باقامتها ونستمتع ذلك بذكر التفاسير المنقولة عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم واصحابه الاعيان رضي الله عنهم ورضوانه والذين اتبعوهم باحسان وسائر
الاحاديث الواردة في هذا الشأن فان غالب ما يفيدونه في هذه التفاسير الثلاثة
مع كونه من محتملات النظم ومفاد العبارة قد رويت عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم او الصحابة او التابعين او غيرهم من اهل التفسير وائمة الدين واحتوت عليها
دواوين السنة ومجامع السير والمغازي والاخبار واحسن طرق التفسير القرآن فما
اجمل في مكان فانه قد فسر في موضع اخر فان عياك ذلك فعليك بالسنة فانها شارحة
للقران وموضحة له فقد نقل عن الشافعي رحمه الله ان كل ما حكم به النبي عايه الصلوة
والسلام فهو مما فهمه من القرآن لقوله تعالى انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين
الناس بما اريك الله ثم باقوال الصحابة فانهم ادرى بذلك لما شاهدوا من القران
والاحوال التي اختصوا بها ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح لاسباب
علماءهم وكبرائهم كالخلفاء الراشدين والعبادلة الراشدين واخرج ابن جرير عن

هم عبد الله بن مسعود
وعبد الله بن عباس
وعبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم
عند الخليفة وعبد الله بن مسعود
دون ابن مسعود عند الشافعية فان ابن مسعود ليس هو منهم عند
هم وذلك اصطلاح محض ولكن الظاهر مع الخليفة
كيف فان ابن مسعود يخص باسم عبد الله
عند الاطراف وهو واقعة من كلام واعلم واجل
منهم واكثرهم نشرًا وغالب مذهب أبي *

ابن مسعود رضي الله عنه كان الرجل منا اذا تعلم عشر آيات لم يجاوزها حتى يعرف معانيها
و العمل بهن وعن ابي عبد الرحمن السلمي حدثنا الذين كانوا يستقرون من النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم فكانوا اذا تعلموا عشر آيات لم يجاوزوها حتى يعرفوا معانيها
وقال حدثنا محمد بن بشار ثنا وكيع عن سفيان عن الاعمش عن مسلم بن صبيح ابي الضحى
عن مسروق قال قال عبد الله بن مسعود نهم ترجمان القرآن ابن عباس ثم في الاخذ بتفسير
التابعين خلاي قال شعبة بن الحجاج اقوالهم في الفروع ليست بحجة فكيف في التفسير
وكان الثوري يقول اذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به قال محمد بن اسحاق حدثنا
ابان بن صالح عن مجاهد قال عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته
الى خاتمتها وقفه عند كل آية منه واسأله عنها وغالب ما يرويها اسماعيل بن عبد الرحمن
السدي الكبير عن ابن مسعود وابن عباس ولكن ربما ينقل عنهم ما يحكونه من افويل
اهل الكتاب والاسرائيليات وهي امام معلوم الصدق وامام معلوم الكذب واما غير معلوم
الحال وهذا القسم الثالث لا يؤمن به ولا يكتب وانما يجوز حكايته للاستشهاد لا للاعتضاد
لقوله عليه الصلوة والسلام حدثنا عن بنى اسرائيل ولا حرج قال ابن جرير حدثنا محمد بن
بشار حدثنا مومل عن سفيان عن ابي الزناد قال قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
التفسير على اربعة اوجه وجه يعرفه العلماء ووجه يعرفه العرب من كلامها وتفسير
لا يعذر احد بجهله وتفسير لا يعلمه الا الله وعنه انزل القرآن على سبعة احرف حلال
وحرام لا يعذر احد بالجهل به وتفسير يفسه العرب وتفسير يفسه العلماء ومتشابه لا يعلمه
الا الله ومن ادعى علمه سوى الله فهو كاذب ومن تكلم بما يعلم من ذلك لغة او شرعية فلا حرج
عليه فان الواجب على كل احد فيما سئل عنه الجواب بما يعلمه والسكوت عما لا يعلمه قال
الله تعالى كَتَبْنَاهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ وَفِي الْحَدِيثِ مَنْ سئل عن علم فكتمه اجمع يوم القيمة
باجام من نار وما روي ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من فسر القرآن

*خبرته واصحابه رحمهم
الله ما خوذ عنه وعن
علي بن ابي طالب
رضي الله عنهما وقد
صنف محمد بن علي بن
عبد الكريم الجرجاني
الغنى رحمه الله في
ذلك كتاب الاقتداء
بعلي وعبد الله
منه سلمه الله

مطلب في حال
الاسرائيليات

مطلب
تاويل من فسه
القرآن براه

برايه او بما لا يعلم فليتبوء مقعده من النار اخرجه ابو داود والنسائي وابن جرير وقال
 الترمذي حديث حسن فحمله امر ان احدهما ان يكون له في الشيء رأي واليه ميل من
 طبعه وهو اهين تأويل القرآن على وفق رايه وهو اهلي يحتاج به على تصحيح غرضه ولو لم يكن
 له هذا الرأي والهوى لكان لا يلوح لمن القرآن ذلك المتنى وثانيهما ان يتسارع الى
 تفسير القرآن بظاهر العربية من غير استظهار بالسماع والنقل فيما يتعلق بغريب
 القرآن وما فيه من الالفاظ المحتملة والمبدلة والاختصار والحذف والاضمار والتقديم
 والتأخير الا ترى ان قوله تعالى واتيناثم والناقة مبصرة فظلموا بها عناء آية مبصرة
 فظلموا انفسهم بقتليها فالناظر الى ظاهر العربية يظن ان المراد به ان الناقة كانت مبصرة
 ولم تكن عمياء ولا يدرى بماذا ظلموا انفسهم او غيرهم وامثال ذلك وما عدا هذين
 الوجهين لا يتطرق اليه النبي وكثير فان الصحابة رضوا الله عنهم قد فسر القرآن
 واختلفوا في تفسيره على وجوه ليس كلها مسموعة وان النبي عليه السلام دعا لابن عباس
 رضي الله عنهما فقال اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل فهو يؤذن انه ليس مقصورا
 على السمع كالتنزيل ونقول قد ورد في كتاب الله ذكر الصلوة عشرين مرة وخمس وسبعين مرة
 تارة في صيغة الامر باقامتها واخرى في ضمن الحكاية لاحوال الصالحين المحافظين عليها
 وتارة بالتوبيخ والتقرير على من تساهل فيها وتخلى عن ادائها مشتملة على وجوه من
 التناكير وانحاء المبالغة في الحث عليها والتنافس فيها ثم وقع لا باسم الصلوة بل باسم
 التسبيح والذكر والركوع والسجود وغير ذلك في مواضع كما قال الله تعالى فلو لانه كان
 من المسيحين فاذكروا الله قياما وقعودا واركعوا مع الراكعين وتقلبك في الساجدين وقوموا
 لله فانتمين كل ذلك يدل على تأكيد الامر بها وشدته الاهتمام بشانها ومن ذلك قوله تعالى
 الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون قال في الكشاف معنى
 اقامة الصلوة تعديلا ركانها وحفظها من ان يقع زيغ في فرايضها وسننها وادبها من اقام

مطلب
 ذكر الصلوة
 في الكتاب

العود اذا قومه او الدوام عليها والمحافظة كما قال عز وجل الذين هم على صلواتهم دائمون والذين هم على صلواتهم يحافظون من قامت السوق اذ انفقت واقامها قال (شعر) اقامت غزاة سوق الضراب * لاهل العراقين حولاً قميماً * لانه اذا حوفظ عليها كانت كالشيء النافق الذي تتوجه اليه الرغبات ويتنافس فيه المحصلون واذا عطلت واضيعت كانت كالشيء الكاسد الذي لا يُرغب فيه او التجلد والتشمر وان لا يكون في موديعها فتور عنها ولا توان من قولهم قام بالامر وقامت الحرب على ساقيها وفي ضده قعد عن الامر وتقاعد اذا تقاعس وتثبط او اداؤها فعبّر عن الاداء بالاقامة لان القيام بعض اركانها كما عبّر عنه بالقنوت والقنوت القيام وبالركوع والسجود وقالوا سبّح اذا صلى لوجود التسبيح فيها وقال في انوار التنزيل اي يعدلون باركانها ويحفظونها من ان يقع زيف في افعالها من اقام العود اذا قومه او يواطبون عليها مأخوذة من قامت السوق اذ انفقت واقمتها اذا جعلتها نافذة قال (شعر) اقامت غزاة سوق الضراب * لاهل العراقين حولاً قميماً * فانه اذا حوفظ عليها كانت كالنافق الذي ترغب فيه واذا ضيعت كانت كالكاسد المرغوب عنه او يتشمر ون لا دائها من غير فتور ولا توان من قولهم قام بالامر واقامه اذا جد فيه وتجلّد وضده قعد عن الامر او يؤدونها عبّر عن ادائها بالاقامة لاشتمالها على القيام كما عبّر عنها بالقنوت والركوع والسجود والتسبيح والآول اظهر لانه اشهر والى الحقيقة اقرب وأفيد لتضمنه التنبيه على ان الحقيق بالمديح من راعي حدودها الظاهرة من الفرائض والسنن وحقوقها الباطنة كالخشوع والاقبال بقلبه على الله تعالى لا المصلون الذين هم عن صلواتهم ساهون ولذلك ذكر في سياق المدح المقيمين الصلوة وفي معرض الذم فويل للمصلين وقال في مدارك التنزيل اي يؤدونها فعبّر عن الاداء بالاقامة لان القيام بعض اركانها كما عبّر عنه بالقنوت وهو القيام وبالركوع والسجود والتسبيح لوجودها فيها او اريد باقامة الصلوة تعديلاً اركانها من اقام العود اذا قومه او الدوام عليها والمحافظة من قامت السوق

اذا نغقت لانه اذا حفظ عليها كانت كالشيء النافق الذي يتوجه اليه الرغبات واذا ضيقت
 كانت كالشيء الكاسد الذي لا يرغب فيه وقد اخرج محمد بن جرير في تفسيره باسناده عن
 ابن عباس رضى الله عنهما ان المراد منها الصلوات الخمس واقامتها اتمام الركوع والسجود
 والتلاوة والحشوع والاقبال عليها فيها واخرج عبد بن حميد عن قتادة اقامتها المحافظة على
 مواقيتها ووضوئها وركوعها وسجودها الى غير ذلك وقوله تعالى حافظوا على الصلوات
 والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين قال في الكشف الصلوة الوسطى بين الصلوات اى
 الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وانما افردت وعطفت على الصلوات لانفرادها بالفضل
 وهى صلوة العصر وقال البيضاوى اى الوسطى بينها او الفضلى منها خصوصا وهى صلوة
 العصر لقوله عليه السلام يوم الاحزاب شغلونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر ملائكة
 بيوتهم ناراً وفضلها لكثرة اشتغال الناس في وقتها واجتماع الملائكة وقيل صلوة الظهر لانها
 في وسط النهار وكانت اشق الصلوات عليهم فكانت افضل لقوله عليه السلام افضل العبادات
 احمرها وقيل الفجر لانها بين صلاتي النهار والليل والواقعة في الحد المشترك بينهما ولانها
 مشهودة وقيل المغرب لانها المتوسطة بالعدو وتر النهار وقيل العشاء لانها بين جهر يتبين
 واقعتين طرفي الليل وعن عائشة رضى الله عنها انه عليه السلام كان يقرأ والصلوة الوسطى
 وصلوة العصر فتكون صلوة من الاربع خصت بالذكر مع العصر وقال البغوى في معالم
 التنزيل صلوا الصلوات الخمس تامة بحقوقها انتهى وقوله تعالى فاذا قضيتهم فاذكروا الله
 قياما وقعودا وعلى جنوبكم فاذا اطمأنتم فاقموا الصلوة ان الصلوة كانت على المؤمنين
 كتابا موقوتا قال في الكشف فاذا اصليتهم في حال الخوف والقتال فاذا ذكر الله فصلوها قياما
 مسايقين ومقارعين وقعودا جاثمين على الركب مراعين وعلى جنوبكم متخنيين بالجراح فاذا
 اطمأنتم حين تضع الحرب اوزارها وامنتم فاقموا الصلوة فاقضوا ما صليتهم في تلك
 الاحوال التى هى احوال القلق والانزعاج ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا

محمد ودا بآوقات لايجوز اخراجها عن اوقاتها على اى حال كنتم من خوف او امن وهذا على
 مذهب الشافعى رحمه الله في ايجاب الصلوة على المحارب في حال المسايقة والمشى
 والاضطراب في المعركة اذا حضر وقتها فاذا اطمأن فعليه القضاء واما عند ابي حنيفة رحمه
 الله عليه فهو معذور في تركها الى ان يطمئن وقال البيضاوى فاذا قضيت الصلوة اديتم
 وفرغتم عنها فاذا ذكر والله قياما وقعودا وعلى جنوبكم فقوموا على الذكر في جميع الاحوال
 او اذا اردتم اداء الصلوة واشتد الخوف فصلوها كيف ما امكن قياما مسايقين ومقارعين
 وقعودا مرامين وعلى جنوبكم متخمين فاذا اطمأنتم سكنت قلوبكم من الخوف فاقيموا
 الصلوة فعد لواوا حفظواركانها وشرائطها وأتوا بها تامة ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا
 موقونا فرضا محمد وآل اوقات لايجوز اخراجها عن اوقاتها في شىء من الاحوال وهذا دليل
 على ان المراد بالذكر الصلوة وانها واجبة الاداء حال المسايقة والاضطراب في المعركة
 وتعليل الامر بالاتبان بها كيف ما امكن وقال في المدا رك فاذا قضيت الصلوة فرغتم عنها
 فاذا ذكر والله قياما وقعودا وعلى جنوبكم اى دوو وعلى ذكر الله في جميع الاحوال او فاذا
 اردتم اداء الصلوة فصلوا قياما ان قدرتم عليه وقعودا ان عجزتم عن القيام ومضطجعين ان
 عجزتم عن القعود فاذا اطمأنتم سكنت بزيوال الخوف فاقيموا الصلوة فاتموا بطائفة واحدة
 او اذا اقمتم فاتموا ولا تقصروا او اذا اطمأنتم بالصحة فاتموا بالقيام والقعود والركوع
 والسجود ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا مكتوبا محمد ودا بآوقات معلومة
 وأخرج ابن ابي شيبة عن ابن مسعود رضى الله عنه انه بلغه ان قوما يذكرون الله قياما
 فانهم فقال ما هذا قالوا سمعنا الله يقول فاذا ذكر والله قياما قال انما هذه اذا لم يستطع
 الرجل ان يصلى قائما صلى قاعدا وأخرج عبد بن حميد وابن المنذر عن مجاهد فاذا
 اطمأنتم فاذا امنتهم فاقيموا الصلوة فاتموا وأخرج ابن جرير وابن ابي حاتم عن السدى
 فاذا امنتهم بعد الخوف وأخرجاهما عن مجاهد اذا خرجتم من دار السفر الى دار الإقامة

فانتهوا وأخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن قتادة في امصاركم فانتموا الصلوة وأخرج ابن جرير عن زيد بن اسلم اذا طمأننتم فصلوا الصلوة لاتصلوها راكبوا ولا ماشيا ولا قاعدا قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال ابن مسعود ان للصلوة وقتا كوقت الحج وقال زيد بن اسلم من جمعا كل ما مضى وقت جاء وقت وقوله تعالى اقم الصلوة طر في النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات قال في المدارك غداة وعشية وزلفا من الليل وساعات من الليل جمع زلفة كظلم في ظلمة وهي ساعاته القريبة من آخر النهار من ازلفه اذا قرب به و صلوة الغداة الفجر و صلوة العشيّة الظهر والعصر لان ما بعد الزوال عشي و صلوة الزلفى المغرب والعشاء وانتصاب طر في النهار على الظرف لانهم امضافان الى الوقت كقولك اقمْتُ عند جميع النهار واتيتُه نصفَ النهار واولّه وآخره تنصب هذا كله على اعطاء المضاف حكم المضاف اليه ان الحسنات يذهبن السيئات ان الصلوات الخمس يذهبن الذنوب في الحديث ان الصلوات الخمس تكفر ما بينهما من الذنوب وفي الانوار غداة وعشيّة وانتصابه على الظرف لانهم مضاف اليه من الليل وساعات منه قريبة من النهار فانه من ازلفه اذا قرب به وهو جمع زلفة و صلوة الغداة صلوة الصبح لانها اقرب الصلوات من النهار و صلوة العشيّة العصر وقيل الظهر والعصر لان ما بعد الزوال عشي و صلوة الزلفى المغرب والعشاء ثم قال ان الحسنات يذهبن السيئات يكفرنها وفي الحديث ان الصلوة الى الصلوة كفارة ما بينهما ما اجتنب الكبائر وفي سبب النزول ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انى قد اصبحت من امرئة غير انى لم اتمها فخرزت انتهى وقال ابن عباس في طر في النهار يعنى الصبح والمغرب وهو قول الحسن وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم وفي رواية عن الحسن هي الصبح والعصر وهو قول قتادة والضحاك وغيرهم وقال مجاهد هي الصبح في اوّل النهار والظهر والعصر من اخره وهو قول محمد بن كعب القرظي وروايه عن الضحاك وزلفا من الليل قال ابن عباس

ومجاهد والحسن البصري هي صلوة العشاء وقال الحسن البصري في رواية هما زلفتان
صلوة المغرب والعشاء أخرجه عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم وأبو الشيخ قال
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هما زلفتا الليل وهو رواية عن مجاهد وقول قتادة
ومحمد بن كعب والضحاك وغيرهم وأخرج الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري من
حديث قيس بن الربيع عن عثمان بن موهب عن موسى بن طلحة عن أبي اليسر كعب
بن عمرو الأنصاري قال انتنيت امرأة تبغاع مني بدرهم تمرأقلت ان في البيت تمرأ
اجود من هذا فدخلت فاهويت اليها فقبلتها فاتيت عمر فسألته فقال اتق الله واستر
على نفسك ولا تخبرن احد اقال فلم اصبر حتى اتيت ابا بكر فسألته فقال اتق الله واستر
على نفسك ولا تخبرن احدا قال فلم اصبر حتى اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته
فقال اخلقت رجلا غاريا في سبيل الله في اهله بمثل هذا حتى ظننت اني من اهل النار
حتى تمنيت اني اسلمت ساعة اذ فارق رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعة فنزل جبرائيل
فقال ابو اليسر فجئت فقراء علمي اقم الصلوة طرقي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات
يزهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين فقال انسان يا رسول الله له خاصة ام للناس
عامة قال للناس عامة وعن ابن عباس ان صاحب الواقعة عمرو بن عريفة بن عمرو
الأنصاري الخزرجي وقال مقاتل هو ابو معيل عامر بن قيس الأنصاري وعن ابراهيم
الذخعي انه ابن معتب رجل من الأنصار والأكثر على انه ابو اليسر ان الحسنات يزهبن
السيئات قال ابن مسعود رضي الله عنه الحسنات هي الصلوات الخمس أخرجه ابن جرير
وابن مردويه والبيهقي وقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقرآن
الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا قال في المدارك لدلوك الشمس لزوالها وعلى هذا
الآية جامع للصلوات الخمس اول غروبها وعلى هذا يخرج الظهر والعصر الى غسق الليل
هو الظلمة وهو وقت صلوة العشاء قرآن الفجر صلوة الفجر وقال البيضاوي لزوالها

ويدل عليه قوله عليه السلام اتاني جبرائيل لدلوك الشمس حين زالت فصلى بي الظهر
 وقيل لغروبها واصل التركيب للانتقال ومنه الدلاك لانه لا يستقر يده وكذا ما تركب
 من الدال واللام كدالح ودلج ودلع ودلف وقيل الدلوك من الدلك لان الناظر يدلك
 عينيه ليدفع شعاعها واللام للناقبة مثلها في ثلث خلون الى غسق الليل الى ظلمته وهو
 وقت صلاة العشاء الاخيرة وقرآن الفجر صلاة الصبح سميت قرآنا لانه ركنها كما سميت
 ركوعا وسجودا في ادبار السجود ثم قال والآية جامعة للصلوات الخمس ان فسرت
 للدلوك بالزوال وصلوات الليل ان فسرت بالغروب واخرج عبد بن حميد عن الحكم
 بن هشيم ثنا عمرو بن قيس عن ابن ابي ليلى عن جابر بن عبد الله قال دعوت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ومن شاء من اصحابه فطعموا عندي ثم خر جواحين زالت الشمس
 فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فقال اخرج يا ابا بكر فهذا حين دلكت الشمس وبه قال
 ابن عباس وابن عمر وابو برة الاسلمي وابو جعفر محمد بن علي الباقر والحسن البصري
 وقتادة والضحاك هور رواية عن ابن مسعود واختاره ابن جرير وقال ابن مسعود ومجاهد
 وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم وغيرهم الدلوك الغروب وقال محمد بن الحسن في كتاب
 الآثار اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال نظر ابن مسعود رضى الله عنه الى الشمس
 حين غربت فقال هذا حين دلكت واخرجه ابو جعفر الطحاوي عن ابي هريرة وقوله
 تعالى وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ومن اناء الليل فسبح واطراف
 النهار وقال في المدارك وصل بحمد ربك في موضع الحال وانما حامد لربك على ان
 وفقك للتسبيح واعانك عليه قبل طلوع الشمس يعنى صلاة الفجر وقبل غروبها يعنى
 الظهر والعصر لانهما واقعتان في النصف الاخير من النهار بين زوال الشمس وغروبها
 ومن اناء الليل فسبح واطراف النهار اي وتعمد اناء الليل ساعاته واطراف النهار فمقتضاها
 بصلواتك وقد تناول التسبيح في اناء الليل صلاة العتمة وفي اطراف النهار صلاة المغرب

وصلوة الفجر على التكرار ارادة الاختصاص كما اختصت في قوله والصلوة الوسطى
 عند البعض وانما جمع اطراف النهار وهما طرفان لآمن الالتباس وهو عطف على قبل
 وقال البيضاوي وعمل وانت حامد لربك على هدايته وتوفيقه وانزه عن الشرك وسائر
 ما يضيفون اليه من النقايس حامد لله على ما ميزك بالهدى معترفا بانه مولى النعم كلها
 قبل طلوع الشمس يعني الفجر وقبل غروبها يعني الظهر والعصر لانهما من آخر النهار
 او العصر وحده ومن آتاء الليل ومن ساعاته جمع انى بالكسر والقصر واتاء بالفتح والمد يعني
 المغرب والعشاء وانما قدم الزمان فيه لاختصاصه بمزيد الفضل فان القلب فيه اجمع
 والنفس اميل الى الاستراحة فكانت العبادة فيه احمر ولذلك قال الله تعالى ان ناشئة
 الليل هي اشد وطأ واقوم قبلا فصبح اطراف النهار تكرير لصلوتي الصبح والمغرب
 ارادة الاختصاص ومجيئه بلفظ الجمع لآمن الالتباس كقوله (شعر) ظورا هما مثل ظهور
 الترسين * او امر بصلوة الظهر فانه نهاية النصف الاول من النهار وبداية النصف
 الاخير وجمعه باعتبار النصفين اولان النهار جنس او بالتطوع في اجزاء النهار وقوله
 تعالى وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه وادبار
 السجود قال في المدارك حامد لربك والتسبيح محمول على ظاهره او على الصلوة
 فالصلوة قبل طلوع الشمس الفجر وقبل الغروب الظهر والعصر ومن الليل فسبحه العشاء
 او التهجد وادبار السجود التسبيح في ادبار الصلوات والركوع والسجود يعبر بهما
 عن الصلوة وقيل النوافل بعد المكتوبات او الوتر بعد العشاء وقال في الكشف والتسبيح
 محمول على ظاهره وعلى الصلوة فالصلوة قبل طلوع الشمس الفجر وقبل الغروب الظهر
 والعصر ومن الليل العشاء وقبل التهجد وادبار السجود التسبيح في آثار الصلوات
 والسجود والركوع يعبر بهما عن الصلوة وقيل النوافل بعد المكتوبات وعن علي رضي
 الله عنه الركعتان بعد المغرب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى بعد

المغرب قبل ان يتكلم كتبت صلواته في عليين وعن ابن عباس رضى الله عنهما الوتر
 بعد العشاء وعن جرير بن عبد الله عنه عليه السلام في قوله قبل طلوع الشمس صلاة
 الصبح وقبل الغروب صلاة العصر اخرجه الطبراني وابن عساكر وعن عبد الرحمن
 بن زيد ومن الليل فسبحه قال العتمة اخرجه ابن جرير وعن مجاهد ومن الليل فسبحه قال
 ومن الليل كله اخرجه ابن جرير وعن ابن عباس وادبار النجوم في سورة الطور انه
 ركعتا الفجر اخرجه ابن جرير وابن ابي حاتم وعن الضحاك انه صلاة الغداة اخرجه
 ابن جرير وقوله تعالى واذكرا اسم ربك بكرة واصيلا ومن الليل فاسجد له وسبحه ليلا
 طويلا قال في الكشف ودم على صلاة الفجر والعصر ومن الليل فاسجد له وبعض الليل
 فصل له اذ يعنى صلاة المغرب والعشاء وادخل من على الظرف للتبعض كما دخل على
 المفعول في قوله يغفر لكم من ذنوبكم وسبحه ليلا طويلا وتهجد له هزيعا طويلا من الليل
 ثلثه او نصفه او ثلثه وفي المدارك واذكرا اسم ربك صل له بكرة صلاة الفجر واصيلا صلاة
 الظهر والعصر ومن الليل فاسجد له وبعض الليل فصل صلاة العشاءين وسبحه ليلا طويلا
 تهجد له هزيعا طويلا من الليل وقال البيضاوى وداوم على ذكره او دم على صلوات
 الفجر والظهر والعصر فان الاصيل يتناول وقتيهما ومن الليل فاسجد له ولعل المراد
 صلواتي المغرب والعشاء وتقدير الظرف لما في صلاة الليل من مزيد الكلفة والخلوص
 وسبحه ليلا طويلا وتهجد له طائفة طويلة من الليل وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون
 وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون قال البيضاوى
 اخبار في معنى الامر بتنزيه الله تعالى والثناء عليه في هذه الاوقات التي تظهر فيها
 قدرته وتجدد بها نعمته او دلالة على ان ما يحدث فيها من الشواهد الناطقة بتنزيهه
 واستحقاقه الحمد من له تميز من اهل السموات والارض وتخصيص التسبيح بالسلام والصباح
 لان آثار القدرة والعظمة فيها اظهر وتخصيص الحمد بالعشي الذي هو آخر النهار من

عشى العين اذ انقص نورها والظهيرة التي هي وسطه لان تجدد النعم فيها اكثر ويجوز ان يكون عشيها معطوفا على حين تمسون وقوله وله الحمد في السموات والارض اعتراضا وعن ابن عباس رضى الله عنهما ان الآية جامعة للصلوات الخمس تمسون صلوة المغرب والعشاء وتصبحون صلوة الفجر وعشيها صلوة العصر وتظهرون صلوة الظهر ولذلك زعم الحسن انها مندية لانه كان يقول كان الواجب بمكة ركعتين في اى وقت اتفقت وانما فرضت الخمس بالمدينة والاكثر انها فرضت بمكة وقال في المدارك المراد بالتسبيح ظاهره الذي هو تمزيه الله تعالى من السوء والثناء بالخير وهذه الاوقات لها يتجدد فيها من نعمة الله الظاهرة او الصلوة فقل لابن عباس رضى الله عنهما هل تجد الصلوات الخمس في القرآن فقال نعم وتلى الآية وهو نصب على المصدر والمعنى نزوه عمه الا يليق به او صلوا لله حين تمسون صلوة المغرب والعشاء وحين تصبحون صلوة الفجر وله الحمد في السموات والارض اعتراضا ومعناه ان على المميزين كلهم من اهل السموات والارض ان يحمده وعشيها صلوة العصر وحين تظهرون صلوة الظهر اظهر اى دخل في وقت الظهر وقول الاكثر ان الصلوات الخمس فرضت بمكة انتهى وقد اخرج عبد الرزاق وابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم والطبرانى والحاكم وصححه عن ابى رزين قال جاء نافع بن الأزرق الى ابن عباس رضى الله عنهما فقال هل تجد الصلوات الخمس في القرآن قال نعم فقرأ فسبحان الله حين تمسون صلوة المغرب وحين تصبحون صلوة الصبح وعشيها صلوة العصر وحين تظهرون صلوة الظهر وقرأ من بعد صلوة العشاء واخرج ابن ابي شيبة وابن جرير وابن المنذر عن مجاهد رحمه الله مثله وأما الأحاديث الواردة في هذا الباب فمنها قوله عليه السلام لرجل سأله كم فرض الله على عباده من الصلوة افترض الله على عباده صلوات خمساً مختلف الرجل لا يز يد عليه شيئاً ولا ينقص منه شيئاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان صدق ليدخل الجنة اخرجه مسلم والترمذى والنسائى عن انس بن مالك

مطلب الأحاديث
الواردة في صلوة
العشاء عموماً أو
خصوصاً

رضى الله عنه وعن طائفة بن عبيد الله جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم من اهل
 نجد ثائر الرأس نسمع دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل على غيرهن قال لا
 الا ان تطوع اخرجه مالك والبخارى ومسلم وابو داود والنسائي وعن عبادة بن الصامت
 اشهد انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خمس صلوات افترضهن الله من
 احسن وضوءهن وصلاهن لوقتهن واتمركوعهن وخشوعهن كان له على الله عهد
 ان يغفر له اخرجه احمد وابو داود وفي رواية بلفظ خمس صلوات كتبهن الله
 على العباد فمن جاء بهن ولم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن ^{XX} كان له عند الله عهد ان
 يدخله الجنة اخرجه مالك وابو داود والنسائي وابن ماجه وعن ابي امامة قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلوا خمسكم وصوموا شهركم وادوا زكاة اموالكم واطيعوا ذوا
 امركم تدخلوا الجنة ربكم اخرجه احمد والترمذى وقال عليه السلام الصلوات الخمس
 والجمعة الى الجمعة مكفرات لما بينهن اذ اجتنبت الكبائر اخرجه مسلم والترمذى عن ابي
 هريرة وفي رواية عنه ارايتم لو ان نهر ابياب احدكم يغتسل فيه كل يوم خمس اهل يبقى
 من درنه شىء قالوا لا يبقى من درنه شىء قال فذلك مثل الصلوات الخمس يحسب الله بهن
 الخطايا اخرجه مسلم والبخارى والترمذى والنسائي وقال عليه السلام نزل جبرئيل عليه
 السلام فامنى فصليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه يحسب
 باصابعه خمس صلوات اخرجه البخارى ومسلم والنسائي عن ابي مسعود البدرى وبعث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ الى اليمن فقال انك تأتى قوما من اهل الكتاب فادعهم
 الى شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله فان هم اطاعوا لذلك فاعلمهم ان الله قد
 فرض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة اخرجه عن ابن عباس وعن عبد الله بن
 فضالة عن ابيه علمنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان فيما علمنى حافظ على

الصلوات الخمس اخرجه ابوداود وقال النبي عليه الصلوة والسلام من سرَّمان يلتقى
الله غدا مسلما فليحافظ على هذه الصلوات الخمس حيث ينادى بهن اخرجه مسلم عن
ابن مسعود وفي رواية عنه حافظوا على الصلوات الخمس حيث ينادى بهن فانهن من
سنن الهدى اخرجه ابوداود وعنه أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا أعطى
الصلوات الخمس واعطى خواتيم سورة البقرة وغفر لمن لا يشرك بالله شيئا اخرجه مسلم وعن
ابن عمر قال عليه السلام ثلاثة على كُتبان المسك يوم القيمة عبد ادى حق الله وحق مولاه
ورجل اتم قوما وهم به راؤون رجل ينادى بالصلوات الخمس اخرجه احمد والترمذي
والطبراني وعن ابن عباس في قوله تعالى الذين يقيمون الصلوة قال الصلوات الخمس
اخرجه ابن اسحاق وابن جرير وابن ابى حاتم وعن زيد بن ثابت كان النبي عليه
الصلوة والسلام يصلى الظهر بالهاجرة ولم يكن يصلى صلوة اشد على اصحاب رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم منها فنزلت حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى
وقال ان قبلها صلوتين وبعدها صلوتين اخرجه احمد وابوداود وقال انس بن مالك
بينما نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد اذ دخل رجل على جمل ثم
اناخه في المسجد ثم عقله ثم قال ايكم محمد والنبي صلى الله عليه وسلم متكىء بين
ظهرانيهم فقلنا هذا الرجل الابيض المتكىء فقال له ابن عبد المطلب فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم قد اجبتك فقال الرجل انى سائلك فمشدء عليك فى المسئلة فلا تجد
على فى نفسك قال سل عما يدالك فقال اسالك بربك ورب من قبلك الله ارسلك الى
الناس كلهم قال اللهم نعم قال انشرك بالله الله امرك ان تصلى الصلوات الخمس فى اليوم
والليلة قال اللهم نعم قال انشرك بالله الله امرك ان تصوم هذا الشهر من السنة قال
الله نعم قال انشرك بالله الله امرك ان تأخذ هذه الصدقة من اغنيائنا فتقسمها على فقرا
ئنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم نعم قال الرجل امنت بما جئت به وانار سول من

ورأى من قومي وأنا ضام بن ثعلبة اخو بني سعد بن بكر اخرجه البخاري وفي رواية مسلم زعم رسولك ان علينا خمس صلوات في يومنا وليلة فقال صدق قال فبالذي ارسلك الله امرك بهذا قال نعم واخرجه ابوداود والترمذي والنسائي بغير هذا اللفظ واخرج ابوداود مثله عن ابن عباس والنسائي عن ابي هريرة وقال عوف بن مالك الاشجعي كنا عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تسعة او ثمانية او سبعة فقال الانبياء عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكنا حديث عهد ببيعته فقلنا قد بايعناك يا رسول الله قال فبسطنا ايدينا وقلنا قد بايعناك يا رسول الله فعلام نبايعك قال ان تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وتصلوا الصلوات الخمس وتسمعوا وتطيعوا واسر كلمة خفيفة قال ولا تسئلوا الناس شيئاً فقدر رأيت بعض اولئك النفر يسقط سوط احدهم فما يسال احدنا وله اياه اخرجه مسلم وابوداود واخرجه النسائي بلفظ احصروني حديث الاسراء اتيت باناء من خمر وانا من لبن وانا من عسل فاخذت اللبن فقال هي الفطرة انت عليها وامتك ثم فرضت على الصلوة خمسين صلوة كل يوم فرجعت فمررت على موسى فقال بما امرت قلت امرت بخمسين صلوة كل يوم قال ان امكنك لا تستطيع خمسين صلوة كل يوم واني والله قد جررت الناس قبلك وعالجت بني اسرائيل اشد المعالجة فارجع الى ربك فاسأله التخفيف لامتك فرجعت فوضع عنى عشرة فرجعت الى موسى فقال مثله فرجعت فوضع عنى عشرة الى موسى فقال مثله فرجعت فوضع عنى عشرة الى موسى فقال مثله فرجعت فامرته بعشر صلوات كل يوم فرجعت الى موسى فقال مثله فرجعت فامرته بخميس صلوات كل يوم فرجعت الى موسى فقال بم امرت قلت امرت بخميس صلوات كل يوم قال ان امكنك لا تستطيع واني قد جررت الناس قبلك وعالجت بني اسرائيل اشد المعالجة فارجع الى ربك فاسأله التخفيف لامتك قال سالت ربي حتى استحييت ولكنى ارضى واسلم فلماجاوزت نادى مناد امضيت فريضتى وخففت عن

عبادى اخرجه البخارى ومسلم والترمذى عن مالك بن صعصعة والنسائى نحوه بمعناه
وفي رواية انس بن مالك اوحى الى ما اوحى ففرض على خمسين صلوة في كل يوم وليلة
فنزلت الى موسى فقال ما فرض ربك على امتك قلت خمسين صلوة قال فلم ازل اراجع
بين ربي وبين موسى حتى قال يا محمد انهن خمس صلوات كل يوم وليلة لكل صلوة عشر
فذلك خمسون صلوة ومن هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة فان عملها كتبت عشر ا
اخرجه مسلم وفي رواية البخارى قال انه لا يبدل القول لدى كما فرضت عليك في ام
الكتاب فكل حسنة بعشر امثالها هي خمسون في ام الكتاب وهي خمس عليك وفي رواية
النسائى انى يوم خلقت السموات والارض فرضت عليك وعلى امتك خمسين صلوة
فخمس بخمسين فقم بها انت وامتك ففرضت انها امر الله صلى الله عليه وسلم ليقول حتم فلم ارجع وفي
رواية الترمذى عن انس قال فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم ليلة اسرى به الصلوة
خمسين ثم نقصت حتى جعلت خمسا ثم نودي يا محمد انى لا يبدل القول لدى وان لك
بهذا الخمس خمسين وفي رواية ابي ذر الفقارى قال هي خمس وهن خمسون لا يبدل
القول لدى اخرجه البخارى ومسلم وكان ابن عباس وابو حبة الانصارى يقولان قال
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم عرج بي حتى ظهرت لمستوى اسمع فيه عزير الاقلام
وقال ابن حزم وانس قال النبي صلى الله عليه وسلم فرض الله على امتي خمسين صلوة
فرجعت بذلك حتى مررت على موسى فقال ما فرض الله لك على امتك قلت فرض
خمسين صلوة قال فارجع الى ربك فان امتك لا تطيق فراجعت ربي فوضع شرطها
فرجعت الى موسى فقلت وضع شرطها فقال راجع الى ربك فان امتك لا تطيق ذلك
فرجعت فراجعت فوضع شرطها فرجعت اليه فقال راجع الى ربك فان امتك لا تطيق
ذلك فراجعت فقال هي خمس وهي خمسون لا يبدل القول لدى اخرجه البخارى ومسلم
وعن ابن عمر قال كانت الصلوة خمسين والغسل من الجنابة سبع مرار والغسل من البول

صلى اى عزيمته وجد
مشتكى من امرت
على الشئ اذا دنت
ولكنه منه
عليه السلام

في الثوب سبع مرار فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعلت الصلوة
خمساً وغُسل الجنابة مرة وغُسل الثوب من البول مرة واحدة أخرجه ابوداود وقال عليه
الصلوة والسلام لا يغلبنكم الأعراب على اسم صلواتكم العشاء فانها في كتاب الله العشاء
فانما يعتم بحلاب الابل أخرجه احمد ومسلم وابوداود والنسائي وابن ماجه عن عبد الله
بن مغفل المزني رضي الله عنه واخرج البخاري نحوه عن ابن عمر رضي الله عنهما وعن
عائشة رضي الله عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام قبل العشاء فلانامت عينه
أخرجه البزار في مسنده وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم
لولا ما في البيوت من النساء والذرية اقمْتُ صلوة العشاء وامرت فتبايى يُعرقون ما في
البيوت بالنار أخرجه احمد وقال صلى الله عليه وسلم لو يعلم احدكم انه يجد عظما
سمينا او مراثين حسنتين لشهد العشاء أخرجه ابوداود الطحاوي في شرح الآثار
باسانيد كثيرة عن أبي هريرة رضي الله عنه واخرجه الستة ومنهم مالك وعن معاذ بن
جبل رضي الله عنه قال عليه السلام اعتموا بهذه الصلوة فانكم فضلتم بها على سائر الأمم
ولم تصلوها امة قبلكم أخرجه ابن ابي شيبة وابوداود والبيهقي وعن انس قال كانوا
يتنفلون ما بين المغرب والعشاء يصلون أخرجه ابوداود وعنه في قوله تعالى تتجافى
جنوبهم عن المضاجع نزلت في انتظار الصلوة التي تدعى العتمة أخرجه الترمذي وقال
النبي صلى الله عليه وسلم لو يعلمون ما في العتمة والصبح لانوهما ولو حبوا أخرجه مالك
واحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي عن أبي هريرة وعن أبي بن كعب قال
صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما الصبح فلما سلم قال أشهد فلان قالوا لا قال
أشهد فلان قالوا لا قال ان هاتين الصلاتين اثقل الصلوات على المنافقين ولو تعلمون
ما فيها لانيتموهما ولو حبوا على الركب أخرجه ابوداود والنسائي وابن ماجه وابن حبان
وقال صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل أخرجه مسلم

مطلب في احاديث
هي نصة في صلوة
العشاء

بكر البيم وينفع ظلي
الشافعي بمعنى بل قيل
لم ما بين ظليها لاني
يرى وقيل هما العظم
الذي لا ألم عليه وقيل
بكر الصغير الذي ينقل
به الحسن الذي ينقل
بالحسن الذي ينقل
ببقاء يكون مشغرا
منه سلة الله

وابوداود والترمبذى عن عثمان رضى الله عنه وعن شداد بن اوس رضى الله عنه قال عليه الصلوة والسلام من قرأ بيت شعر بعد العشاء الاخرة لم يقبل له صلوة تلك الليلة اخرجه احمد في مسنده والبرار والطبرانى وقال انس رضى الله عنه اقيمت صلوة العشاء فقال رجل لى حاجة فقام النبى عليه السلام يناجيه حتى نام القوم ثم صلوا اخرجه الخمسة الا الترمبذى وعن ابن عباس رضى الله عنه ما قال بعثنى ابي العباس الى النبى صلى الله عليه وسلم فى حاجة فوجدته جالسا فى المسجد فلم استطع ان اكلمه فلما صلى المغرب قام فركع حتى اذن المؤذن بصلوة العشاء اخرجه ابو عوانة ومحمد بن نصر وقال عليه الصلوة والسلام ايها المرأة اصابك بغورا فلا تشهد معنا العشاء الاخرة اخرجه مسلم عن ابي هريرة وقال حميد بن عبد الرحمن بن عوف ان رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت وانا فى سفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لارقبن رسول الله صلى الله عليه وسلم للصلوة حتى ارى فعله فلما صلى العشاء وهى العتمة اضطلع هو يا من الليل ثم استيقظت انا فى الآفاق فقال ربنا ما خلفت هذا اباطلا حتى بلغ انك لا تخاف الميعاد اخرجه النسائى وقال عليه الصلوة والسلام يوم الاحزاب شغلونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر ملائكة الله قبورهم ويوتهم نارا ثم صلىها بين العشائين المغرب والعشاء اخرجه احمد ومسلم والبخارى وابوداود والترمبذى والنسائى وغير واحد من اصحاب المسانيد والسنن عن على بن ابي طالب رضى الله عنه وعن ابن مسعود رضى الله عنه ان المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بلالا فاذن ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام فصلى العصر ثم اقام فصلى المغرب ثم اقام فصلى العشاء اخرجه احمد والترمبذى والنسائى عن عمار بن ياسر انه اغمى عليه فى الظهر والعصر والمغرب والعشاء فاذا نصف الليل فقضاها اخرجه الدارقطنى وفي مسند الامام ابي حنيفة رحمه الله

مطلب فى الجمع بين
المغرب والعشاء
فى مزدلفة

عن ابي اسحاق السبيعي عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن ابي ايوب الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بجمع باذان واقامة واحدة وفي رواية قال فانتة صلوۃ العشاء والمغرب فجمع بينهما باذان واقامة واحدة وقال ابن مسعود رضي الله عنه ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلوۃ لغير ميقاتها الا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها اخرجه البخاري ومسلم وابو داود والنسائي وفي رواية للبخاري عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان هاتين الصلاتين حولنا عن وقتيهما في هذا المكان المغرب والعشاء ولا يقدر الناس جمعهما حتى يعتموا وصلوة الفجر هذه الساعة ثم وقف حتى اسفر وقال ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بهزلفة جمعاً اخرجه مالك والبخاري ومسلم وابو داود والترمذي والنسائي وقال ابو ايوب الانصاري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع في حجة الوداع بين المغرب والعشاء بالمزلفة اخرجه مالك والبخاري ومسلم والنسائي وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بجمع باقامة واحدة اخرجه النسائي وعن جعفر بن محمد عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر باذان بعرفة ولم يجمع بينهما واقامتين وصلى المغرب والعشاء بجمع باذان واحد واقامتين ولم يجمع بينهما اخرجه ابو داود وقال ابن عمر رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عجله السير في السفر يؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء اخرجه الستة عن طرق وعن علي رضي الله عنه كان اذا سافر سار بعد ما تغرب الشمس حتى كاد ان يظلم ثم ينزل فيصلي المغرب ثم يدعوا بعشائه فيتعشى ثم يصلي العشاء ثم يرتحل ويقول هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع اخرجه ابو داود قال وروى حفص بن عبيد الله ان انسا كان يجمع بينهما حين يغيب الشفق ويقول كان رسول الله صلى الله

مطلب في احاديث
الجمع بين
الصلوتين في السفر

عليه وسلم يصنع ذلك وقال ابن عباس رضي الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الصلتي الظهر والعصر اذا كان على ظهر سبر ويجمع بين المغرب والعشاء اخرجه البخاري وفي رواية عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلوة في سفر سافرها في غزوة تبوك فجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء اخرجه مسلم وعن علي بن حسين كان يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يسير يومه جمع بين الظهر والعصر واذا اراد ان يسير ليله جمع بين المغرب والعشاء اخرجه مالك وقال انس بن مالك ان النبي عليه السلام كان اذا عجل عليه السير يؤخر الظهر الى وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء اخرجه البخاري ومسلم وابو داود ومثله النسائي وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه خرجنا مع رسول الله عليه السلام في غزوة تبوك فكان يصلي الظهر والعصر جمعاً والمغرب والعشاء جمعاً وفي رواية فقلت ما حملته على ذلك قال ان لا يخرج امته اخرجه مسلم ومثله ابو داود والنسائي ومالك وفي رواية لابي داود والترمذي ان غابت الشمس قبل ان يرتحل جمع بين المغرب والعشاء فان ارتحل قبل ان يغيب الشمس اخر المغرب حتى ينزل للعشاء ثم يجمع بينهما وقال ابو داود وروى هذا الحديث هشام بن عروة عن حسين بن عبد الله عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وعن جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من مكة قبل غروب الشمس فجمع بين العشاءين بسرف وبينهما عشرة اميال اخرجه زين بن معاوية العبدي وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غابت له الشمس بمكة فجمع بينهما بسرف قال هشام بن سعد بينهما عشرة اميال اخرجه ابو داود والنسائي وقال ابن عباس رضي الله عنهما صلى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال ايوب لعله في ليلة مطيرة قال عسى وفي رواية قال صليت مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثمانياً جمعاً وسبعاً جمعاً قال عمر وقلت يا ابا العشاء اظنه اخر

مطلب في الجمع بين
الصلوتين في الحضر

الظهر وعجل العصر واخر المغرب وعجل العشاء قال وانا اظن ذلك اخرجه البخاري ومسلم
ورآه مسلم في رواية وابو داود والترمذي والنسائي قوله من غير خوف ولا سفر وفي رواية
لمسلم من غير خوف ولا مطر وقال ابو الزبير فسألت سعيد الم فعل ذلك فقال سألت ابن
عباس عما سألتني فقال اراد ان لا يخرج امته وله في اخرى قال عبد الله بن شقيق العجلي
خطبنا ابن عباس يوما بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم وجعل الناس
يقولون الصلوة الصلوة قال فجاء رجل من بني تميم لا يفتر ولا ينشئ يقول الصلوة للصلوة
فقال ابن عباس تعلمني بالسنة لا بالكتاب ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع
بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال عبد الله بن شقيق نحاك في صدرى من ذلك
شيء فأنيت اباهريرة فسألته فصدق مقالته وفي رواية للنسائي انه صلى بالبصرة الاولى
والعصر ليس بينهما شيء والمغرب والعشاء ليس بينهما شيء فعل ذلك من شغل وزعم
ابن عباس انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة الاولى والعصر ثماني
سجرات ليس بينهما شيء وعن ابن عمر رضى الله عنهما كان اذا جمع الامراء بين المغرب
والعشاء في المطر جمعهم اخرجه مالك في الموطأ وقد اسند الامام ابو جعفر الطحاوي
رحمه الله في شرح الآثار عن طرق الى ابن مسعود وابن عباس وابن عمر ومعاذ بن جبل
وجابر بن عبد الله وانس وعائشة وابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين
المغرب والعشاء في السفر وفي بعض طرقه في الحضر من غير خوف ولا علة وعن حمزة
بنث جحش رضى الله عنها انه قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت مستحاضة
تؤخر بين المغرب وتعجل بين العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلوتين فافعلين وتغتسلين
مع الفجر فافعلين وصوى اخرجه احمد وابو داود والترمذي وعن اسماء بنت عميس
رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في فاطمة بنت ابى حبيش تغتسل للظهر
والعصر غسلا واحدا وتغتسل للمغرب والعشاء غسلا واحدا وتغتسل للفجر غسلا واحدا

مطلب (في احاديث
الجمع بين الصلوتين
في السفر)

وتوضا في ما بين ذلك أخرجه ابوداود وقال روى مجاهد عن ابن عباس لما اشتد عليها
 الغسل أمرها أن تجمع بين الصلوتين وروى أن هيلة بنت سهيل استحيضت فانت النبي
 صلى الله عليه وسلم فامرها أن تغتسل لكل صلاة فلما جهدها ذلك أمرها أن تجمع بين الظهر
 والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل وتغتسل للصبح أخرجه ابوداود وفي رواية أن
 امرأة من أمة حذيفة بن اليمان أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيل لها إنه عرف عائد فأمرت أن
 تؤخر الظهر وتعجل العصر وتغتسل لها مغسلا واحد أو تؤخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل
 لها مغسلا واحدا وتغتسل للصلاة الصبح غسلا واحدا أخرجه النسائي وعن زينب بنت
 جحش أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم أنا من أمة حذيفة فقال تجلس أيام أقرءها ثم تغتسل
 وتؤخر الظهر وتعجل العصر وتغتسل وتصلى وتؤخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل
 وتصليهما معا وتغتسل للفجر أخرجه النسائي وقال جابر بن عبد الله رضي الله عنهما
 أن معاذا كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الأخيرة ثم يرجع إلى قومه فيصل
 بهم تلك الصلاة أخرجه البخاري ومسلم وابوداود وفي رواية لهم وللترمذي ثم يرجع إلى
 قومه فيؤمهم وقال كان معاذا يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يأتي فيؤم قومه
 فصلى ليلة مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم أتى قومه فأمهم فافتتح بسورة البقرة
 فأنحرف رجل فسلم ثم صلى وحده وأنصرف فقالوا له ناقفت يا فلان قال لا والله ولا تبين
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
 الله أنا أصحاب ذواضخ نعمل بالنهار وإن معاذا صلى معك العشاء ثم أتى فافتتح بسورة
 البقرة فاقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على معاذا فقال يا معاذا أفأتان أنت أقرأ بكذا
 وأقرأ بكذا فقال سمعان فقلت لعمران أبا الزبير حدثنا عن جابر أنه قال أقرأوا الشمس وضحا
 ها والضحى والليل إذا يغشى وسبح اسم ربك الأعلى فقال عمرو بن نحو هذا أخرجه البخاري
 ومسلم والطحاوي وبعناه ابوداود والنسائي وعنه كان معاذا يصلى مع النبي صلى الله

مطلب في إمامة معاذا
 قومه بعد ما صلى مع
 النبي عليه السلام

مطلب في قدر قراءة
النبي عليه السلام

عليه وسلم العشاء ثم يرجع الى قومه فيصلّي يوم العشاء وهي له نافلة اخرجه عبد الرزاق
والشافعي والطحاوي والدارقطني والبيهقي وعن يزيد بن عيسى كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقرأ العشاء بالشمس وضحاها ونحوها من السور اخرجه الترمذي والنسائي
وقال البراء بن عازب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر وعلى العشاء الاخيرة
فقرأ في احدى الركعتين بالتين والزيتون فاسمعت احدا احسن صوتا او قراءة منه
صلى الله عليه وسلم اخرجه الستة ومالك ورويه ابو حنيفة عن عدي بن ثابت عن البراء
رضي الله عنه قال سميت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء فقرأ بالتين
والزيتون وعن ابي هريرة رضي الله عنه ما علمت وراه احد اشبه صلاة رسول الله عليه
السلام من فلان قال سليمان بن سيار وعلينا وراه ذلك الانسان فكان بطول الاوليين من
الظهر ويخفف في الاخر بين ويخفف في العصر ويقرأ في المغرب بقصار المفصل ويقرأ في العشاء
بالشمس وضحاها وباشباهها ويقرأ في الصبح بسورتين طويلتين اخرجه النسائي ويعني
بذلك الانسان علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقيل غيره وعن عمر رضي الله عنه انه كتب الى ابي موسى
ان اقرأ في المغرب بقصار المفصل وفي العشاء باسما المفصل وفي الصبح بطوال المفصل
اخرجه عبد الرزاق في مصنفه وعن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال قدمت النبي
صلى الله عليه وسلم في فداء اسارى بدر فسمعته يقرأ في العتمة بالطور وفي رواية
عنه لا كلمة في اسارى بدر فوافيته يصلي باسما المغرب والعشاء فسمعته يقرأ ان
عذاب ربك لو اقع ماله من دافع فكنما صدع قلبي اخرجه ابن عبد البر رحمه الله وروى
الطبراني بسند حسن انه صلى الله عليه وسلم كان لا يقرأ في الصبح بدون عشرين آية
ولا يقرأ في العشاء دون عشر آيات وعن ابن عباس رضي الله عنهما فقلت رسول الله
صلى الله عليه وسلم شئرا متنا بعا في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وصلاة الصبح في
دبر كل صلاة اذا قال مع الله لمن حمده من الركعة الاخرة يدعوا على احياءه من سليم

مطلب في القنوة
في الصلوات

وعلى رَغل وذكوان وعصية ويوم من خلفه اخرجه ابوداود وقال ابوهريرة بيننا
النبى صلى الله عليه وسلم صلى العشاء اذا قال سمع الله لمن حمده ثم قال قبل ان يسجد
اللهم نج عيَّاش بن ابي ربيعة اللهم نج سلمة بن هشام اللهم نج الوليد بن الوليد اللهم نج
المستضعفين من المؤمنين اللهم اشد دوطانك على مضر اللهم اجعلها سنين كسنى يوسف
اخرجه البخارى ومسلم وفى اخرى لهما ولا بى داود فكان ابوهريرة يقنت فى الركعة
الاخيرة من صلوة الظهر والعشاء الاخيرة وصلوة الصبح وعنه قال قنت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فى صلوة التمة شهر اخرجه ابوداود وعن خارجة بن حذافة قال خرج علينا
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ان الله امدكم بصلوة هى خير لكم من حمر النعم الوتر
جعل الله لكم فيما بين صلوة العشاء الى ان يطلع الفجر اخرجه ابوداود والترمذى وابن
ماجه والحاكم وقال صحيح ولم ينخرجه لتفرد التابعى عن الصحابي وعن ابي نضرة الغفارى
رضى الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله زادكم صلوة وهى
الوتر فصلوها بين العشاء الى صلوة الصبح وعن عمرو بن العاص وعقبة بن عامر عنه
صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلوة وهى خير لكم من حمر النعم الوتر وهى لكم فيما
بين العشاء الى طلوع الفجر اخرجه اسحاق بن راهويه فى مسنده ومثله عن ابن عباس
اخرجه الطبرانى والدارقطنى وعن ابن عمر اخرجه الدار قطنى وعن ابي سعيد
الخدري اخرجه الطبرانى وعن عبد الله بن عمرو بن العاصى رضى الله عنه اخرجه
الدارقطنى واخرجه احمد والطبرانى عن معاذ بن جبل وعمرو بن العاصى وقال ابن
ابى مليكة اوتر معاوية بعد العشاء بركعة واحدة وعنده مولى لابن عباس فأتى ابن
عباس فاخبره فقال ذعه فانه صحب النبى صلى الله عليه وسلم اخرجه البخارى ومحمد
بن نصر الهروزي وعن ابي موسى الاشعرى رضى الله عنه انه كان بين مكة والمدينة فصلى
العشاء ركعتين ثم قام فصلى ركعة اوتر فيها فقرأ بآية من النساء ثم قال ما الوتر ان

مطلب الوتر

مطلب السنن

اضع قدمي حيث وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم قدموان اقرأ بآية قرآن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اخرجته النسائي وسئل ابو هريرة رضي الله عنه عن الوتر فقال اذا صليت العشاء
 صليت بعد ها خمس ركعات اخرجته محمد بن الحسن رحمه الله في موطائه وقال عبد الله بن
 عمر رضي الله عنه ما صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الا يهرور ركعتين بعد
 ها وركعتين بعد المغرب في بيته وركعتين بعد العشاء في بيته اخرجته البخاري ومسلم وابو
 داود والنسائي وبالكوفي رواية حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل
 الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الغداة
 وكانت ساعة لا ادخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فحدثني حفصة انه كان اذا اطعم
 الفجر واذن المؤمن صلى ركعتين اخرجته البخاري والترمذي وقالت ام حبيبة بنت ابي
 سفيان رضي الله عنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد مسلم يصلي
 في كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعا من غير الفريضة الا بنى الله له بيتا في الجنة اخرجته الجماعة
 الا البخاري وزاد الترمذي والنسائي عنها اربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها
 وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الغداة وعن
 عائشة بلفظ من ثابر اخرجته الترمذي وابن ماجه وقال ابن عباس بُتُّ عند خالتي ميمونة
 بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم فصلى النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم
 جاء الى منزله فصلى اربع ركعات ثم نام ثم قام فصلى خمس ركعات ثم ركعتين ثم خرج الى
 الصلوة اخرجته البخاري وقالت عائشة رضي الله عنها ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
 في بيته قبل الظهر اربعاً ثم يخرج فيصلى بالناس ثم يدخل فيصلى ركعتين وكان يصلي
 بالناس المغرب ثم يدخل فيصلى ركعتين فيصلى بالناس العشاء ويدخل في بيته
 فيصلى ركعتين اخرجته مسلم وابو داود وفي رواية وبعد المغرب ثنتين وبعد العشاء
 ثنتين وقبل الفجر ثنتين اخرجته الترمذي وعنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي

فيما بين ان يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر احدى عشرة ركعة اخرجه البخارى ومسلم
 وعنه ما على رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء قط فدخل على الا صلى اربع ركعات
 اوست ركعات اخرجه ابوداود وعنه عليه السلام من صلى قبل الظهر اربعا كان كأنها
 نهجد من ليلة ومن صلى بعد العشاء كان كأنها من ليلة القدر اخرجه سعيد بن المنصور
 من حديث البراء بن عازب والنسائي والدارقطني من قول كعب والبيهقي من قول
 عائشة وعن ام سلمة رضى الله عنهما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى العتمة ثم يسمع
 ثم يصلى بعدها ما شاء الله من الليل ثم ينصرف فيرقع مثل ما على ثم يستيقظ من نومه
 ذلك فيصلى مثل ما نام وصلاته تلك الاخيرة تكون الى الصبح اخرجه النسائي وعن عائشة
 كان يصلى صلاة العشاء في جماعة ثم يرجع الى اهله فيركع اربع ركعات ثم يأوى الى
 فراشه فينام وظهره مغطى عند رأسه وسواكه موضوع حتى يبعثه الله عز وجل ساعته التي
 يبعثه من الليل فيتسوك ويسبغ الوضوء ثم يقوم الى مصلاه فيصلى ثمان ركعات يقرأ فيها
 بام القرآن وسورة اخرجه ابو داود وعنه كان يصلى بالليل صلاة العشاء ثم يأوى الى
 فراشه فينام فاذا كان جوف الليل قام الى حاجته والى طهوره فتوضأ ثم دخل المسجد
 فيصلى ثمان ركعات يخيل الى انه يسوى بينهما القراءة والركوع والسجود يوتر بركعة
 ثم يصلى ركعتين وهو جالس ثم يضع جنبه فربما جاء بلال فاذهبه بالصلاة قبل ان يغفى
 وربما شككت اغفى ولم يغفى حتى يؤذنه بالصلاة فكانت تلك صلاة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حتى امن ولحم فذكرت من لحمه ما شاء الله اخرجه النسائي وقال بريدة بن
 الحصيب رضى الله عنه سئل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن وقت الصلاة فقال
 صل معناه بين معنى اليومين فلما زالت الشمس امر بلالا فاذن ثم امره فاقام العصر
 والشمس مرتفعة بيضاء نقية ثم امره فاقام المغرب حين غابت الشمس ثم امره فاقام
 العشاء حين غاب الشفق ثم امره فاقام الفجر حين طلع الفجر فلما ان كان اليوم الثاني

مطلب الاوقات

أى بالغ منه سلمه الله
تعالى

أمره فابرد بالظهر فابرد بها فانعم ان يبرد بها وصلى العصر والشمس مرتفعة آخرها فوق
الذى كان وصلى المغرب قبل ان يغيب الشفق وصلى العشاء بعد ما ذهب ثلث الليل
وصلى الفجر فاسفر بهائم قال ابن السائل عن وقت الصلوة فقال الرجل انا يا رسول الله
قال وقت صلوتكم بين ما رأيتم أخرجه مسلم والترمذى والنسائى وقال أبو موسى
الاشعرى رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انا سائل عن مواقيت الصلوة
فلم يرد عليه شيئا قال وأمر بلالا فاقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف
بعضهم بعضا ثم أمره فاقام الظهر حين زالت الشمس والقائل يقول قد انتصف النهار
وهو كان اعلم منهم ثم أمره فاقام العصر والشمس مرتفعة ثم أمره فاقام المغرب حين وقعت
الشمس ثم أمره فاقام العشاء حين غاب الشفق ثم أخر الفجر من الغد حين انصرف منها
والقائل يقول قد طلعت الشمس او كادت ثم أخر الظهر حين كان قريبا من وقت العصر
بالامس ثم أخر العصر حتى انصرف منها والقائل يقول قد احمرت الشمس ثم أخر
المغرب حتى كان عند سقوط الشفق وفي رواية فصلى المغرب قبل ان يغيب الشفق
في اليوم الثانى ثم أخر العشاء حتى كان ثلث الليل الاول ثم اصبح فدعا السائل فقال
الوقت بين هذين أخرجه مسلم ومثله ابو داود والنسائى وقال ابو المنهال سيار بن
سلمة الرياحى البصرى دخلت انا وابى على ابى برزة الاسلمى رضى الله عنه فقال له ابى
ديف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى المكتوبة فقال كان يصلى الفجيرة التى
تدعونها الاولى حين تدحض الشمس ويصلى العصر ثم يرجع احدنا الى رحله فى اقصى
المدنية والشمس حية ونسيت ما قال فى المغرب وكان يستحب ان يؤخر العشاء التى
تدعونها العتمة وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وكان يفتل من صلوة الغداة
حين يعرف الرجل جلسه ويقراء بالسنتين الى المائة أخرجه الشيخان والنسائى وفى
رواية لهما ولا يبالى بتأخير العشاء الى ثلث الليل ثم قال الى شطر الليل ثم قال معاذ

عن شعبة ثم لقيته مرة اخرى فقال اوثلث الليل واخرجه ابوداود وقال عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال وقت الظهر اذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله مالم يحضر العصر ووقت العصر مالم تصفر الشمس ووقت المغرب مالم يغيب الشفق ووقت صلاة العشاء الى نصف الليل الاوسط ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر مالم تطلع الشمس اخرجه مسلم وله في رواية ولابي داود والنسائي مالم يسقط ثور الشفق وفي اخرى لابي داود مالم يسقط فور الشفق وقال جابر بن عبد الله رضى الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر بالهاجرة والعصر والشمس نقية والمغرب اذا وجبت والعشاء احيانا يومئذها وحيانا يعجل اذا رآهم اجتمعوا عجل واذا رآهم ابطأوا اخر والصبح كانوا او كان النبي صلى الله عليه وسلم يصليها بغلس اخرجه الحمصي الا الترميذى وعن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر اذا زالت الشمس ويصلى العصر بين صلوتهما هاتين ويصلى المغرب اذا غربت الشمس ويصلى العشاء اذا غاب الشفق ثم قال على اثره ويصلى الصبح الى ان ينفسح البصر اخرجه النسائي وفي رواية عنه ثم قال اين السائل عن وقت الصلوة ما بين هذين وقت وعن ابي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان للصلوة اولا واخرا وان اول وقت الظهر حين تزول الشمس واخر وقتها حين يدخل وقت العصر وان اول وقت العصر حين يدخل وقتها وان اخر وقتها حين تصفر الشمس وان اول وقت المغرب حين تغرب الشمس وان اخر وقتها حين يغيب الافق وان اول وقت العشاء حين يغيب الافق وان اخر وقتها حين ينتصف الليل وان اول وقت الفجر حين يطلع الفجر وان آخر وقتها حين تطلع الشمس اخرجه الترميذى ومثله مالك والنسائي وعن ابي مسعود البدرى رضى الله عنه يصلى العشاء حين يسود الافق وربما اخرها حتى يجتمع الناس اخرجه ابوداود وعن ابي هريرة رضى الله عنه صل الظهر اذا كان ظلك مثلك والعصر

اذا كان ظلك مثليكَ والمغرب اذا غربت الشمس والعشاء ما بينك وبين ثلث الليل
 فان نمت فلانامت عيناك اخرجنا لك في الموطاء ومثله عن رافع بن خديج مر فوعا اخرجه
 اصحاب السنن الاربعة وعن نعمان بن بشير رضى الله عنه انا علم بوقت هذه الصلوة
 صلوة العشاء الاخيرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلها بسقوط القمر لثالثه اخرجه
 ابوداود والدارمي وعن ابي هريرة رضى الله عنه قال عليه الصلوة والسلام لولا ان
 اشق على امتي لامرتهم ان يؤمروا العشاء الى ثلث الليل او نصفه اخرجه احمد
 والترمذي وابن ماجه وقالت عائشة رضى الله عنها كانوا يصلون العتمة فيما بين ان
 يغيب الشفق الى ثلث الليل اخرجه البخاري والنسائي وقال جابر بن سمرة رضى الله
 عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل الصلوات نحو من صلواتكم وكان يؤم
 العتمة بعد صلواتكم شيئا اخرجه مسلم وكان ابن عباس يستحب تأخير العشاء ويقرأ وزلفا
 من الليل اخرجه سعيد بن منصور وابن جرير والبيهقي وابن مردويه وعن ابي سعيد
 الخدري رضى الله عنه قال صلى الله عليه وسلم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة العتمة فلم يخرج
 حتى مضى نحو من شطر الليل فقال خذوا مقاعدكم فقال ان الناس صلوا واخذوا مضاً
 جمعهم وانكم لن تزالوا في صلوة ما انتظرت الصلوة ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم لآخرت
 هذه الصلوة الى شطر الليل اخرجه ابوداود والنسائي وعن ابن عباس رضى الله عنهما
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امي جبرئيل عند البيت مرتين صلى بي الظهر حين
 زالت الشمس وكانت قدر الشراك وصلى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثله وصلى
 بي المغرب حين افطر الصائم وصلى بي العشاء حين غاب الشفق وصلى بي الفجر حين حرم
 الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان ظل كل شيء مثله وصلى
 بي العصر حين كان ظله مثليه وصلى بي المغرب حين افطر الصائم وصلى بي العشاء الى ثلث
 الليل وصلى بي الفجر فاسفر ثم التفت الى فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك

مطلب امامة جبرئيل
 عليه السلام

والوقت بين هذين الوقتين أخرجه عبد الرزاق وإبو داود والترمذي وابن حبان
والحاكم وعن جابر رضي الله عنه أن جبرئيل أتى النبي صلى الله عليه وسلم يعلمه موافقت
الصلوة فتقدم جبرئيل ورسول الله عليه الصلوة والسلام خلفه والناس خلف رسول الله عليه
السلام فصلى الظهر حين زالت الشمس وانه حين كان الظل مثل شخصه فصنع كما صنع
فتقدم جبرئيل ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس خلف رسول الله صلى الله عليه
وسلم فصلى العصر ثم انه حين وجبت الشمس فتقدم جبرئيل ورسول الله خلفه والناس
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى المغرب ثم انه حين غاب الشفق فتقدم جبرئيل
ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى
العشاء ثم انه حين انشق الفجر فتقدم جبرئيل ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى الغداة ثم انه في اليوم الثاني حين كان ظل
الرجل مثل شخصه فصنع كما صنع بالامس فصلى الظهر ثم انه حين كان ظل الرجل مثلى شخصه
فصنع كما صنع بالامس فصلى العصر ثم انه حين وجبت الشمس فصنع كما صنع بالامس فصلى
المغرب فتمنا ثم قمنا ثم قمنا فانه فصنع كما صنع بالامس فصلى العشاء ثم انه حين
امتد العجم واصبح والنجوم بادية مشتبكة فصنع كما صنع بالامس فصلى الغداة ثم قال
ما بين هاتين الصلوتين وقت أخرجه النسائي وفي رواية له ثم جاءه للعشاء حين ذهب
ثلث الليل الأول فقال قم فصل العشاء وفي أخرى له ثم صلى العشاء الى ثلث الليل ونصف
الليل شك احد رواه وفي رواية له قال احد رواه اري الى ثلث الليل وقالت عائشة
رضي الله عنها اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعشاء ليلة حتى ناداه عمر الصلوة نام
النساء والصبيان فخرج فقال ما ينتظر هامن اهل الارض احد غيركم قال ولا يصلى يومئذ
الا بالديعة وكانوا يصلون فيما بين ان يغيب الشفق الى ثلث الليل الأول زاد في رواية
وذلك قبل ان يفشو الاسلام وزاد في أخرى قال ابن شهاب وذكرني ان رسول الله صلى

مطلب في تأخير
العشاء

انزلت على الرجل
الحق عليه منه سلمه
الله

الله عليه وسلم قال وما كان لكم ان تُنْزروا رسول الله على الصلوة وذلك حين صاح عمر بن الخطاب اخرجوه البخاري ومسلم والنسائي وفي رواية لمسلم قالت اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل وحتى نام اهل المسجد ثم خرج فصلى فقال انه لو قتها لولا ان اشق على امتي وفي رواية لولا ان يشق على امتي وقال ابن عباس رضى الله عنهما اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالامشاء فخرج عمر رضى الله عنه فقال الصلوة يا رسول الله رقد النساء والصبيان فخرج ورأسه يقطر يقول لولا ان اشق على امتي او على الناس قال سفيان مرة على الناس لامرهم بالصلوة هذه الساعة اخرجهم البخاري ومسلم والنسائي وفي رواية لهم قلت لعطاء اى حين احب اليك ان اصلى العشاء التى يقولها الناس العتمة اماما واخلوا اقال سمعت ابن عباس رضى الله عنهما يقول اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة العشاء حتى رقد الناس واستيقظوا ورددوا واستيقظوا فقام عمر رضى الله عنه فقال الصلوة وزاد مسلم ثم قال قلت لعطاء كم ذكر لك اخرها النبى صلى الله عليه وسلم ليلتين قال لا ادرى قال عطاء فأحب ان اصلبها اماما واخلوا مؤخرة كما صليها النبى صلى الله عليه وسلم ليلتين قال فان شق عليك خلوا او على الناس وانت امامهم فصلها وسطا لا معجلة ولا مؤخرة وقال ابن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عنها ليلة يعنى صلوة العتمة واخرها حتى رقدنا فى المسجد ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم استيقظنا ثم خرج علينا النبى صلى الله عليه وسلم ثم قال ليس احد من اهل الارض الليلة ينتظر الصلوة غيركم وكان ابن عمر رضى الله عنه لا يبالي قدمها او اخرها اذا كان لا يخشى ان يغلبه النوم عن وقتها وقلما كان يرقد قبلها اخرج البخاري وفي رواية مكتنا ذات ليلة ننتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلوة العشاء الاخيرة فخرج الينا حين ذهب ثلث الليل لم يبعده فلاندرى اشيء شغل في اهله او غير ذلك فقال حين خرج انكم لنتنظرون صلوة ما

ينتظرها أهل دين غيركم ولولا أن يثقل على امتي لصليت بهم هذه الساعة ثم أمر المؤذن
 فأقام الصلوة وصلى أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وقال أنس رضي الله عنه نظرنا النبي
 صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى كان شطر الليل فبلغه فجاء فصلى بنا ثم خطبنا فقال ألا
 إن الناس قد صلوا ثم رقدوا وانكم لن تزالوا في صلوة ما انتظرتهم الصلوة أخرجه البخاري
 ومسلم والنسائي وقال أبو موسى كنت أنا وأصحابي الذين قدموا معي في السفينة نزلنا
 في بقيق بطحان ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة كان يتناوب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عند صلوة العشاء كل ليلة نفر منهم قال فوافينا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنا وأصحابي وله بعض الشغل في أمره حتى اعتم بالصلوة حتى انهار الليل ثم خرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ف صلى فلما قضى صلاته قال لمن حضره على رسلكم أعامكم
 وأبشروا إن من نعمة الله عليكم أنه ليس من الناس أحد يصلي هذه الساعة غيركم أو قال
 ما صلى هذه الصلوة غيركم لأنني أرى أي الكلماتين قال فرجعنا فرحين بما سمعنا من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أخرجه الشيخان وعن معاذ بن جبل قال بقينا ننتظر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقد تأخر لصلوة العتمة حتى ظن الطمان أنه ليس بخارج ويقول القائل منافد
 صلى وأنا لك ذلك إذ خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا له كما قالوا فقال اعتصموا
 بهذه الصلوة فإنكم قد فضلتم بها على سائر الأمم لم يصلها أمة قبلكم أخرجه أبو داود
 وأخرج مالك في الموطأ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى عماله إن أهم
 أموركم عندي الصلوة من حفظها وحافظ عليها أحفظ دينه ومن ضيعها فهو لما سويها اضيع ثم
 كتب أن صلوا الظهر إن كان الفجر ذراعا إلى أن يكون ظل أحدكم مثله والعصر والشمس
 مرتفعة بيضاء نقية قدر ما يسير الراكب فرسخين أو ثلاثة قبل مغيب الشمس والمغرب إذا
 غابت الشمس والعشاء إذا غاب الشفق إلى ثلث الليل فمن نام فلا نامت عينه فمن نام فلا
 نامت عينه والصبح والنجوم بادئة مشتبكة وفي شرح الآثار للطحاوي حدثنا أبو بكر قال

مطلب صلوة العشاء
 لم يصلها أمة قبلنا

حدثنا ابو احمد قال حدثنا سفيان الثوري عن حبيب بن ابي ثابت وحدثنا حسين بن نصر
قال حدثنا ابو نعيم قال حدثنا سفيان الثوري عن حبيب بن ابي ثابت عن نافع بن جبير
قال كتب عمر الى ابي موسى وصل العشاء اى الليل شئت ولا تغفلها وفي رواية له وللنساء
عن ابي هريرة رضى الله عنه انه قال في العشاء الاخرة صليها في اليوم الاخير حين ذهب
ساعة من الليل وفي رواية له في حديث الامامة عن جابر بن عبد الله في اليوم الاول صلى
العشاء قبل غيبوبة الشفق قال حدثنا ابن ابي داود قال حدثنا حامد بن يحيى قال حدثنا
عبد الله بن الحرث قال حدثنا ثور بن يزيد عن سليمان بن موسى عن عطاء بن ابي
رباح عن جابر بن عبد الله قال سأل رجل نبى الله صلى الله عليه وسلم عن وقت الصلوة
فقال صل معى صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين طلع الفجر ثم صلى الظهر حين
زاعت الشمس ثم صلى العصر حين كان فى الانسان مثله ثم صلى المغرب حين وجبت
الشمس ثم صلى العشاء قبل غيبوبة الشفق ثم صلى الصبح فاسفر وقال حدثنا ابن ابي
داود قال حدثنا الفضل بن موسى السينانى قال حدثنا محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي
هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا جبرئيل يعلم امر دينكم
ثم ذكر مثله غير انه قال في العشاء الاخرة صليها في اليوم الثانى حين ذهبت ساعة من
الليل هذا واعلم ان الصحابة والتابعين وائمة الفقهاء والمحدثين رضوان الله عليهم
اجمعين قد فسر واقله تعالى حافظوا على الصلوات بالمكنوبات الخمس وجملتها من فسرهما
بالصلوات الخمس فيما بلغنى على طريق الوجادة باسانيده التى تضمنها كتب
التفسير ومجامع الاخبار ودواوين السنة والاثار تسع واربعون شخصا من الصحابة
واختلفت المذاهب في الصلوة الوسطى فالجمهور على انها صلوة العصر وهو مذهب على
بن ابي طالب رضى الله عنه اخرجه احمد واصحاب الكتب الستة وغيرهم عنه وعبد الله
بن مسعود رضى الله عنه اخرجه مسلم والترمذى وابوداود وابن حبان وابي هريرة رضى

مطلب صلى العشاء
قبل غيبوبة الشفق

بكسر السين المهملة
وسكون الباء تنحها
نقطنان وبالنون قبل
الاخرى وبالفاء نون
قريبة سينان من فري
جامع الاصول لابن الاثير
رحمه الله منسوبة الى

مطلب في الصلوة
الوسطى

الله عنه اخرجه الطحاوى وغيره قَالَ حَدَّثَنَا اسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غُثَمَانَ
 بْنِ خَيْثَمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ لَبْنَةَ الطَّائِفِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَاهُ رِيَّةً عَنِ الصَّلَاةِ الْوَسْطَى فَقَالَ
 سَاقِرَاءُ عَلِيكَ الْقُرْآنَ حَتَّى تَعْرِفَهَا لَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ
 الشَّمْسِ الظُّهْرَ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ الْمَغْرِبِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ الْعَتَمَةُ
 وَيَقُولُ إِنْ قَرَأَ الْفَجْرَ كَانَ شَهِودًا ثُمَّ قَالَ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى هِيَ الْعَصْرُ
 هِيَ الْعَصْرُ وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ وَأَبِي بَنْ
 دَجِبٍ وَأَبِي كَثُومٍ الدَّوسِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَبْنِ الْعَاصِ وَسُومَةَ بْنِ جُنْدَبٍ وَأَبِي مَالِكٍ
 الْأَشْعَرِيِّ وَالْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَحَنْصَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ وَالصَّبَّاحِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي
 عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَبِهَذَا قَالَ عُبَيْدَةُ وَأَبُو إِسْحَاقٍ وَزُرَّيْنُ حَبِيشٍ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ
 سُرَيْنَ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَقَتَادَةُ وَالضَّحَّاكُ وَالْكَلْبِيُّ وَمُقَاتِلٌ وَعُبَيْدُ بْنُ مَرْيَمَ وَأُمُّ حَبِيبٍ
 بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَغَيْرُهُمْ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ وَأَمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُخْتَارُ بْنُ
 حَبِيبٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَأَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ الْأَثَارِ عَنْ طَرِيقٍ بِإِسْنَادِهِ إِلَى جَمَاعَةٍ
 مِنَ الصَّحَابَةِ وَكِبَارِ التَّابِعِينَ ثُمَّ قَالَ فِيهِ أَثَرٌ قَدْ تَوَاتَرَتْ وَجَاءَتْ مِثْلًا صَحِيحًا عَنْ رَسُولِ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الصَّلَاةَ الْوَسْطَى هِيَ الْعَصْرُ وَقَدْ قَالَ بِذَلِكَ جَمَلَةٌ مِنْ أَصْحَابِ
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ إِضَافًا قَالَ قَائِلٌ وَلَمْ يَسْمَعْ الصَّلَاةَ الْوَسْطَى
 صَلَاةَ الْعَصْرِ قِيلَ لَهُ قَدْ قَالَ النَّاسُ فِيهَا قَوْلَيْنِ فَقَالَ قَوْمٌ سَمِعَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ ابْنُ صَلَوَتَيْنِ
 مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَصَلَوَتَيْنِ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ وَقَالَ آخَرُونَ فِي ذَلِكَ مَا حَدَّثَنِي بِهِ الْقَاسِمُ بْنُ
 جَعْفَرٍ قَالَ سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ حَكِيمٍ الْكُفَّيَّ يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ
 بْنِ عَائِشَةَ يَقُولُ إِنْ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا نَبِيٌّ عَلَيْهِ عِنْدَ الْفَجْرِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ فَصَارَتْ الصُّبْحُ
 وَقَرَّبَ إِسْحَاقُ لِلذَّبْحِ عِنْدَ الظُّهْرِ فَصَلَّى إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرْبَعًا فَصَارَتْ الظُّهْرُ وَبُعِثَ
 عَزِيزُ فْقِيلَ لَهُ كَمْ لَبِثْتَ فَقَالَ يَوْمًا فَرَى الشَّمْسُ فَقَالَ أَوْ بَعْضُ يَوْمٍ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ

وقد غفر لعزير وغفر لداود عليه السلام عند المغرب فقام فصلى اربع ركعات فجهد
فجلس في الثالثة فصارت المغرب ثلاثا واول من صلى العشاء الاخرة نبينا صلى الله
عليه وسلم وعليهم اجمعين فلذلك قالوا الصلوة الوسطى صلوة العصر فهذا عندنا معنى
صحيح ولأن اول الصلوة كانت الصبح وآخرها العشاء الاخرة فالوسطى فيما بين الاول
والاخر هي العصر فلذلك قلنا ان الصلوة الوسطى صلوة العصر وهذا قول ابي حنيفة
وابي يوسف ومحمد رحمهم الله انتهى وذهب جماعة الى انها الصبح وحكاها في الموطاء بلاغا
عن علي وابن عباس وآخرجه ابن جرير عن ابن عباس وابي موسى الاشعري وجابر
بن عبد الله وابي العالية وعبد الله بن شداد وحكاها ابن ابي حاتم عن ابن عمر وابي
امامة وانس وابي العالية وعبيد بن عمير وعطاء ومجاهد وجابر بن زيد وعكرمة
والربيع بن انس ونقله الديلميات عن عمرو ومعاذ وابن عباس وابن عمر وعائشة
وابي موسى وجابر بن زيد وانس وابي الشعثاء وطاوس وعطاء وعكرمة ومجاهد وهو
مذهب مالك والشافعي رحمهم الله ومنهم من قال هي وسطى باعتبار انها لا تقصر وهي
بين صلوتين رباعيتين ومقصورتين الوتر والمغرب وقيل الظهر اخرجه ابو داود
الطيالسي في مسنده واحمد بن حنبل وابو داود السجستاني في سننه وابن جرير
بطرق عن زيد بن ثابت رضي الله عنه وروى عن ابن عمر وابي سعيد وعائشة وابي
حنيفة وهو قول عروة بن الزبير وعبد الله بن شداد وغيرهم وقيل المغرب اخرجه ابن
جرير عن قبيصة بن ذؤيب وقنادة وآخرجه ابن ابي حاتم عن ابن عباس وقيل العشاء
الاخرة واختاره علي بن احمد الواحدي في تفسيره وقيل هي واحدة من الخمس لا بعينها
ونقل عن زيد بن ثابت وحكى عن ابن المسيب وشريح القاضي ونافع مولى ابن عمر
والربيع بن خيثم واختاره ابو المعالي الجويني في نهايته وقيل بل هي مجموع الصلوات
الخمس رواه ابن ابي حاتم عن ابن عمر واختاره الحافظ ابو عمرو بن عبد البر من حفاظ

الاندلس وفقهاء المالكية وتحصل الاقوال الاجماع على ان المراد من الصلوات هي الخمس وتواتر النقل عنه عليه السلام وكلها موجودة باسانيدها في دواوين السنن ولا ينزل شئ من احادها عن درجة الحسن فهو ينتهض وجهها لما اختاره ابن عبد البر رحمه الله وقالوا في تفسير قوله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات انها الصلوات الخمس وهو قول الخلفاء الراشدين وابن مسعود وابن عباس وسعد بن ابى وقاص وابى عبيدة بن الجراح وابى سعيد الخدرى وابى ايوب الانصارى وابى موسى الاشعري ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر وانس بن مالك واثلة بن الاسقع وابى امامة وابى الدرداء وابى مالك الاشعري وابى اليسر الانصارى وسلمان الفارسي وبريد وابى هريرة والحسن البصري وعطاء وابراهيم النخعي ومجاهد ويحيى بن جعدة وسليمان التيمي ومحمد بن نصر وغيرهم قد روى عنهم باسانيد متصلة اليهم في دواوين السنن ومجامع الآثار من الصحيحين والسنن الاربعة وغيرها من المسانيد المعتبرة ومن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء بخصوصها او في ضمن وجوب خمس صلوات في كل يوم وليلة من الصحابة في احاديث تضمنها هذا الكتاب قد وافى عددهم خمسين شخصا وكلها مخرجة باسانيدها في الصحيحين او السنن الاربعة او موطاء مالك او آثار الطحاوي او غيرها من المسانيد المشهورة واما مطلق الاحاديث الواردة في الصلوة فمالم يصل اليها بطريقه او وصل ولم يصرح فيها بالعشاء ولا بالخمس فلا يخصى عدد رجالها الا الله تعالى والآيات بين متواتر ومشهور واحاد صحيحة الاسناد او حسان تصالح للاعتقاد وقد تضمنها كتب صنفها كبار العلماء قد عرف حالهم في العدالة والثقة في الرواية ونباهة الفهم والدراية وكمال المهارة في علم الاخبار وفن الآثار وسعة الحفظ وكثرة السماع وحسن الضبط وفرط الاطلاع ووفور المبضاغة في هذا الشأن وبلوغ الدرجة القصوى من التحقيق والاتقان وتواتر عنهم تلك الكتب في الامصار وانتشرت نسخها في الاقطار وتلقيها علماء الامة بالقبول

مطلب في آية ان
الحسنات يذهبن
السيئات

عن اخرهم واكبروا في تحصيلها على مناخرهم وبذلوا جهدهم في روايتها ودراية ما فيها
بحثا وقراءة وشرحا ودراسة من لدن عنفها اربابها والفها اصحابها عصرًا بعد عصر الى زماننا
هذا منذ الف سنة او ما يقارب منها فيكون ما يوجد في واحد منها من رواية حديث
او نقل اثر او حكاية خبر بمنزلة المسموع من في صاحبها بلا واسطة في الاستفاضة وافادة
اليقين والمتانة ولا يحتاج مثله الى اسناد ومن اعلى درجات الوجدادة التي هي طريقة
مسلوكة في الرواية يسلكها وعاء الشريعة وامناء الملة الحنيفة وقد نص المحققون من
ائمة المذاهب من المتأخرين على وجوب العمل بما يوثق من الوجدادة وحكوه عن
كثيرين من المتقدمين وقد سبق ما يدل على ذلك المدعى من حديث الرسول عليه
السلام ولأن توقيف العمل على الرواية بشروطها يوجب انسداد باب العمل بالسنة
على هذه القرون المتأخرة هذا والله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل وآين
من هذه الروايات المتقنة المحكمة ما يدور بين ابناء الزمان من المقالات الواهية
الركيكة التراكيب المسخيفة السياقات الملتقطة من تصانيف ساقطة صنفها المجاهيل
الاحداث وضعاف القرون الاخرى قد اشتريت في زقاق قسطنطينية واسواق الهند
اورسناق بخاروا الى الله المشتكى من وقوعى في زمان اضمى فيه الهم قصار والجهلة عصبه
نصارا لا يرد فكرهم براد ولا يؤل نظرهم الى اعتقاد وهن يضلل الله فماله من هاد والله
يهدى من يشاء الى صراط مستقيم تدبيل اعام ان جواز الجمع بين الصلواتين مع عدم لزومه
علينا واضرابه من العجتهات وآن ترجع عدمه عليه عند ابي حنيفة واصحابه الاجلة
رحمة الله عليهم لدليل لاح لهم وحجة قامت عند هم صرفا لما يقابله عن ظاهره بضرورة
التأويل وحملاله على ما ثبت عندنا بدليله ثبوتنا صحيحا من حيث الرواية والدراية
ما يفيد الاحاديث الصحيحة الظاهرة المحكمة لكنه بدليل ظنى وبمدخل من الرأى
فلا يرفض بانحفاظة عليهما ما هو قطعى الثبوت والدلالة وقد حمل الامام ابو جعفر

مطلب في التأويل

الطحاوي رحمه الله حديث جابر بن عبد الله انه صلى العشاء الاخرة قبل غيبوبة
الشفق على البياض وحمل حديث الجمع بين الصلوتين على انه جمعهما بتأخير الاولى
وتعجيل الثانية حيث قال يحتمل ان يكون جمع بينهما في وقت احدهما ويحتمل ان يكون
صلى كل واحدة منهما في وقتها كما طعن جابر بن زيد وروى ذلك عن ابن عباس وعمر و
بن دينار من بعده قال حدثنا اسماعيل بن يحيى قال حدثنا محمد بن ادريس قال
اخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا عمرو بن دينار قال اخبرنا جابر بن زيد انه سمع
ابن عباس يقول صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ثمانى جمعا وسبعاء جمعا
قلت لابي الشعثاء اطعمه اخر الظهر وعجل العصر واخر المغرب وعجل العشاء قال وانا
اطن ذلك قال ولا يقوم الحجة مع الاحتمال وقد وردت احاديث تدل على ان لكل صلوة
وقتها على حدة والرواية في صحيح البخاري ومسلم وآثار الطحاوي وغيرها عن طرف
والله يقول الحق وهو يئولى الصالحين **المطلب الرابع** وهو الماحوظ اولا والمقصود
بالذات من بين المباحث المسوقة في الكتاب والمنظور الاولى بالانبات فاقول قد
ثبت فرضية كل واحدة من الصلوات الخمس بالكتاب والسنة واجماع الامة على كل واحد
من المكلفين من غير اختصاص باهل قطر دون فطر وحصرها على عصر دون عصر وكل
واحدة منها على قدم سواء في عموم الفرضية وشمول الوجوب ودخولها تحت كليات
الدلائل القطعية وعمومات البراهين اليقينية اما اجمالا فلان فرضية الصلوات وكونها
خمس في كل يوم وليلة موقفاً محمداً وداوياً موقفاً معيناً واصاف مبيّنة متواترة كتواتر القرآن
وآياته ليس بدون تواتر وجود ابي حنيفة رضى الله عنه وبغداد وغير ذلك من مشاهير
الرجال والبلاد وبمنزلة البديهي والضروري الاولى في نظر المؤمنين بالاسلام
بل ثبت ذلك من الدين تواتر بلا شبهة بالنظر الى اهالى سائر الاديان غير انهم لما لم
يؤمنوا بالنبي عليه الصلوة والسلام ولم يصدقوا برسالته لم يعملوا بها ولم يعترفوا بوجوبها

المطلب الرابع

لا لان ذلك لم يثبت عند اولئك وعن هذا الجموعا على تكفير من انكر واحدة منها
 وتفسير من تساهل عن ادائها واطبقوا على ايرادها مثالا للحكم الثابت بالاجماع
 القطعي الذي يصحبه النقل المتواتر اليقيني واما تفصيلا فلان قوله تعالى اقيموا الصلوة
 ونحوه يدل على وجوب اقامتها مع المحافظة على اوصافها المتلقات من جهة الشارع
 المعينة بالوحي وكيفياتها المبيّنة في فعل الرسول وسنة النبي وحفظها من ان يقع زيغ في
 فرايضها ومواجبها وسننها وآدابها من غير تعرض لكميانتها وكيفياتها ولا تعيين لاوقاتها
 واعداد ركعاتها ثم قوله تعالى حافظوا على الصلوات تدل على انها ليست باقل من
 الثلاث وانها وارادة على التوالي والتعاقب ومتوجهة اليها على الزماور والتناوب وقوله
 سبحانه والصلوة الوسطى يدل على انها مشتملة على عدد متصف بكونه وسطا وحدا فاعلا
 بين العدين فيها سواء كان عطفه للتأكيد او للتشريف فلا تكون الا على عدد وتر هو
 الخمس وذلك لان المعنى الظاهر السابق الى الفهم المتبادر من الوسطى هو كونها وسطى
 بين الصلوات من حيث العدد وكل ما اورده ارباب الافوال في تعيين المراد منها من
 الدليل على مذهبه الذي قلده واثبت رأيه الذي خمره وترجيحه على غيره مطرد في
 انها المنتوسطة من بين الصلوات الخمس المتصفة بكونها على عدد هو وسط بالنسبة الى
 طرفيه غير انها خصت بالذكر لكونها افضل ومن فسر بقوله الفضلى قصد تضمين الكلام
 نوعا من البديع وأثر طريقة حسن التعليل بابداء وجه تخصيص الوسطى بالذكر فانه
 يتوجه النفس الى طلب علة ذلك بعد ما تناولها قوله الصلوات فكانه قال خصت الوسطى
 بالذكر لانها الفضلى ونظير ذلك قول الشاعر (شعر) فدتك نفوس الحاسدين فانها *
 معذبة في حضرة ومغيب * وفي تعب من يحسد الشمس ضوءها * ويجهدان يأتى لها
 بضرب * وقوله جل ذكره ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا يدل على كونها
 فرضا موقتا محدودا لا يجوز اهمالها واضاعتها ولا يسوغ اخراجها عن اوقاتها حتى

يصح للإنسان أن يأتي بها جبا له كيف ما اتفق وفي أي وقت شاء ثم قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون الآية يدل على توزيعها إلى تلك الأوقات المعروفة في الدين ضرورة من الغدوة والظهيرة والعشية والمساء وقوله تعالى اقم الصلوة طر في النهار وزلفا من الليل وقوله وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ومن آتاء الليل فسبح وأطراف النهار وقوله وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه وأدبار السجود فالصلوة في طر في النهار الفجر والمغرب وفي زلف الليل العشاء فيكون بيانها لما أجمله في قوله حين تمسون وما بعده بيان لما فيه وفي قوله حين تصبحون وعشيا ثم قوله اقم الصلوة أدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا مع قوله حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوله ومن بعد صلوة العشاء نص صريح في المراد ظاهر في المقصود واضح المفاد أو بمنزلة ذلك فإن المراد من الصلوة أدلوك الشمس إلى غسق الليل الظهر والمغرب ومن الصلوة الوسطى العصر على ما سبق من احتجاج أبي هريرة رضي الله عنه وغيره وأعطاه البيان الوافي والحجة الباهرة وهذه الآيات كلها تدل على فرضية الصلوات الخمس المعروفة المبينة المفصلة من جهة الشارع قولاً وفعلًا فإنها نص صريح فيها وظاهرة في تعلفها بالآوقات وأن كانت مجملة في نفسها من حيث الكميات والكيفيات وأعداد الركعات فتدل على افتراض ما هو المعروف فيها من الصلوات فما وقع فيه الاجمال ما يضاف إليه من الشرايط والأركان وغير ذلك يتفاوت في القطعية والظنية بتفاوت ما يلحقه من البيان ويتقدر في هاتين الحالتين بقدره حيث ما كان فإن قيل قد حمل التسبيح على ظاهره والأمر بإيقاعه والآيتان به في هذه الأوقات وأدبار الصلوات وعلى التهجد والنوافل بعد المكتوبات ولو سلم أن المراد الفرائض فلا دلالة فيها على خصوص العشاء والعهد تخرج عنها بالمغرب وحدها فإين القطع في هذه الآيات مع قيام تلك الاحتمالات قلت ذاك الحمل إنما هو بالنظر إلى نفس النظم

مع قطع النظر عن كونها معهوداً عند خطاب الشارع ودلالة الدليل على ما هو المراد منها في الواقع ثم أن الأجماع قد انعقد على أن التسبيح فيها والنوافل ليس بواجب قط فيتعين هذه الصلوات المعروفة في الدين المعهودة عند المخاطبين مرادة مقصودة من الآيات فإن الأمر حقيقة في الوجوب لا يجوز صرفه عنها من غير ضرورة تدعو إليه فيثبت بها فرضية تلك الصلوات على أن قوله تعالى ومن بعد صلوة العشاء نص صريح في فرضيتها على كل مومنين ومومنة مرة في كل يوم وليلة اذ هو عام بعموم المخاطبين في قوله يا أيها الذين آمنوا كعموم الأزواج بعموم الذين يتوفون في آية التربص من سورة البقرة وفي التفسير ثلاث عورات لكم ثلاث مرات في اليوم والليلة والمعنى في كل يوم وليلة نظراً إلى عموم الموصول فهي حكم بعموم المكلفين في كل زمان وكل مكان لأن الخطاب بعموم الموجودين وقت النزول ولمن سيوجد لما تواتر من دينه عليه السلام أن مقتضى خطابه وموجب احكامه شامل لهما ماض إلى قيام الساعة الاخصه الدليل واستثناؤه للحجة فلما كانت الآية مسوقة لا يجاب الاستينان للمختم والزمن لم يلبغوا الحلم في الاوقات الثلاثة كانت عبارة فيه اشارة في فرضية صلوات الفجر والعشاء في كل يوم وليلة لكل مومنين ومومنة والاشارة كالعبرة في افادتها القطع واليقين البتة وأما السنة المتواترة المعنى فالاحاديث المسرودة في هذا الكتاب وغيرها صريحة في المراد قطعية المفاد وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواتراً من أفعاله وأقواله تفصيل هذه الصلوات وما اختص به كل واحد منها من الأحوال والأوقات على ما عليه عمل أهل الإسلام بما تلقوه خلفاً عن سلفي وقرناً بعد قرن والمذكور من عدد روايتها في هذه المجموعة خمسون شخصاً من الصحابة وآية أن الحسنات يذهبن السيئات كما أنها متواترة في نفسها لكونها آية من القرآن كذلك متواترة المعنى في إعطاء المراد منها يعطى ذلك الرجوع إلى دواوين السنة ومجامع الآثار والتفتيش عن أسباب النزول وموارد الأخبار وأما الأجماع فإنه

قد اجمع السلف الصالحون من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء والمحدثين وعلماء الامة كلهم اجمعين بل اتفق الامة عن آخرهم ذواهم وعوامهم المتقدمون منهم والمتأخرون وكل فرقة اهل الحق منهم والمبطلون على فرضية تلك الصلوات الخمس واطبقوا على ان المنكر لو احدى منها كافر بالاتفاق وذكر وافي غير واحد من كتبهم ان الرتبة الاولى من الاجماع الذي يكفر جاحده بالاجماع هو الذي يصحبه النقل المتواتر من الكتاب والسنة ومثله بهذه الصلوات الخمس وبالجمله ان فرضيتها على جميع الامة وثبوت وجودها على العموم بالادلة القطعية والبراهين اليقينية مما لا مساع للارتياح فيها لاحد فانها اظهر من الشمس واين من الامس لانمس الحاجة الى تفصيل الامر فيها وبسط الكلام في بيانها بيد ان ابناء الزمان قد اهلوا الاصول وفات عنهم قواعد المعقول والمنقول ووقعوا في ريب المنون ولم يميزوا ما هو القطعي عن المظنون ولا الحق المبين عن المختلف المبين وفرحوا بها عندهم من الاوهام فشغلهم ذلك عما وراءهم وحملهم على الانكار بما عداه فلا جرم فصلنا المقام واسبقنا فيه الكلام نصحا للامة وتحذيرا لهم عن العقيدة الغثّة والرؤية الرثّة وتخليصا عن الوقوع في تلك الورطة وعلى الله التكلان انه خير من اعان واعلم ان كل واحدة من هذه الادلة حجة قاطعة وبينه واضحة في المراد باهرة المفاد ففرضية الصلوات الخمس على العموم والاطلاق على المكلفين من الامة في الآفاق من غير تقييد بعصر دون عصر ولا حصر لاهل قطر دون قطر موزعة على اوقاتها المعروفة في الدين ضرورة من غدوة وظهيرة وعشية ومساء وزلفة مما لا يسوغ الريب فيه لدى حجر ومسكة وانما شئ شرذمة قليلة من لحدّات الامة واخلاف المتفقهة وزعموا ان العشاء ساقطة عن سكان بعض الاقطار في عدة ايام من السنة ينتهي اقتصار لمباليها الى غاية لا يغيب الشفق فيها توهما منهم ان وجود الوقت الذي هو سبب لوجوب الصلوة وطرف لها وشرط لتحقيقها يتموقف على غيبوبة الشفق

وهو زعم سقط وتوهم لا مساع له قط وذلك لأن سببية الوقت غير مسلمة بل غير صحيحة لأن
 أدنى مراتب السبب أن يكون ملائماً للسبب وهو منتف بين الصلوة والوقت قطعاً ولأن
 السبب لا يجوز أن يكون كل الوقت لوجوب الصلوة لمن صار أهلاً لها في آخر الوقت ولا البعض
 المعين منه لصحة الأداء ممن أقامها في غير ذلك الجزء المعين ولا الغير المعين مطلقاً لعدم
 وجوب أدائها ولا قضائها ولا القدية عنها على من اعترضه عدم الأهلية في آخر الوقت من
 موت أو جنون مطبق أو حيض أو نفاس ولا الجزء المقارن للأداء لوجوب قضائها على المساهل
 الذي لم يشرع فيها قط بل تعطل في الوقت كله مع أن الجزء المقارن ليس له تقدم على
 الصلوة أصلاً فكيف يكون سبباً موجباً لها ومؤدياً إليها فإن قيل يجوز أن يكون السبب
 في القضاء هو كل الوقت أو الأخير قلت لا يجوز أن يكون كل الوقت لوجوب القضاء على من
 وجد آخر الوقت فقط ولم يؤد فيه ولا الجزء الأخير لوجوب القضاء على من اغنى عليه في آخر
 الوقت على أن جعل الجزء المقارن سبباً للأداء وكل الوقت أو أخبره في حق القضاء غير
 مستقيم فإنه منافي لما تقرر عندهم أن سبب القضاء هو سبب الأداء واللاما كان القضاء
 قضاءً لما فات لعدم ارتباطه به حينئذ بل أداءاً لما وجب بسبب آخر وبالجمله جعل الوقت
 سبباً للعبادة بما هو وقت غير معقول وما ذكرنا في الاستدلال عليه فضول لا ير نضيه
 الفحول وقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس إنما يدل على السببية أن لو كان اللام
 للعليل وهو في حيز المنع فإن اللام الجارة ترد على معان فقد جعلها في القاموس على
 اثنين وعشرين معنى وجعلها في هذه الآية موافقة لمعنى بعد وجعلها البيضاء للتعقيب
 وقال مثلها في ثلاث خلون وقال في القاموس وبمعنى عند كتمته الخمس خلون وتسمى
 لام التار يخ وقال ابن الهمام رحمه الله وهو استعمال محقق في اللغة يقال في التاريخ باجماع
 أهل العربية خرج لثلاث بقين ونحوه وعلى ذلك قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وهو
 المفهوم من قوله عليه السلام في حديث جابر لأبي بكر رضي الله عنهم هذا حين دلكت

مطلب اللام الجارة
 ترد على معان

الشمس ثم لا شك ان الوقت متحقق في حق من هو ليس باهل للملاوة لاشتماله على احواله مع عدم الوجوب عليه فينقذ من ذلك ان السبب امر وراء الوقت فقد ذهب الفقهاء المتقدمون والعلماء المحققون من مشايخنا الى ان سبب وجوب العبادات تنالي نعم الله تعالى وتواتر انعامه واحسانه اليها في كل وقت ومن كل وجه وعلى كل حال فانه سبحانه اسدى لعباده من انواع البر والنعم واصناف الفضل والكرم ما يعجز العقول عن عدّه والاحصاء عن الوصول الى حده كما قال جل ذكره وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها فواجب سبحانه عليهم العبادات بعد اتيانهم بما يجب تقديمه من الايمان والاقرار بالصانع القادر المختار شكراً لما منحهم من باهر نعمه وغمد هم بغضيه فضله ووافر كرمه ليفوزوا بجواره وينقذوا من ناره يدل على ذلك قوله تعالى خالف كل شئ فاعبدوه وقوله سبحانه يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون الذي جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء وانزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم وقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء وقوله تعالى وخلق لكم ما في الارض جميعا الى غير ذلك من الايات والاحاديث لا يقال فكيف لا يجب الصلوة على هؤلاء الجماعة مع وجود السبب في حقهم وهو النعم المتوالية لانا نقول من جملة السبب في حقهم نعمة العقل والطهارة بحكم الشرع وهي غير موجودة فيهم ثم النعم لما كانت غير داخلية تحت الضبط والاحصاء والوقت ظرفا لحدوثها اذ يرت الصلوات معه ووزعت على اوقاتها تيسيرا للعباد واقامة للنظر في مقام المظروف وهو مراد من قال ان الوقت سبب لها مناسبة لما هو للحال الى المحل على طريق المجاز العقلي كقولك سار الراكب وسال الوادي وليس المراد انه سبب حقيقة فصار ذلك سببا لحاض اقدام الآخرين والله خير حافظا وهو ارحم الراحمين ثم ان الوقت مقدار محدد ومن زمان غير محدد وهو

امر بديهي الاثنيان كان خفي اللمية وقد ثبت في محله ان حقيقته مغفلة حركة
 الفلك الاعظم على ما صرح به القاضي الامام ابو زيد الدبوسي رحمه الله في كتابه
 المسمى بالامد الاقصى وغيره من الاثمة العظام والاجلة الاعلام وهو ان كان مبنياً
 على الاصول الفلسفية والقواعد الحكمية فالقول به لا ينافي الاحكام الدينية والامر
 البرهاني لا ينكره الاجلاف اهل الكلام واتباعهم الاعتماد مع انه لا حاجة لنا الى اثبات
 ذلك في هذا المقام فان الزمان انما هو مقدار متجدد غير قار فلنجد له ما شئت وسمه به
 وليكن ما كان لا يدخل في حقيقة شيء من الالوان من الحمرة والصفرة والبياض ولا الطلوع
 والزوال والعشى والغروب ولا يتوقف على وجودها وانما هي اعلام معرفات
 لمضى الزمان وانقضاء المقدار المعين من الاوقات يتعرف بها حضور الاوقات التي
 جعلت بحكم الشرع مدار الاداء الصلوات ووجوبها لا ينتفى بانتفائها وانتفاء الاعلام
 المعرفة بها ونظير ذلك الممرع في البريد فان السبب الموجب للاجر في ذلك عليه هو ما
 يناله من المنافع ومرافق السير التي يستفيد بها من جهة المكارى شيئاً فشيئاً ويتوسل
 بها الى وصول مقاصده وحصول مرافده على فراغة بال ورفاهة حال في ضمانه صاحب
 البريد وقيامه بمؤن الطريق وكفاله بكل ما يلزمه في قطع المسافة مما يخفى به التعب
 والمشقة وبالجملة بكل ما يحتاج اليه ويتموقف مرافق السفر عليه بتهيئة القيم به
 الحاذق بتسوية اسبابه من محالته ونشيط خياله وربطها على الاسلوب المرضي وضبطها
 في الجري على النحو المقضى وسوقها على وفق الحاجة سوفا ملايما لمقتضى الحالة
 ونحو ذلك ومع هذا اذير الاجر مع المسافة مضافا اليها ومقدرا بقدرها في القلة والكثرة
 وجعل النصب والعهد المنصوبه على القارعة اعلاماً معرفة لمقادير المسافات بحسب
 الفراسخ والاميال وعبارة لموازنة الاجور والاعمال فهل ترى المساغ للمكثري ان
 يناقش صاحب البريد وينازعه في تنقيص الاجر بمجرد انحاء بعض الاعلام كسقوط

مطلب نظير سببية
 نعم الله تعالى للمصلحة

العدد وذهاب الأرقام بانه لم يتحقق بعض المسافة فهل يمكن ان ينقص المسافة ويقصر السبيل او هل يصح ان يستنقص العمل ويحط في الاجر بهذا التعليل العليل كلا ان الصلوات على هذا المنوال سبب وجوبها النعم المتواردة على التوال ولكنهما كانت غير منضبطة ولا داخله تحت الاحصاء اذ يرت الصلوات مع الاوقات وجعل الطلوع والزوال والغروب والغيبوبة واما لها علامات لوجودها معرفة لها يتمكن بها العامة والخاصة من العلم بحضور الاوقات المعينة للصلوات بخلاف الالات الرصدية والبنكلمات المعرفة بالساعات فانها وان كانت معرفة لانقضاء الزمان وحضور الاوقات الا انها لا تنبئ في كل موضع ولا يتمكن من المعرفة بها كل احد وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم جئتمكم بالسحرة السهلة البيضاء ولذلك لم تعتبر في دخول رمضان والخروج عنه لانها باطلة هذا ثم لو سلم ان الوقت سبب الوجوب مع عدم مساعده فانما ينتفى وجوب الصلوة بانتفاءه لا بانتفاء علاماته المفارقة من غيبوبة الشفق وغيرها والذي ثبت من الاوقات بالادلة القطعية حين المساء والصباح ودلوك الشمس وعشية النهار وزلفة الليل ولا نسلم انتفاءه بانتفاء تلك العلامات ثم حديث امامه جبرئيل عليه السلام وغيره مما ذكر فيه غيبوبة الشفق في بيان وقت صلاة العشاء والمغرب لا تدل اصلا على اشتراط غيبوبته لخروج وقت المغرب ودخول وقت العشاء لان قوله عليه الصلوة والسلام حين غاب الشفق وان احتمل بالنظر الى نفس اللفظ امرين أحدهما تقدير المدة المعينة وقتا لصلوة المغرب بالمدة الفاصلة بين غروب الشمس وغيبوبة الشفق في البلاد التي كانوا فيها من غير ان يكون تحقق العلامة شرط لخروج وقت المغرب ودخول وقت العشاء بل يكون الشرط تحقق المدة الفاصلة فقط سواء تحقق العلامة اولا وثانيهما اعتبار غيبة الشفق شرط لخروج الوقت ودخوله لكن بالنظر الى تمام الحديث في هذه الرواية والى الادلة الخارجة يضمحل هذا الاحتمال المرجوح بالكليّة ويتعين الشق الاول مراداً منه أما ولا فلان في نظائره لم

يعتبر العلامات المذكورة شرطاً لدخول وقت وخروج وقت مثلاً صيرورة ظل كل شئ مثله
او مثليه ليست بشرط لخروج وقت الظهر ودخول وقت العصر لعدم تحقق ذلك في غيم
الهواء ويوم السحاب فان الظل هو الضوء الثاني المنحدر من الضوء الاول في الجو وهو
غير متحقق اصلاً في مثل هذا اليوم قطعاً وانما المراد منه تعيين وقت صلاة الظهر وتقديره
بالمدة الفاصلة بين زوال الشمس وبين صيرورة الظل كذلك في الايام التي يوجد فيها
الاطلال ويعرف بمقاديرها وكيف لا فانه ربما يكون ظل الشئ مثله ومثليه حين الزوال
في الاقطار الكثيرة العرض البعيدة عن الميل الكلى اترى انه يسقط عن سكانها علوة
الظهر او لا يكفى اهلها بها فان قلت المراد ماسوى في الزوال قلت هذا غير مذكور
في شئ من الاحاديث وانما ذكره الفقهاء بالنسبة الى الاقطار البعيدة عن قطر الحجاز ومن
هذا ينقدح ان الفقهاء رحمهم الله لم يفهموا من هذا الحديث الا بيان المدة المقدرة ولم
يحملوه الا على هذا المعنى وانهم متفقون فيه هذا وكذلك افطار الصائم وحرمة الطعام
والشراب عليه ليس بشرط لدخول وقت المغرب ووقت الفجر قطعاً ضرورة انتفاء الصائم
في بعض ايام السنة فان قيل لعل النهى عن الصوم في الايام الخمسة انما كان في اخر حياة
النبي صلى الله عليه وسلم وكان في اصحابه من يصوم السنة كلها او في الايام المنهية
بالاخرة وحدها فلاضير في كون الافطار وحرمة الطعام شرطاً لدخول الوقت قل لذلك
القاتل يسرك الله الرجعة فقد ابدت النجعة فانه لو دل هذا الحديث على اشتراط حرمة
الطعام والشراب على الصائم لدخول وقت الفجر والافطار للمغرب لدل على فرضية
الصيام في كل ايام السنة بطريق اشارة النص على جميع الامة وهو قطعى الانتفاء
بالضرورة بل المقصود ليس الا بيان المقادير المجهولة التي شرعت اوقات للصلاة
بالمقادير المعلومه عند المخاطب المكلف بالاقامة وهى المدة الفاصلة بين الزوال
وصيرورة الظل مثل الشئ او مثليه وبين الحين الذي يفطر فيه الصائم وغيوبه الشفق

والذي يحرم فيه الطعام والشراب على الصائم وطلوع الشمس هذا وكذلك الحال في الروايات الفقهية من نحو قولهم وقت المغرب من غروب الشمس الى غيبة الشفق ووقت العشاء منه الى طلوع الفجر معناه ان امتداد الوقت مقدّر بذلك القدر وان لم يتحقق العلامة كقولك انيك وقت الراحة فانه صحيح صادق وان لم يتحقق الراحة في هذا الوقت وكفى لان غيبة الشفق كما اخذت في دخول وقت العشاء اعتبر في خروج وقت المغرب فلو كان شرطها تحقق خروج وقت المغرب اصلا فيمن لا يغيب عنهم الشفق ولا يوجد حين يحرم فيه الطعام والشراب على الصائم عند اولئك ومقتضاه سقوط الفجر عنهم وعدم وجوب صوم الشهر عليهم وهو باطل بالنص والاجماع وأما ثانيا فلان حديث امامة جبرئيل عليه السلام وحديث عائشة وعمر وابي موسى وبريدة وابي سعيد وفي رواية عن ابي هريرة وابي برزة وعبد الله بن عمرو بن العاص قد اعتبر في بيان آخر وقت العشاء ثلث الليل وفي رواية عن ابي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وانس وعائشة وعمر وابي سعيد نصف الليل ثم ما تضمن حديث بريدة من قوله عليه السلام وقت صلواتكم بين ما رأيتم وحديث الامامة والوقت ما بين هذين الوقتين تشريع عام لعموم خطابه عليه السلام ومناذره ان يكون آخر وقت العشاء لجميع الامة ثلث الليل او نصفه والثلث والنصف متحقق البتة في جميع الليال في كل قطر يوجد فيه غروب الشمس وطلوعها فيوجد آخر وقت العشاء عند اهل ذلك القطر وان لم يتحقق الغيبوبة ومن ضرورته تحقق اوله لا محالة فلو حمل قوله عليه السلام حين غاب الشفق على اشتراط تحقق الغيبوبة يلزم ان يتناقض مفاد أول الحديث وهو عدم خروج وقت المغرب وعدم دخول وقت العشاء اذ لم يتحقق غيبوبة الشفق ومفاد آخره وهو الخروج والدخول عند ثلث الليل او النصف وهو محال في كلام الشارع المعصوم عن الخطأ والكذب ولئن حمل على الاشتراط فيكون محصا العمومه بالنسبة الى الاقطار التي لا يغيب فيها الشفق وما يخص

مطلب ملخص كلام
الطحاوي

(١)
فيه دليل ظاهر على ان
المراد من قوله عليه
السلام صلى بي العشاء
حين غاب الشفق لم
يكن اشتراط دخول وقت
تغييره بل المراد منه
بيان مضي هذا القدر
من الزمان ولعل النبي
عليه السلام صلى العشاء
قبل غيوبة الشفق في
أطول الايام وبعد ما
في أقصرها
منه سلمه الله

كلام الامام أبي جعفر الطحاوي رحمه الله في هذه الاحاديث انه يظهر من مجموعها ان آخر
وقت العشاء حين يطلع الفجر اذ قد ورد في رواية لعائشة انه عليه السلام اعتم بها حتى
ذهب عامة الليل وفي رواية لابن عمر الى آخر الليل وعن أبي موسى الاشعري انه كتب
اليه عمر رضي الله عنه صل العشاء اي الليل شئت ولا تغفلها وفي رواية عنه انه عليه السلام
اخرها حتى انهار الليل وغير ذلك وكلها في الصحيح قال فتثبت ان الليل كله وقت لها
ولكنها على اوقات ثلاثة الى الثلث افضل والى النصف دونه وما بعده دونه واما ثلثا فلانه
على ذلك التقدير يكون مناقضا لحديث جابر بن عبد الله الانصاري انه عليه السلام
صلى العشاء قبل غيوبة الشفق وحديث أبي هريرة صليها حين ذهب ساعة من الليل
ولما كتب عمر ان صل العشاء اي الليل شئت ولا تغفلها بالخرجه الطحاوي بطرق رجاله
ثقات ولحديث زعمان بن بشير كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلبها السجود القمر لثالثه
ولا ريب ان غروب القمر في الليلة الثالثة من رويته ليس بشرط لدخول وقت العشاء
في جميع ايام الدهر فان المقصود من النقل بلفظ ظاهره الواطية بيان الم شروع العام
لجميع الامة وكوفرض على منوال فرض المحال ان الحديث بالنسبة الى الامر ين على
قدم سواء في الاحتمال فما اخرجه مسلم في صحيحه من رواية نؤاس بن سمعان من حديث
الرجال وفيه دقتنا يارسول الله فذلك اليوم الذي كسنة اتكفينا فيه صلوة يوم قال لا افتر والله
يلتقي بيانا لهذا المحتمل وكذلك عدة احاديث غيره في هذا المعنى فان قيل مقتضى هذا
البيان ان يسع للانسان تعديم الفجر على طلوع الصبح والظهر على الزوال والمغرب بل
العشاء على الغروب قلت كلا فان عدم جواز ذلك ثابت بالدلة القطعية من الكتاب
والسنة واجماع الامة فان وجوب نفس الصلوة موزعة على اوقاتها من الطهيرة والعشي
والمساء والزلفة والصبح بالبرهان القطعي لكن قد داخله الظن واره الناس في زمان اول
الوقت وآخره فيما نحن فيه فان ذكر غيوبة الشفق في دخول وقت العشاء انا وورد في رواية

عائشة وابي موسى وعبد الله بن عمر وانس وابي هريرة وبريدة وحدث الامامة وهو
 كما انه خبر الواحد ظني الثبوت كذلك ظني الدلالة على ما عرفت فلو شرط غيبة الشفق
 لدخول وقت العشاء لزم نسخ عمومات الكتاب وتحكمات الأدلة الواردة في ايجاب
 الصلوات الخمس على كل مؤمن ومؤمنة بالنسبة الى سكان الاقطار التي لا يغيب فيها
 الشفق بخبر الواحد الظني الثبوت والدلالة وتخصيصها بغيرهم بهذا الخبر وقد تقرر
 في مقرة ان مذهب ابي حنيفة الامام واصحابه العظام واتباعهم الاعلام ان خبر الواحد
 لا يجوز به نسخ الكتاب وتخصيص العام وتقييد المطلق منه ومن الاحاديث المتواترة ولو
 في جانب الاثبات وطرف الايجاب وأن الناسخ لا بد ان يكون في قوة المنسوخ واوقوى
 منه كما قال الله تعالى ما ننسخ من آية او ننسخها نأت بخير منها او مثلها ولذلك لم يقولوا
 بفرضية قراءة الفاتحة في الصلوة لما يلزم منه نسخ عموم قوله تعالى فاقرءوا ما نيسر من القرآن
 مع ان الحديث الوارد في ايجاب الفاتحة فيها قد بلغ الى اعلى مراتب الصحة فانه تضمنه
 الصحاح والسنن الاربعة وغيرها من المسانيد المعتبرة والدواوين المعتمدة بل بلغ حد
 الشهرة لوروده عن طرق متعددة فما ظنك بسقوط الفرض القطعي الثابت بالكتاب
 والسنة المتواترة واجماع الامة الذي هو من اعظم اركان الاسلام واقوى اعمدة الدين بهذا
 الحديث الذي لا يجوز به الزيادة على النص وتقييد المطلق وتخصيص العام بل لم يصح
 اشتراط تحقق الامارات التي تضمنها هذا الحديث لغة وبطل اعتباره بالكلية شريعة مع
 كونه ظني الثبوت ولذلك اختلف في مفاده فقهاء الامة وعلماء الملة فان اصحابنا وسلفنا
 الثوري واحمد ومالك في رواية والشافعي في قوله القديم ذهبوا الى ان وقت المغرب يمتد
 الى غروب الشفق مع اختلافهم في الشفق وذهب الاوزاعي وابن المبارك والشافعي في قوله
 الجدي ومالك في رواية الى انه قدر ما يصل خمس ركعات متوسطات بوضوء واذان
 واقامة تحسب ويدخل وقت العشاء بعده والشافعي هو اليماني عند ابي حنيفة واحمد بن

فان قيل فكيف خصص
 وجوب القطعي بين
 بالنص القطعي بين
 ملك الزاد والراحة بخبر
 الواحد واستغنوا عن
 المتواتر مع احتياجها
 الى ما في القبة قالت
 ما فيها والظاهر له
 لا بل بالنص لا بد من
 على بعض ما تناوله من
 قوله سبحانه ونزلوا
 ولا يكلف الله نفسا الا
 وسعها اي ما ينسج فيها
 ملوحتها وينسج عليها
 دون مدى الطاقته
 العجوة وقوله يريد الله
 بكم اليسر ولا يريد بكم
 العسر واجعل عليكم

مطلب لا يجوز نسخ القطعي بالظني

حنبل والمزني والصفرة فيما اختاره ابو المعالي الجويني والحمة عند آخرين وذهب
 ابو سعيد الاصطخري من الشافعية الى ان آخر وقت العشاء الى نصف الليل وقال الحسن
 بن زياد آخر وقت العصر الى اصرار الشمس فقط ومن مذهب المخالفين ان
 وقت الظهر والعصر واحد وكذا وقت المغرب والعشاء وجواز الجمع بين الصلوتين
 في السفر والحضر ولو كان قطعاً لزمه الاجماع ولما ساء هذا الخلاف فيما بين هؤلاء الاثمة
 العظام والفقهاء الفخام العارفين بموارد النصوص ومعانيها ومواقع الاجماع ومبانيها ولما
 وقع منهم ذلك وقوعاً متوسعاً شايها ولكن المسئلة لما كانت في محل الاجتهاد مال هو لاه
 الى هذا وهو لاه الى ذلك بما لاح لهم من الامارات الظنية في ترجيح بعض الادلة على بعض
 وحمل غيره الى ما ترجح عندهم بحسب غالب الظن فصار ما ادى اليه من كل واحد منهم
 من هباله ولمن تابعه من غير تضليل لصاحبه ولا امقاط لقوله من الاعتبار بل اجمعوا على
 تقرير حكم المجتهد وعلى تقليد العامي له في ذلك الحكم فانه دليل شرعي هذا والمذهب
 ان العلامات حيثما تحققت يجب مراعاتها ولا يجوز المساهلة في تحقيقها تحصيلاً لليقين
 وسلك الطريق الاحتياط وعملاً بقوله عليه الصلوة والسلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك
 ومهما لم يمكن اعتبارها ولم يتيسر مراعاتها فلا يعبأ بها ولا يعتمد عليها في اسقاط ما ثبت من
 الفرائض بالادلة القطعية من الكتاب والسنة واجماع الامة وهل في ذلك من ريبة فيقتدر
 وقت المغرب بمرور يغيب فيها الشفق في الايام الا عند البتة والافطار الاستوائية ثم يدخل
 وقت العشاء ان امكن ذلك والافق قد ما يغيب فيه اسرع من غيبته في هذه الايام والافطار
 ثم الاسرع فالاسرع فان لم يمكن ذلك بان لا يكون بين غروب الشمس وطلوعها الا زمان
 قليل لا يسع فيه التقدير بشئ فالواجب اذن ايقاع المغرب والعشاء والفجر بين الغروب
 والطلوع فان لم يكن بينهما مدة يسع فيها تلك الفرائض فيسقط اعتبار العلامات بالكلية
 ويرجع الامر الى التقدير على منوال ما سبق في كل صلوة للضرورة ويكون اداء ما ثبت

* في الدين من حرج وبها
 حاديت متوازنة المعنى
 متوافقة وبالاجماع
 على تنقيده ببعض
 الشرع وكل من الطريق
 وجود الرقعة المرافعة
 انه قد يتفق له الجمع
 فقد الامن على ان
 حاديت الزاد والراحة
 قد رواه جمع من الصحا
 به منه سلمه الله

فرضينه بالأدلة المطلقة في الوجوب وتلخيص البيان ان كون الاوقات اسباباً للوجوب
 الصلوات ووجودها مشروطاً بتحقق العلامات مما لا مساغ له قط فلا نسلم فقد الاوقات
 بانقضاءها ولا سقوط الصلوات بغير انقضاءها ولو قدر التسليم في ذلك فما عرف منها علامة بقاطع
 من نص الشارع هو الغدوة والظميرة والعشبة والمساء والزلفة واما نحو صيرورة الظل وغيبوبة
 الشفق فلو ثبت شرطاً فانما يثبت بدليل ظني ويدخل من الرأي لان الاجمال الذي
 في حدود الاوقات وفواصل الغايات ما يبين في مسئلتنا الا باخبار الاحاد وباتار ظنية المفاد
 ولش قدر انه ثبت ببرهان قطعي من النص والاجماع كون الواجب مسبباً عنها وانتفاؤها
 العلامات موجبا لفقدانها حق القول بالوجوب ولزم نفى السقوط مع عدم المقدمات
 والشروط لان لا ثل للوجوب وان كان بعضها مقيد ابداً لاوقات لكن بعضها مطلق في الاثبات
 فلما فرض انتفاء موجب المقيد سقط اعتباره وبقي المطلق سالماً في موجبه فيجب العمل به
 اذ حاصل معنى الخطاب على ذلك التقدير كتب عليكم العشاء في كل يوم يغيب فيه
 الشفق نارة وكتب عليكم العشاء في كل يوم اخرى اعني مطلقاً فقد ورد النص بالاطلاق
 والتقيد في السبب والحكم متحد فهذا القسم مما لا يحمل المطلق على المقيد عندنا البتة
 على انه ربما يسقط بحكم الشرع اعتبار الاركان فضلاً عن الشرائط والاسباب كالاقرار
 في الايمان وطواف الزبارة في الحج والقيام والقراءة والركوع والسجود للمعذر وقد تقرر
 في مقره ان الاسباب والشرائط انما تعتبر بحسب الامكان ولا يسقط الممكن بسقوط ما
 ليس بممكن هذا والله المستعان وأعلم انه لو انتفت تلك العلامات المعرفة للمدة الفاصلة
 بين اوقات الصلوات اجلاً بان لا يتحقق غروب الشمس ولا طلوعها مدة مديدة تنصف
 سنة او اقل او بان يطلع الشمس كما تنقرب فان مثل هذه المعجزة متحقق لا محالة فان
 العمارة موجودة في عرض ست وستين من الشمال معروفة من لدن عصر بطليموس بل
 في ارج دائرة قطب البروج فان عرض ثمان وستين قد بلغ اليه الحكم المسكوب وفيه

فكيف يكون
 نظير وجوب
 صدقة النظر بالمطلق
 في قوله عليه السلام في
 حديث ادوا عن كل
 حديث ادوا في حديث
 مروى عن ادوا عن كل
 آخر ادوا عن كل
 وعبد من المسلمين فان
 اصحابنا اوجبوا صدقة
 الفطر عن العبد الكافر
 عملاً بالاطلاق الحديث
 الاوّل وما اورد عليهم
 بانكم تعلمون بالمقيد
 في قوله عليه السلام في
 خمس من الابل الملقاة
 شاة وتجهرون الملقاة
 وهو قوله عليه السلام في
 خمس من الابل شاة
 اجابوا عنه بانهم يعمل
 بالمقيد بل نأخذ بقوله
 عليه السلام ليس في
 العوامل والعامل والعوا
 قة صدقة منه سلم الله

قلعة للروس يقال لها قولة لا تغرب فيها الشمس من اول جوزا الى اول اسد مدة اثنين وستين يوما ولا تطلع من حادى عشر قوس الى عشرين من جدى مدة تسعة وثلاثين يوما وربما يرد لها اشخاص من اهل الاسلام من افراد العسكر فى خدمات الدولة ويعترض عليهم هذه الحالة ويطول ايامهم على الغاية كما فى ايام الدجال وتحت القطبة واقصى المنطقة الباردة لا تغرب الشمس اكثر من ستة اشهر فانه لا يطلع الشمس فيها ولا تغرب الا بحر كتها الخاصة الشرقية فان قيل هل يمكن ان يكون طول يوم واحد كسنة من حيث الحكمة وهل يتصور ذلك مع المحافظة على القواعد الحكيمية قلت نعم فان الشريعة لا تكذب الحكمة ولا الحكمة تكذب الشريعة لانها من أم الحف نوا مان تجريان فى مبادىن الواقع كفرس رهان ولا شك فى امكان ذلك ان كان المراد من اليوم مطلق الوقت اعنى النهار مع ليلته وله توجيهاً اخرى ان اريد منه النهار خاصة ولا تنس نصيبك من الاصول الحنفية ان خبر الواحد لا يفيد العلم وانما يفيد الظن به والعمل به وجهه وان ما لا يتعلق به الحكم الناجز من النصوص وجوب التصديق به على مراد الله تعالى فحسب هذا واذا قد ثبت لنا ذلك ثبوتاً لا مرد له عقلاً بالعلم الضرورى وثقلاً بالخبر المتواتر بحيث لا يمكن انكاره الا من جاهل معاند عمى البصيرة عمه لا يؤثق بدينه ولا يعقله فهل يجب الصلوات الخمس والصوم وسائر العبادات المتعلقة بالاوقات على سكان هذه الافطار لم يرفيه كلام فى كتب المتقدمين ولم يرو خبر عنهم فى تصانيف واحد من العلماء الكبار المتبحرين وقد كانت المسئلة معرّكة فيما بين العلماء المتأخرين من اهل القرن السادس وبعده فى وجوب العشاء والوزر وعدمه على من لا يجد وقتها بان لا يتحقق المدة الفاصلة التى هى مدة غروب الشفق فى الايام الممتدلة والافطار المتوسطة فى الفتاوى الطهيرية والمضمرات والفتاوى خائفة وغيرها افتى الشيخ الامام الاجل برهان الدين الكبير فى اهل بلد كما تغرب الشمس يطلع

لا يقال كيف يمكن ان يكون النطقة الباردة مسكونة بالانسان وغيره من الحيوانات وغيرها مع نفاى البرودة فيها الى غاية لا يمكن فيها النجس لانها تقول يمكن ذلك بعدد ما يدفع كبن البرودة من البرا عليها ويمكن للدخول اليها بركوب جباد الال ووسائل يدبغة بسهل التعط بها عن الجلايد البرد ومضرات الله منه سلمه مطلب فى الروايات الغروعية

الفجر ان عليهم صلوة العشاء والصحيح انه لا ينوى القضاء لفقد وقت الاداء وقال ابن
 الهمام في فتح القدير وافتنى الامام البرهان الكبير بوجودهما وفي التبيين شرح الكنز
 للزيلعي ذكر المرغيناني ان الشيخ برهان الدين الكبير افتنى بان عليهم صلوة
 العشاء وقال محمد بن عبد الله النمر تاشي الغزي في كتاب تنوير الابصار وفقد وقتها
 مكلف بهما وقال الشيخ سرى الدين عبد البر بن محمد الحلبي المعروف بابن الشحنة
 في الذخاير الاشرافية ان الصحيح خلاف ما اختاره صاحب الكنز في هذه المسئلة وقال
 في ترجمة الكنز ان الفتوى على الوجوب وفي المحيط البرهاني ورد فتوى في زمن
 الصدر الكبير برهان الاثمة وكان فيها ان لا نجد وقت العشاء في بلد تنافان الشمس كما
 تغرب يطلع الفجر من الجانب الاخر هل علينا صلوة العشاء فكتب في الجواب انه ليس
 عليكم صلوة العشاء وهكذا كان يفتي ظهير الدين المرغيناني وفي المصنوعات ورد فتوى
 في زمن الى قوله وهكذا كان يفتي بعبارة غير انه لم يذكر فيه فاعل قوله يفتي فيكون
 الفاعل ضميرا راجعا الى الصدر الكبير واسقاطا من الناسخ فان الظاهر ان هذا القول
 مأخوذ من المحيط ثم قال وفي الظهيرية وافتنى الشيخ الامام الاجل برهان الدين الكبير
 في اهل بلد كما تغرب الشمس يطلع الفجر ان عليهم صلوة العشاء والصحيح انه لا ينوى
 القضاء لفقد وقت الاداء انتهى وفي خلاصة الفتاوى ولو كانوا في بلدة اذا غربت الشمس
 طلع الفجر لا يجب عليهم صلوة العشاء وفي الكافي لابي البركات النسفي ولا يجب العشاء
 لقوم لم يجدوا وقته بان يطالع الفجر كما غربت الشمس لعدم سبب الوجوب وهو وقته
 وفي الكنز لم يجد وقتها لم يجد وقتها لم يجد وقتها لم يجد وقتها لم يجد وقتها
 البدر الطاهر قال وردت فتوى في زمن الصدر الكبير برهان الاثمة ان لا نجد وقت
 العشاء في بلد تناهل علينا صلواته فكتب ليس عليكم صلوة العشاء وبه افتنى ظهير الدين
 المرغيناني وفي الجواهر ان كانوا في بلدة يقال لها بلغار اذا غربت الشمس طلع الفجر

* اي في جواهر الفقه
 لظاهر بن يلام بن
 قاسم الانصاري الخوار
 زمي بعلامته فنفى يعني
 خلاصة الفتاوى ولا
 خلاصة ان
 يعني ان
 الفتاوى ليس فيها قوله
 يقال لها بلغار ولا قوله
 كذا افتنى
 الكبيراه منه سلمه الله

لا يجب عليهم صلوة العشاء كذا فتى الصدر الكبير برهان الأئمة وظهر الدين المر غيناني وقد نسب الفتوى بالوجوب الى ظهور الدين المر غيناني في غير واحد من الشروح وغيرها وبالجمل فمأخذ القول بالوجوب هو برهان الدين الكبير ومأخذ القول بعدمه هو الصدر الكبير برهان الأئمة واختلف عن ظهور الدين المر غيناني وقد شارك في هذا اللقب والنسبة رجلان من بيت واحد ولم يبين احدهما الفتى في هذه الحادثة ايها أحدهما ظهور الدين ابو الحسن علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق المر غيناني مات سنة ست وخمسمائة وهو جد صاحب الخلاصة لأمه وعم والد قاضي بخان اخذ عن السيد ابي شجاع محمد بن احمد العلوي وتلك الطبقة واخذ عنه الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز وقد اخطأ عبد القادر القرشي صاحب الجواهر المضئ وغيره في جعله قاضي بخان من اخذ عنه فانه لم يذكره وتأتيها ابنة ظهور الدين ابو الحسن حسن بن علي المر غيناني صاحب كتاب الاقضية وغيرها اخذ عن والده وبرهان الدين الكبير عبد العزيز بن عمر وغيرهما واخذ عنه صاحب الهداية وقاضي بخان ومسعود بن الحسين الكشاني وغيرهم والظاهر ان تلك الفتوى بالوجوب منسوبة اليه ثم صحة كلام الزيلعي ترفع الاحتمال وتبين انه هو المراد من ظهور الدين المر غيناني ومن الشيخ برهان الدين الكبير هو ابو محمد عبد العزيز بن عمر بن عبد الله بن سهل العمري المروزي اصله من اهل مرو بعثه السلطان سنجر بن ملكشاه السامقي الى بخارا في مهم وسماه صدرائمة خمس وتسعين واربعمائة وبقي عقبه بها وهو المعروف بالصدر الماضي والصدر الكبير وبرهان الدين الكبير وبرهان الأئمة وهو ابو الصدور واول بني مازة وهو ائف والده تفقه على شمس الأئمة السرخسي وسمع ابا بكر بن حيدره وغيره واخذ عنه ابنة الحسام الشهيد وابنة الآخر تاج الدين احمد وحسن بن علي المر غيناني وغيرهم وقد مدحه صاحب الكشاني

مطلب في ترجمة
برهان الدين
الكبير

بقصيدة مطلعها (شعر) ابرهان الأئمة ابن مازة * وسئل عمر النسي عن الاقتباس
 بالآية فقال انشدت بيتا اقتبست فيه آية بحضرة الصدر الامام الاجل عبد العزيز بن
 عمر فلم ينكر على وفي اولاده علماء ابرار وصدور كبار قد لقب جماعة منهم ببرهان
 الأئمة وبرهان الدين اجلهم الصدر الشهيد حسام الدين عمر ومنهم سبطه الصدر
 الكبير برهان الدين ابو المكارم عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قد وافقه
 في اللقب والاسم واسم الاب مات سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة ومنهم ابنه الآخر الصدر
 السعيد تاج الدين احمد ومنهم حفيده الآخر الصدر الكبير برهان الدين محمود
 بن احمد بن عبد العزيز ابن اخي الحسام الشهيد وهو صاحب المحيط البرهاني
 والذخيرة توفي سنة ست عشرة وستمائة وقبل سنة تسع وثمانين وخمسمائة ببخارا اخذ عن
 والده الصدر السعيد تاج الدين احمد ولم يدرك عمه الحسام الشهيد ومن جعله ممن اخذ
 عنه فقد اشتبه عليه رضي الدين محمد بن محمد بن محمد السرخسي صاحب المحيط الارضوي
 مات بدمشق الشام سنة احدى وسبعين وخمسمائة فالمراد من برهان الدين الكبير هو
 الصدر الماضي عبد العزيز ابن مازة ابو الصدور واؤلهم فان هذا اللقب مقارنا لوصفه
 بالكبير لم يقع الاعليه وعبارات الناقلين للوجوب عنه مطردة على ذلك واما التعبير
 بالصدر الكبير وبرهان الأئمة وبرهان الدين فقد وقع عليه وعلى جماعة من اولاده
 وغيرهم ولعل المفتي بالسقوط كان احدهم ان صرح بذلك ولا يساعد عصر واحد منهم ان
 يحكى عنه ظهير الدين المرغيناني الا الصدر الماضي عبد العزيز والدهم واخاف ان
 يكون الزيلعي اخطأ في نقله عن المرغيناني ذلك وارى انه اخذ من الفتاوى الظهيرية
 وزعم ان صاحبها ظهير الدين المرغيناني وجرى من جاء بعده ممن نسب اليه القول
 بالوجوب على اثره وليس كما زعم بل هو ظهير الدين محمد بن احمد بن عمر البخاري
 مات سنة تسع عشرة وستمائة وقد وقع في هذا المقام اكثر المورخين ومصنفى الطبقات

* وهو صاحب النجاية وامثاله من مجاهيل الاحداث فانه لما كان عدم الوجوب عند عدم الوقت مركزا في فطرته البتراء وبصيرته العمياء ظن ان ما في عبارة الظهيرية والتتارخانية والمضمرات وغيرها من قولهم الصحيح انه لا ينوي

في اغلاط واوهام من جهة تشارك الكثيرين من بنى مازة في الاسم واللقب والوصف والنسب ومن جهة اشتباه صاحب احد المحيطين بالآخر ومن جهة تعدد ظهير الدين ولكن ما سينقل عن جواهر الفتاوى ربما يعاضد كلام الزيلعي في حكاية الوجوب عنه وقد غلط بعض افاضل الروم المشار اليه في العلوم في تاريخ صاحب الخلاصة طاهر بن احمد بن عبد الرشيد بن الحسين حيث اورد في ترجمته شيئا كثيرا مما جرى لابي المعالي احمد بن محمد بن محمد البرزدوى المعروف بالقاضى الصدر وقال مولده سنة اثنتين او احدى وثمانين واربع مائة وتوفي بسرخس في جمادى الاولى سنة اثنتين واربعين وخمس مائة وعقد العزاء بهائم حمل الى بخارا هنذا ولا شك انه اخذ ذلك من نسخة سقيمة سقط منها تراجم رجال واثبتته كذلك لقلة ممارسته باحوال الناس وتواريخ ايامهم وتابعه من جاء بعده من غير تحرير للمباني والافلاشك ان وفات صاحب الخلاصة في حدود الستمائة وهو متأخر الزمان عن صاحب المحيط وقاضى بخان وقد شجن كتبه بالنقل عنهما وهو يعنى قاضى بخان بقوله الاستاذ تارة وبقوله القاضى الامام اخرى وربما يصرح باسمائه واصنافه ولنرجع الى المقصود ونقول ان طائفة من احدث الجهال المتعصبين على الحق المنهمكين في التقليد المتهاككين في اضاءة الصلوة قد حرفوا عبارة الظهيرية والمضمرات وغيرها وزادوا فيها كلمة ليس النافية وسلطوها على الوجوب زعموا منهم انها لو لم تكن موجودة في العبارة لكان آخر الكلام منافيا لاوله حيث قال والصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء وهو زعم سقيم وهم عقيم فان عبارات تلك الكتب محكمة في عدم هذه الكلمة والنسخ منها مطردة عليه فانه لو كانت موجودة فيها لم يرتبط بها قوله والصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء لان مفاده ان هذا الذي وجب عليه العشاء لا ينوي القضاء لان التقدير فقد وقت الاداء والقضاء تسليم ما وجب بعد انقضاء الوقت ولانه لا حاجة الى نفى وجوب القضاء بعد قوله ليس عليهم صلوة العشاء على ان حق العبارة على ذلك التقدير ان يقول والصحيح انه لا يجب

لقد وقت القضاء
لا يستقيم الا وان يكون
في صدر الجواب يكون
ليس في اذن كلمة
من قلم النسخ فلفظ
يجوز في النسخ فلفظ
ويشوش المعاني في مواضعها
كانت ليس ان عباراتهم
العشاء فلفظ صلوته
ليس من قلم النسخ
وارد في ذلك النسخ
القول بالسقوط من هذه
الكتب منقضة الى غيرها
فخلق من بعده خلقا
اضاعوا الصلوة وانبعوا
الخلاف وانهم يقولون هذا
الله الكذب فهم لا يفتخرون
منه سلمه الله

عليهم قضاءها وقد عرفت ان الخلاف فيمن لا يجزئ الوقت اصلا ومن افتى بالوجوب لم
يبال بعدم الوقت وذهب الى وجوبه مع عدمه لان الوقت غير مقصود بالذات ولا بسبب
حقيقة ويسقط اعتباره بادنى سبب كما في عرفة ومزدلفة وايام الدجال بالاتفاق ويجوز
الجمع بين الظهر والعصر في وقت احدهما وكذا المغرب والعشاء عند مالك والشافعي
ومن وافقهما وقد اخرج الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه
وسلم لما رجع من الاحزاب قال لا يصلين احد العصر الا في بنى قريظة فادرك بعضهم العصر
في الطريق فقال بعضهم لا نصلي حتى نأتيها وقال بعضهم بل نصلي لم يرد ذلك منا فذكر
ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف احد منهم وقد روى ان بعضهم صليها بعد ما
انتصف الليل بل احتمال زيادة هذه الكلمة من النسخ في عبارة المحيط اقرب من السقوط
من الظهيرية بالنظر الى قرابين الاحوال من فقد المجازفة وبعد المساهلة من كعاب
هو لاء الرجال وكيف لا فان صاحب المحيط ذكر في كتابه وجوب الصلوة على المستحاضة
في ايام تتردد رأيها بين كونها طاهرة او حائضا ولا يستقر في احدهما مع حرمة الصلوة
قطعا على تقدير الحيض وكفر عند العلم به وقد قام الدليل القطعي على وجوب العشاء
بعد غروب الشمس فلا يجوز تركه بائنتفاء سبب جعل محتمل للسقوط والتكليف انما هو
بقدر الوسع فيجب اداؤها وان لم يتحقق الوقت اصلا لثبوت اصل الوجوب في الزمة
وقد قالوا ان العبادات متى دارت بين الوجوب وعدمه اوجبها الاحتياط لان مبناها على
التكثير لان الانسان انما خلق للمعرفة واطهار العبودية فكيف لا اذا قام الدليل على
وجوبها قياما لا مرد له وثبت ثبوت الارباب فيه بخلاف امر العقوبات فانها تندري بالشبهات
فقولهم الصحيح انه لا ينوي القضاء متفرع على وجوب الاداء مع عدم تحقق وقت العشاء ولا
تنافي بين اطراف الكلام اصلا الا ترى العلامة ابن الهمام رحمه الله تعالى بعد ما بسط
الكلام في الوجوب وزيف القول بالسقوط قال الصحيح انه لا ينوي القضاء آه واعتراض

* وقد رابت عبارة المحيط
في صورة فتوى ككتبها
الشيخ ابو صالح الخايجي
الى بعض اصحابه في هذه
المسئلة قد وقعت بدون
كلمة ليس هكذا ورد
فتوى في زمن الصدر
الشهيد الكبير برهان
الدين وكان فيها ان
لا يجزئ وقت العشاء في
بلدتنا فان العجز من
تغرب يطلع العجز من
جانب اخر هل علينا
صلوة العشاء فكتب في
الجواب ان عليكم صلوة
العشاء وهكذا يفتي
ظهير الدين الرغيباني
في فصل المواقيت
محيط في رابت هذه
وكذلك في مجمع بعض
العبارة في خلاف ما
العلماء على المحيط
وقم على من نسخ المحيط
منه سلمه الله

* عليه الزيلعي بقوله وفيه نظر لان الوجوب بدون السبب لا يعقل وانه لو لم ينو
القضاء يكون اداء ضرورة وهو فرض الوقت ولم يقل به احد فكيف يرتبط هذا الاعتراض
على تقدير وجود تلك الكلمة بل كان كلاما لغوا محضاً ولكن الاعتراضين كليهما ظاهر
السقوط لما عرفت ان كون الوقت سبباً ثم كون السبب وقتاً ممتداً مما لا يكاد يصح ولو سلم
فهو مما يحتمل السقوط وآياك ان تظن ان كلام الظهيرية في الوجوب والمحيط في السقوط
فيمن لا يغيب عنهم الشفق مع تحقق المدة المضروبة كاهل بلغار وما يقاطرها من الغرى
والامصار كما زعم الزيلعي حيث زاد قوله او قبل ان يغيب الشفق وجعل هذا القسم
داخلاً في الخلافية وتابعه صاحب الدرر والجواهر وامثالهما من المتأخرين الذين
لا يدرك بصرهم دقائق الفقه ولا ينفذ نظرهم الى اعماق الفن وانما الخلائق فيمن لا يجد
الوقت اصلاً وان الحق الاباح فيه هو الوجوب ايضاً وان الفتوى صدرت فيه والفرق بينهما
ظاهر فان في الاول* الوقت لا يتحقق الوقت لانتهاء المدة الفاصلة بين اول وقت المغرب واول
وقت العشاء بل الفجر وفي الثاني هذا المقدار متحقق غير انه انتفت العلامة المعرفة بوجوده
وليت شعري ماذا يقول الزيلعي واتباعه في المغرب هل يرى سقوطه عن هؤلاء او
يجعله فرض الوقت وان دخل وقت الفجر هذا غير انه وقع المساهلة عن المستفتى او المفتى
في تصوير المسئلة لعدم تصوّر هيئة العالم كما ينبغي فانه ليس في العالم قطار يغيب فيه
الشمس ثم كما تغرب يطلع الفجر من جانب آخر بل يتحول الحمرة من جهة المغرب
مندرجة الى الصفرة ثم الى البياض حسب دوران الشمس تحت الافق الى ان ينتصف
الليل ثم ترجع على هذه الدراجة منعكسة قهقري حتى تطلع الشمس من جهة المشرق
والمراد بان يطلع الفجر قبل ان يمضي المدة المعينة وقتاً للمغرب شرعاً نعم ذكر الزاهد
في العجتي شرح المختصر حكاية في هذه المسئلة نقلها عن استاذه فخر الدين بديع بن
ابي المنصور الغرميني انه قال بلغنا انه وردت الفتوى عن بلاد يطلع الفجر فيها قبل

اي على الصحيح او على
ما في الظهيرية لا على
ابن الهمام رحمه الله
فانه متأخر الزمان عنه
(منسله الله)

اي الاول الواقع في
تصوير المسئلة من
الزيلعي رحمه الله وغيره
بقولهم بان يطلع الفجر
كما تغرب الشمس
او قبل ان يغيب الشمس
(منسله الله)

غيموبة الشفق في اقصر ليالى السنة على شمس الائمة الحلواني فافتى بقضاء العشاء ثم وردت بخوارزم على الشيخ الكبير سيف السنة البقالى فافتى بعدم الوجوب فبلغ جوابه الحلواني فارسل اليه من يسأله بعامته بجامع خوارزم ما تقول فيمن اسقط من الصلوات الخمس واحدة هل يكفر فسأله واحس به الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع يده مع المرفقين اورجلاه مع الكعبين كم الفريض في وضوئه فقال ثلاث لغوات محل الرابع قال كذلك الصلوة الخامسة فبلغ الحلواني جوابه فامتحسنة ووافقه فيه انتهى وقد اتحل هذه الحكاية من الزاهدى رجال من المتأخرين ونيججوابه وشوشوا عقيدة الحق على اهله وفرحوا باضاعتهم الصلوة وقعودهم عنها خلاف كتاب الله وسنة رسوله واجماع الامة مع زعمهم ان البقالى الذى تردد بينه هذه الحكاية وبين الحلواني هو زين المشايخ ابو الفضل محمد بن ابى القاسم الخوارزمى تلميذ جابر الله الزمخشري صاحب الكشف وهو متأخر الزمان توفي سنة ست وثمانين وخمسائة وقبل سنة ست وسبعين وخمسائة عن نيف وسبعين سنة فكيف يمكن معاصرته للحلواني ومباحثته اياه في هذه المسئلة فان وفات الحلواني كان سنة ثمان او تسع واربعين واربعمائة بل كان الواجب عليهم ان يسندوا الفتوى الى رجل آخر يعرف بالبقالى فان هذا الوصف قد وقع على عدة اشخاص يعرف كل منهم بالبقالى بمعنى بايع الحضرات من الاشياء اليابسة وغيرها ويمكن ان يكون في الوجود بقالى متقدم الزمان يساعد عصره مباحثة الحلواني وقد وقع في المحيط البرهاني وخلاصة الفتاوى في فصل نكاح الرقيق النقل عن البقالى وفي فتاوى قاضى خان والخلاصة عن جمع التفاريق للبقالى وفي تصانيف ابى عبد الله محمد بن ابى بكر الخوارزمى المعروف بحمبر الوبرى وفي القنية عن محمد الائمة الترمذاني قال سالت البقالى النحوى عن قرأى صلاته لا يشقيها مكان لا يصلحها فقال لا تفسد صلاته وعصراؤ لك الفضل لا ينجعه النقل عن ابى الفضل البقالى لعدم سبق زمانه عليهم فيمكن ان يكون المفتى بالسقوط

ولا يذهب عليك ان
القول المرجوع عنه
للمجتهد لان المجتهد
دليله النفي للظن في
قوة المرجوع اليه في
المجتهدات اذا كان
رجوعه هذا عن اجتهاد
(منه سلمه الله)

رجلاً آخر من البقالين لا يعرف بحاله وأياماً كان فالبقالى من اهل الاعتزال فى العقيدة
 ويلوح من كلام الزاهدى نعصبه لاخوانه من ارباب تلك النحلة الا ترى ما اوردده فى القنية
 نقلا عن ابي على الجبائى انه قال المجبرة يريد الاشعرى واصحابه كافر ومن شك فى كفره
 فهو كافر ومن شك فى كفر من شك فهو كافر وقد قال ابن الشحنة فى شرح المنظومة ان كلام
 الزاهدى ما كان منه مخالفا للفقهاء لا التفات اليه ولا اعتماد عليه ولا يؤخذ به ما لم يعضده
 نقل عن غيره وقالوا لاعبرة بما لا يوجد الا فى كتب ثلاث طوائف من المصنفين ولا يؤخذ به
 اما الجهالة حاله كالفهستائى والمسكين واما لكونه مولعا بنقل الاقوال الضعيفة والاراء البركيكة
 كالزاهدى نجم الدين او بالمبالغة فى الاختصار كصاحب الدر المختار ثم ان الزاهدى
 انها حكى عن شيخه ما ذكره بلاغا من غير اسناد صحيح ولا ضعيف ولا اخذ من كتاب
 او تصنيف ثم ان هذا البقالى من هو لم يعرف به ولم يكشف البحث عن حاله فى العدة
 والثقة فى الرواية وقد قال الله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا والمستور فى حكم
 الفاسق بعد القرون الثلاثة فى عدم قبول الرواية ولا دليل له يخرج به على ما قاله من
 كتاب اوسنة اوجماع ولو فرض انه مجتهد عدل فاجتهاده مردود عليه لكونه فى غير محله
 فان الاجتهاد على خلاف النص والاجماع باطل قطعاً حتى قالوا فيمن افتى بقول سعيد
 بن المسيب من عدم اشتراط الدخول فى تحليل المطلقة الثلاث يقطع يده لكونه مخالفا
 لحديث عسيلة المشهور وان كان قائله ابن المسيب من اعظم التابعين واحد الفقهاء
 السبعة منهم بل اجلهم فضلا عن غيره ثم انه قاس على قطع اليدين والرجلين بدون
 علة مطردة ولا جامع هو للقياس من شرائط الصحة فان المأمور به بالنص فى مسئلة الوضوء
 غسل العضو المخصوص فعلى تقدير سقوطه لا يمكن غسله ضرورة ولا يحصل الامتثال
 بغسل عضو آخر والمأمور به بالنص فى مسئلتنا اقامة الصلوة فى المساء وزلفه من الليل
 وهو على تقدير عدم تحقق الوقت اصلا لا محالة امر ممكن وان ثبت سببية الوقت وشرطيته

مطلب في تحقيق
ابن الهمام

للملوة بقطعي فان الطاعة على قدر الطاقة فضلا عما ينتفى العلامة المعرفة لتحقيق المدة
المقدرة من الوقت ولذلك اعترض عليه العلامة المحقق كمال الدين ابن الهمام رحمه
الله بقوله ولا يرنا بمتأمل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين عدم سببه
الجعلي الذي جعل علامة للوجوب الحق الثابت في نفس الامر وجواز تعدد المعارف
لأشياء فانتفاء الوقت انتفاء المعارف وانتفاء الدليل على الشيء لا يستلزم انتفاءه
لجواز دليل آخر وقد وجد وهو ما تواتر من اخبار الاسراء من فرض الصلوة خمساً
بعد ما امروا أولاً بخمسين ثم استقر الامر على الخمس شرعاً عاماً لاهل الآفاق لا تفصيل
فيه بين قطر وقر وما روى من انه ذكر الدجال رسول الله صلى عليه وسلم قلنا ما لبثه في
الارض قال اربعون يوماً يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة وسائر ايامه كايامكم فتبيل
يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة اي كفيها صلوة يوم واحد قال لا قدر واره مسلم
فقد اوجب اكثر من ثلثمائة عصر قبل صيرة الظل مثلاً ومثلين وقس عليه فاستغنى ان
الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير ان توزيعها على تلك الاوقات عند
وجودها ولا يستط بعد ما الوجوب وكذا قال عليه الصلوة والسلام خمس صلوات
كتبهن الله على العباد ثم انه هل ينوي القضاء الصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت
الاداء ومن افتى بوجوب العشاء يجب على قوله الوتر ايضاً انتهى ولعمري ان هذا
الكلام قد بلغ من التحقيق والاتقان الغاية ومن الطلاوة وحسن البيان النهاية ومع
هذا الحسن والبهاء وكمال الظهور والصفاء كله قد كثر مدافعة الاجلاف من المتأخرين
لهومناقشتهم فيه وذلك لاهمالهم الفقه والاصول واغفالهم معاني المعقول ومدارك
المنقول واول من عرف منهم ابراهيم بن محمد الحلبي حيث قال في شرح المنية مجيباً من
طرف البقاله وغيره من اضاعوا الصلوة واتبعوا الشهوات كما استقر الامر على ان
الصلوات خمس فكذا استقر الامر على ان للوجوب اسباباً وشروطاً لا يوجد بدونها

وقولك

وقولك شرعاً عاماً إن أردت أنه عام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب وأسبابه
 سلمناه ولا يفيدك لعدم بعض ذلك في حق من ذكر^{xx} وأن أردت أنه عام على كل فرد من
 أفراد الأنام مطلقاً فظهر البطلان فإن الحايض لو طهرت بعد طلوع الشمس لم يكن
 الواجب عليها في ذلك اليوم الأربع صلوات أو بعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها
 في ذلك اليوم الأثلاث صلوات وهكذا ولم يقل أحد أنه إذا طهرت في بعض اليوم أو في
 أكثره مثلاً يجب عليها تمام صلوة اليوم واللييلة لأجل أن الصلوات فرضت خمساً على كل
 مكلف فإن قلت تختلف الواجب في حقها لفقد الشرط وهو الطهارة من الحيض قلنا كذلك
 تختلف الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت وأظهر من ذلك الكافر إذا
 أسلم بعد فوات وقت أو أكثر من اليوم مع أن عدم الشرط وهو الإسلام في حقه مضاف إلى
 تقصيره بخلاف هذا ولم يقل أحد أنه يجب عليه تمام صلوة ذلك اليوم لافتراض الصلوات
 خمساً على كل مكلف في يوم وليلة والقياس على ما في حديث الدجال غير صحيح لأنه
 لا مدخل للقياس في وضع الأسباب ولئن سلم فإنما هو فيما لا يكون على خلاف القياس
 والحديث ورد على خلاف القياس وقد نقل الأكمل في شرح المشارق عن القاضي
 عياض أنه قال حكم مخصوص بذلك اليوم شرعه لنا صاحب الشرع ولو كنا فيه لاجتهادنا
 لكانت الصلوة فيه عند الأوقات المعروفة ولا كتفينا بالصلوات الخمس انتهى ولئن
 سلم القياس فلا بد من المساوات وهما هنا انتفت فانما نحن فيه وقت خاص والمستفاد
 من الحديث أنه يقدر لكل صلوة وقت ليس هو وقتا للصلوة أخرى بل لا يدخل وقت ما
 بعده إقبال مضي الوقت المقدر لها وإذا مضى صارت قضاء كما في سائر الأيام فكان
 الزوال وصيرورة الظل مثلاً ومثلين وغروب الشمس وغيبوبة الشفق وطلوع الفجر
 والمغرب في حقهم موجوداً في أجزاء الزمان تقديراً بحكم الشرع ولا كذلك هنا إذ الزمان
 الموجود إما وقت المغرب أو وقت الفجر بالاجماع فكيف يصح القياس وعلم بما ذكرنا

* قلنا السبب
 والشرائط التي لا تغيب عن
 الامكان كافي من نفسه في
 الاعتقاد الممكن ولا يستطاع
 الممكن يستلزم عدم الملازمة
 وجوداً وعدمها
 المنبئة لأبراهيم الحلي
 من نفسه

* وهو أبو الفضل عياض
 بن موسى بن عياض بن
 عمرو البجلي الغزي
 السبني المالك رحمة
 الله قاضي مدينة بسطة
 ثم غزاة من بلاد
 نيسابور مات بمراكش
 سنة ٥٥٢
 منه سلمه الله

عدم الفرق بين من قطعت يده اورجلاه من المرفقين والكعبين وبين هذه المسئلة كما ذكره الامام البقالى ولذا سلم الامام الحلوانى ورجع اليه مع انه الخصم المتنازع فيه انصافا منه وذلك لان الغسل سقطا لعدم شرطه لانه محل والمحل شرط فكذا ههنا سقطت الصلوة لعدم شرطها بل سببها ايضا ولما لم يقم هناك دليل يجعله او راء المرفق الى الابط وما فوق الكعب بمقدار القدم خلفا عنه في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل يجعل جزء من وقت المغرب او من وقت الفجر خلفا عن وقت العشاء وكما ان الصلوة خمس بالاجماع على المكلفين كذلك فريض الوضوء على المكلفين لانتقص عن اربع بالاجماع لكن لا بد من وجود جميع اسباب الوجوب وشرائطه في جميع ذلك فليتنامل المنصف والله الموفق هذا كلام الحلبي بهامه وقال المحكفي في شرح تنوير الابصار عند قول صاحبه وقيل لا اى لا يكلف بهما لعدم سببهما وبه جزم في الكنز والدرر والملتقى وبه اثنى البقالى ووافقه الحلوانى وظهر الدين المرغينانى ورجحه الشرنبلالى والحلبى واوسعها المقال ومنعها ما ذكره الكمال قلت كلام المحيط والخاصة والكافي والكنز وامثالها محمول على من لم يجد الوقت اصلا غير ان الزيلعى ومن تابعه لما زعموا ان وقت العشاء لا يوجد الا بغروب الشفق نزولوا هذا القول على من لا يغيب عنه الشفق وبنوا كلامهم عليه ونصرفوا في العبارات وكيف ما كان فقد اظهر الدليل فسادها وابدى الحجة عليه عواره واثبت ابن الهمام الوجوب على الاطلاق واقام برهانه وشيئدار كانه ولم يأت الشرنبلالى في كتابه شرح الملتقى ولا في امداد الفتح بشئ سوى ما نقله في الامداد من كلام الحلبي بعبارة ثم قال وانما ذكرنا بجملة دفعها لانه نوهه بعضهم من لزوم ما فعله متنا معتمدا له فقال وفاقا وقتها مكلف بهما وقيل لا هذا كلامه ^و ينادى من مكان بعيد وعلان مقاله اظهر من ان يحتاج المنصف النبيه الى التامل فيه فان ^و رحمه الله لا يسلم او لا فقدان الوقت بعدم غيبة الشفق

* لان لم ينج
عباراتهم
اعتبار
فيما
الشفق في دخول وقت
العشاء ولا هم
لا يجد وقت
الزيلعى ومن
صاحب الدرر والبحر
والنفسانى وامثالهم
لما كان وقت العشاء
اذ هانهم الا بغيبة
لا يندخل هو
الشفق نزولوا الكلام
لا العلماء على من لا
الشفق
غيب عنهم الخ
يقبب
وشئوا انما نراهم
والشفق انما نراهم
غيبته في ما غاب واما قبا
لم يغيب فلا يكونه من
المجتهدات لا ينزك
الغرض النظمى بانتباه
ما ثبت شرطا *

مطلب سقوط اعتراض الحلبي

حيث قال في صدر كلامه ومن لا يوجد عندهم وقت العشاء كما قيل يطلع الفجر قبل غيبوبة الشفق حيث نسبته الى غيره وساقه مساق الاقوال الضعيفة والاراء الزبقة وانما كلامه في اثبات الوجوب على من لا يجد الوقت اصلا بان لا يتحقق المدة المضروبة وقتنا للصلوة وضمن كلامه ما جرى بين الحلواني والبقالي يفيد بذلك ان تلك القصة على هذا المنوال في سقاية النقل وعدم الصحة ثم لا يسلم كون الوقت سببا لان السبب هو تعالى نعم الله تعالى على عباده لكن لما كانت الاوقات محل المحل وثباتها اضيف اليها الصلوات واقامت مقام الاسباب لها في ادارة الحكم معها تيسيرا للعباد فانه لا يعرف اى قدر من النعم يجب في شكره الفجر او غيره من الصلوات فانه امر خفى غير منضبط فاقيم مرور الوقت مقام وجودها في ترتب وجوب الصلوة على حصولها ولكن كان سببا فلا نسلم ان الوقت الذى هو سبب غير موجود لان مدة الليلة واليوم في قطر يغيب فيه الشمس تكون اربعة وعشرين ساعة سواء تساوى الليل والنهار او تفاوتا في الطول والاقتنصار لا يقال المعتبر من الوقت سببا للوجوب ليس هو مطابقه بل لكل صلوة وقت خاص فللعشاء وقت خاص ممتاز من وقت المغرب وغيره فلو جعل وقت العشاء دخلا قبل غيبة الشفق لم يكن له وقت خاص لامتداد وقت المغرب الى غيبة الشفق لانا نقول امتداد وقت المغرب من غروب الشمس الى حين يغرب فيه الشفق سواء غاب او لم يغرب فاذا مضى بعد غروب الشمس مدة يغيب فيها الشفق في الايام الاعتدالية والاقطار الاستوائية يخرج وقت المغرب ويدخل وقت العشاء ويكون لكل واحد منهما وقت ممتاز عن الآخر والشبهة انما نشأت من اعتبار غيبة الشفق شرطا لدخول وقت العشاء وخروج وقت المغرب وقد ابطالناه بما لا مزيد عليه على انه قد سبق ان وجوب العشاء قطعى وامتياز وقتيهما بدليل ظنى وبمدخل من الرى فان نفس الصلوات الخمس موزعة على اوقاتها كانت معهودة معروفة عند كل الامة ثابتة من الدين بمنزلة الضرورى والبدية الاولى وما كانت السلف يحتاجون الى المسئلة

* بعد خل من الرى
وهذا كما نزل صاحب
جواهر النقة عن خلاصة
الفتاوى قوله لو كانوا
في بلدة يقال لها بافار
اذا غربت الشمس
علم النجم لا يجب عليهم
صلوة العشاء كذا فى
المصدر الكبير
الائمة والمخير برهان
المريخى انه انتهى ولا
ينفى الخلاصة قوله ليس فى
بافار ولا قوله كذا فى
آه وانما زاد هذا من
عند نفسه وهو خطأ
منسكبه الله فانهم

عنها وانما كانوا يتساءلون عن حدود اوقاتها وتفاصيل احوالها وتعيين اوائلها وواخرها
ولكن ننزلنا عن هذا القدر فلا نسلم ان الوقت من الاسباب والشروط التي لا تتحمل
السقوط فانه لا ريب في سقوط اعتبار الوقت بادنئ علة مثل عرفة ومزدلفة وايام الدجال
بالاتفاق وبغدر المطر والسفر وغير ذلك عند الشافعي ومن وافقه لكونه وسيلة غير
مقصودة وكان الم عرف الحقيقي لوجوب الصلوة على العبد بايجاب الله تعالى تحقيق سببها
الذي هو نعمة سبحانه ولكنه لما كان امرا خفيا جعل الوقت معرفا له لكونه امرا ظاهرا لتحقيق
وهذا معنى كونه سببا جليا بمعنى انه اعتباري ووضعي يحتمل السقوط وليس بتحقيق لازم
الوجود وهو كلام في غاية المتانة ونهاية الاستقامة فان قيل لافرق بين الوقت والنعمة
في كون كل منهما سببا ظاهريا غير حقيقي فان السبب الحقيقي هو الله تعالى ليس الا
قلت نعم تحقق الاشياء كلها ووجود الممكنات باسرها ليس الا بتقدير الله تعالى وخلقه
وايجاده اياها على الاستقلال وبالارادة والاختيار ومع ذلك للاسباب والوسائط تأثير
حقيقة بالطبع او بالارادة على ما هو مذهب الحنيفة وهي مسئلة شرعية المأخذ غامضة
المدر كحكمة البيان راسخة البنيان ثم بين رحمه الله وجود الم عرف الاخر للوجوب
وان انتفى الم عرف الذي هو الوقت بقوله وقد وجد وساق حديث الاسراء وحديث
الدجال وورد حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه فانها متواطاة على الوجوب على
العموم على من هو اهل للصلوة من اهل الآفاق فانها وجبت في اول الامر خمسين ثم
استقر على الخمس ولا تعرض فيه لهذه الشرائط والاوقات اصلا ثم علقها الشرع عليها
ببيان آخر ظني او قطعي فلو فرض انتفاؤها امكن اداؤها بدينها والامتنال لامر الله
تعالى باداء الخمس المستقر على الذمة بخلاف الحايض والكافر فانها انتهت عنها وما يأتى
به الكافر من العبادات اسقط عن الاعتبار به على ان في عدم الوجوب عليهم كلاما بل
ذهب جمع من المشايخ على وجوبها عليهم ومنعوا عن الاداء لمنافاة حالهم حالة الصلوة

مطلب الكلام
في الاسباب

* قال الله انما الشركون
نجس فلا يقربوا المسجد
الحرام بعد عامهم هذا
قربان
ونهيهم من الصلاة
المسجد معلا بالاجا
سنة نهي عن قربان
الصلوة ضرورة وهو يوم
نهي عن قربان
المسجد والصلوة
منه سلم الله

واسقط عنهم القضاء للمخرج فانه مدفوع بالنص وبالجملۃ النقض بمثل الحايض والكافر
ظاهر السقوط فانه حكم استثناء الشرع وورد فيه دليل قطعي من الكتاب والسنة واجماع
الامة فان قيل فالعمومات من الادلة خصت منها الحيض والنفساء والكفار والعام
المخصوص بالبعض لا يبقى قطعيا فيكون وجوب الصلوات ظنيا قلنا كيف يمكن ان
تخيل ذلك ويسوغ ان نسمع ما خيل اليك والصلوة من اجل الفرائض الثابتة بالادلة
القطعية واعظمها واؤلها وهل في ذلك من ريبة او يعتريه من شبهة بل استثناء هو لاه
الجماعة بيان لما اجمل في الكتاب والعجل الذي لحقه البيان القطعي قطعي وحكمه مضاف
الى النص القطعي والقول بان القياس على ما في حديث الدجال غير صحيح لانه
لامدخل للقياس في وضع الاسباب ظاهر البطلان لان المحقق رحمه الله في غنى عن وضع
السبب به وانما هو في صدر بيان المعرف الآخر للوجوب العام من غير تفصيل بين قطر
وقطر وان انتفى المعرف المعهود وهو الزوال والغروب وغيرهما وما نقله اكمل الدين
عن القاضي عياض مع كونه غير حجة له وجه مامن الصحة فان يوم الدجال يوم واحد وان
طال والمعهود ان في اليوم الواحد لا تجب الا خمس صلوات ولا يجوز تقديم الظهر والعصر
على الزوال ولا المغرب والعشاء على الغروب وقد قام عليه الدليل القطعي فايجب
بضع وخمسين وثلاثمائة ظهر وتقديم العصر والمغرب والعشاء على الزوال خلاف
القياس بخلاف ما نحن فيه فانه يوم واحد لا يجب فيه الا صلوة يوم واحد لا قبل وقته
الثابت بالبرهان وانما قلنا له وجه ما فان صحة هذا الوجه انما هي على تقدير ان لا
يكون الوقت مما يستعمل السقوط وقد علمت ما هو الحق فيه وقوله المستفاد من الحديث انه
يقدر لكل صلوة وقت خاص بها ليس هو وقت صلوة اخرى الى اخر كلامه مجمعة لا تنول الى
درجة وانما اوقعه على هذا الزعم الباطل توهمه وفرط تعصبه ان غيبوبة الشفق مما لا بد منه
في خروج وقت المغرب ودخول وقت العشاء وهو توهم سوء ومقتضاه عدم وجوب الاكثر

مطلب ما نقله الاكمل
ليس بمجعة

من الخمس في ايام الدجال وماذا بعد الحق الا الضلال والفرق بين مهتلنا وبين مقطوع
العضوين اظهر من الشمس وابين من الامس فان المغموض المنصوص في الوضوء
هو غسل العضو المخصوص فعلى تقدير كونه مقطوعا لا يمكن غسله وهو ظاهر ولا يحصل
الامتنال بغسل غيره وهو اظهر وفي مانحن فيه وجبت الصلوات الخمس او لا بد لا يل
قطعية ثم لحقها دلائل ظنية تفيد تعلقها بالاوقات مع تنهاى ضعف الدلالة على اشتراط
تحقق الغيبوبة فكيف يسقط الفرض القطعي بانتفاء الشرط الذي لا يفيد الا الاحتمال
المرجوح ولو كان ورود النص في غسل اليدين على هذا المنوال بان يجب او لا بالدليل
القطعي غسلهما بقوله فاغسلوا ايديكم من غير نصب غاية ثم عقبه ما يفيد الظن ان محل
الغسل الى المرافق فحسب لوجب على مقطوع اليدين مع المرفقين غسل ما بقى من
يديه الى ابطينه لا محالة ولو ورد النص المفيد لوجوب صلوة العشاء معلقا بغيبوبة الشفق
في ابتداء الامر بان قيل فرض عليكم صلوة العشاء بشرط غيبوبة الشفق لا يمكن سقوطها
اذا لم يغيب وانعقاد الاجماع على ان فرايض الوضوء على جميع المكلفين لا تنقص عن
اربع في حيز المنع بل الاجماع قد انعقد على خلافه فان التكليف بها لا يطاق غير واقع
ومقتضى كلام اولئك ان لا يصح الصلوة من مقطوع اليدين لان شرط صحتها الوضوء او التيمم
وهو منتفئ لانتهاء جزئه وهو وظيفة اليدين فيبطل قياسهم عن اصله وبالجملة ما تضمن
كلام ابن الهمام رحمه الله من القبح فيما حكى عن البقالى من ثلثة اوجه الاول منع عدم
الوقت فيما صوّره والثانى ان المسئلة ليست في محل القياس والثالث عدم صحته
لعدم المساوات فان قيل اوقات الصلوات الخمس مجملة في القرآن في حق الكمية ونعيين
حدودها ودرىث امامة جبرئيل يلتحق بيان الجملة ويكون الحكم مضافا الى النص
دون الحديث فيكون تعيين الاوقات وحدودها ثابتا بدليل قطعي قلت كون الآيات
مجملة في حق الاوقات في حيز المنع وانما تكون مجملة ان لو قصد بها وقت معين وابهم

* وهذا ينظر بطلان ما
قيل ان ما قاله محمد في
الجامع من ان التعليق
بالشرط يوجب الوجود
فقد وجده ولا يوجب
العدم عند عدمه محمول
على الشرط التعليق
والوقت للصلوة ليس
من هذا القبيل
منه سلمه الله

في المقصود كالربا في قوله تعالى قالوا انما البيع مثل الربوا واحل الله البيع وحرم الربوا فان الربا هو الزيادة وليست على اطلاقها قطعا فالمراد مبهم يحتاج الى البيان بل هي مطلقة يحصل الامتنان بايقاع العشاء في مطلق الليلة او الزلقة او المساء ولو صح انها مجملة فانما يكون الحكم قطعيا ان لو بين بالقطعى كما في بيان الصلوة والزكاة والحقة البيان الظنى لا يكون الا ظنيا وهو ظاهر بين لاسترة فيه فان التفصيل والبيان لا يحصل الا من الفصل والمبين فهو على منواله ان قطعيا فقطعى وان ظنيا فظنى وقولهم ان الحكم يضاف الى النص لا يدل على كونه قطعيا فان العام المخصوص بالبعض والمجمل المزال خفاؤه بالظنى لا محالة ظنى وصرح به في ميزان الاصول وصاحب الكشف وابن الهمام وصاحب النهاية وغيرهم من اهل التحقيق والبصيرة وان شذ عنه بعضهم وجرى عليه صاحب العناية فهو مردود عليه ولا يساعده الاصول ولا يعاضده المعقول والمنقول ونظير ذاك انه لو ثبت بالحس او بالتواتر انه قتل رجل في الرستاق من غير تعيين هذا الرجل ثم اخبر واحد لا يعرف انه صادق او كاذب او عامد او مخطىء او مجرم او هازل ان ذلك المقتول هو زيد كيف يحصل القطع واليقين به بمجرد خبره ولذلك يصاح خبر الواحد والقياس لبيان المجمل من الكتاب لالتخصيص عامه وتقييد مطلقه ولم يكن انكاره كفرا قال العلامة علا الدين عبد العزيز بن احمد بن محمد المايبرغى في تحقيقه ذكر في الميزان ان المجمل اذ الحقة البيان بخبر الواحد فهو مؤل وذكر في موضع آخر اذا زال الاشكال بدليل فيه شبهة كخبر الواحد والقياس لا يسمى مفسرا ولكن يسمى مؤلا لان الكشف التام لا يحصل بالبيان الظنى فلا يثبت به الفرضية لانها لا تثبت الا بما هو قطعى الدلالة والثبوت فلا يثبت الفرضية بخبر الواحد وان كان قطعى الدلالة في نفسه ولا بالعام المخصوص منه وان كان قطعى الثبوت واى فرق بين معرفة المراد من المشترك بالرى الذى هو ظنى وبين معرفة المراد من المجمل بخبر الواحد الذى هو ظنى الا ترى ان

مطلب المجمل المزال
خفاؤه بالظنى ظنى

ابا بكر الاصم وما كالم يكفر ابا نكارهما فرضية القعدة الأخيرة مع لحوق البيان بعد يث ابن
 مسعود رضى الله عنه ولا ابن عباس رضى الله عنهما بانكاره ربا للنقد مع لحوق البيان
 في الاشياء الستة ولا من انكر فرضية مسع ربع الرُّس مع لحوق البيان بخبر المغيرة وكيف
 يثبت الحكم قطعيًا بمثل هذا البيان وفي ثبوته بيانًا شبهة هذا وقال في النهاية ما حاصله
 ان اطلاق اسم الفرض على مسع ربع الرُّس وان لم يجب العلم به ولم يكن بدليل مقطوع
 به ولم يكفر جاحده لثبوت هذه الثلاثة في حق اصل المسح تسمية للمتضمن باسم
 المتضمن او على زعم المجتهد او المراد به الواجب انساعا والقول بان عدم التكفير
 لاعتماد المؤل شبهة قوية وهى تمنعه وان كان قطعيًا ليس بشئ لان قوة الاشبهة تدل على
 ان الخفاء في المعجم باق وانما يعمل بما لاح بالدليل الظنى وأبو يوسف رحمه الله لم
 يكن مؤلًا معتمدًا على شبهة قوية في اخذه بقول اخوانه من اهل المدينة حين اخبر
 بوقوع النجاسة في الماء التى توضع منها لانه ثبت عنده نجاسة الماء القليلة
 التى يقع فيها النجس بل لان المجتهد فيه ظنى ولا فى اقتدائه بمن ام يتوضأ من الفصد
 على ما نقله ابن العز وغيره وأما عدم تكفير المؤل فى القطعيات على ما هو الحق فهو ليس
 لانه يعتمد على شبهة قوية وان كان قوله كفرًا على ما فصلناه فى شرح العقايد بل لانه
 مأول وليس بمكذب وأدعاء ان اوقات الصلوات كلها وتعيين حدودها من أولها وآخرها
 بقطعي من الاحاديث لا يستحق الاصعاع والعزوة الى موطاء محمد رحمه الله غير صحيحة
 فان ما فيه انها هو اخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر انه كان اذا جمع الامراء وكانوا هم
 الاثمة فى المصدر الأول بين المغرب والعشاء جمع معهم فى الطر قال محمد ولسنا نأخذ
 بهذا الا يجمع بين الصلوتين فى وقت واحد الا الظهر والعصر بعرفة والعشاء والمغرب
 بهز دلفق وهو قول ابي حنيفة رضى الله عنه قال محمد رحمه الله بلغنا عن عمر بن الخطاب
 انه كتب فى الآفاق ينهاهم ان يجمعوا بين الصلوتين ويخبر ان الجمع بين الصلوتين

مطلب اطلاق اسم
 الفرض على وظيفة
 الرُّس مجاز

في وقت واحد كبيرة من الكبراء أخبرنا بذلك الثقات عن العلامة بن الحارث عن مكحول انتهى وما قيل ان من شك في دخول الوقت صلى مع ذلك لا يجوز صلوته ويخاف عليه في دينه لا يتيان به ما هو باطل عنده وان الصلوة لا تصح الا بالجزم بصحتها ولا يتأتى ذلك من غير الجزم بدخول الوقت محمول على من فعل ذلك استخفا فالامر بالدين وفي الوقت الذي ثبت قطعاً مع دخوله يقيناً لو انتظر كوقت الظهر والمغرب والافقيص صحيح فان الظن المستند الى دليله كاف في العمليات وكيف يسوغ تكفير من ينحصر امتثال امر الله تعالى ويخافه في تعطيل فرائضه في مثل هذه من الاجتهادات واشترط الجزم بالصحة ليس بشئ ومن صلى العشاء مع عدم غيبة الشفق او فقد دخول الوقت لا يشك فيه بل يعلم يقيناً بوجوبه او يظن به وهو كاف في وجوب الاتيان والعبارة لما ظنه المكلف في هذا الشأن وفي المحيطان المستعاضة اذا لم يستقر رأيها وترددت في الحيض والطمهر لم تمسك عن صلوة الفرض لاحتمال انها طاهرة في ذاك الزمان فعلياً بذلك ويحتمل انها حايض فليس عليها ذلك فاستوى فعل الصلوة وتركها في حق الحلو والحرمه والباب باب العبادات فتحتا فيه وتصلى لانها ان صلت وليس عايتها ذلك كان خيراً لها من ان تترك وعليها ذلك ثم قال ولها ان تصلى السنن لكونها تبعاً للفرائض فيكون حكمها حكم الفرائض لانها شرعت جبر النقصان تمكن فيها بخلاف التطوع لتردد هابين المباح والبدعة هذا الكلام مع حرمة الصلوة في حالة الحيض قطعاً وروى النهي الصريح عنها شرعاً والكفر عند الاستحلال فكيف لا فيما نحن فيه وقد روى ابو البركات النسفي في المصنف شرح المنظومة عن الشيخ حميد الدين الضرير عن استاذة جمال الدين المحمدي انه قال كسالى بخار الا يمنعون عن الصلوة وقت طلوع الشمس لان الغالب انهم اذا منعوا عن ذلك وامروا بالتمسك في المسجد الى ارتفاع الشمس او بالرجوع ثم الحضور لم يفعلوا ذلك ولم يقضوها واصلوها في هذه الحالة فقد اجازها اصحاب الحديث والاداء في وقت يجيزه

الانرى اننا نصل الجمعة
مع الجنب بعد غيبته
بعض شرايط وجوبها
وصحتها عندنا وكذلك
في كل موضع اثبتنا فيها
الاختصاص وفي كل حكم
كثير فانا الان نجزم بخطا
الشافعي في ابطاله
الطهارة بدون النية
وننقض اباها بالسنة
منسلة الله

بعض الأئمة أولى من الترك وهكذا نقل عن شمس الأئمة الحلواني حين سأله السيد
 الإمام أبو شجاع عن منع الناس عن الصلوة في هذا الوقت فاجاب بهذا انتهى وفي جواهر
 الفتاوى ذكر ظهير الدين المرغيناني عن استاذه السيد أبي شجاع قال كنت أرى كسالى
 بخار أيد خلون المسجد عند طلوع الشمس فيصلون الفجر وكنت على أن امنعهم فسألت
 أولاً شمس الأئمة الحلواني وقلت هل ازجرهم عن ذلك قال لا لأن الغالب من هؤلاء
 إذا امنعوا عن ذلك وامروا أن يكتفوا في المسجد إلى ارتفاع الشمس أو يرجعوا لم يحضروا
 إذا طلعت الشمس ولم يصلوا في موضع آخر بل تركوا الصلوة ولو صلوا في هذه الحالة
 فقد إجازته أصحاب الحديث ولا شك أن الأداء في وقت يجوز فيه في قول بعض الأئمة أولى
 من الترك بالكلية انتهى وحكى مثل ذلك عن ظهير الدين المرغيناني فإنه لما قدم من
 فرغانة رعى كسالى بخارا يصلون العشاء قبل أن يغيب الشفق فأراد منهم عن ذلك ثم
 لقي شمس الأئمة السرخسى وشاوره في إقصائه فقال لا تفعل فانك إن منعتهم عن ذلك
 تركوها بالكلية وأما الآن فإنهم يؤدونها في وقت يجيزه بعض الأئمة هذا فأنظر أن
 الصلوة في وقت طلوع الشمس بمجرد الكسالة ومحض المساهلة مع عدم جواز الفريضة
 فيه عند أئمتنا الثلاثة وازفرقولا واحدا ونصاير يحامنهم ورواية ظاهرة عنهم وأداء
 العشاء كذلك قبل دخول وقتها وتحقق سببها إذا كان لا يمنع عنها ولا يخاف من كفر
 صاحبها فكيف بمن صلى العشاء في زمان لا يغيب فيه الشفق أصلاً أخذاً بالاحتياط
 وتحرياً للصواب وخروجاً عن عهدة الامتنال على اليقين وهو دين الأئمة الاعلام
 والاجلة الصالحاء في الاسلام في كل ما دار بين الوجوب والسقوط وإن لم يقد عليه البرهان
 فكيف لا فيما افترض على الذمة قطعاً ببراہين واضحه ودلائل صريحة وذهب جمع من
 الأئمة النعماء إلى جوازها قبل غيبة الشفق مع تحقق غيبته بمكث غير بعيد وأنظر إلى
 هؤلاء العلماء الأفاضل فإنهم يفتون بصحة الفجر عند الطلوع والعشاء قبل الغيبوبة

مطلب كسالى بخارا

بناء على تجويز بعض الأئمة لكونه من المجتهدين مع ورود النهي الصريح بطريق
صحيح عن جناب الرسالة ونص الأئمة الثلاثة القادة على عدم الجواز مخافة أن يتركوها
بالكلية بسبب نقصهم من جهة مجرد البطالة والكسالة فكيف يسوغ منهم أن يفتوا بسقوط
العشاء عن لا يغيب عنه الشفيع يجعل الله وسبب مساوى مع نهوض براهين الوجوب
عليه فهو ضال المرادله وعندى أن نتمل الفتوى بالسقوط عن الحلوانى والبقالى والبرغبينانى
والصدر الكبير وامثالهم لا يصح أصلا وإن وجد في عدة كتب فإنه مع خلوه عن الاسناد
وتوفر شروط صحة النقل عنهم لا دليل يثبتنى عليه وحسن الظن فيهم لا يرخصنا في نسبة
مثل هذه المجازفة اليهم ومما يشهد بذلك أن اسلام اهل بلغار كان بزمان كثير
قبل زمان أولئك الفضلاء الذين يعزى اليهم الافتاء بسقوط العشاء عن سكان هذه
الديار في ايام من السنة تنتهى الى غاية الاقتصار فمنهم من قال انهم اسلموا في صدر ملك
بنى مروان في كبد القرن الأول من الهجرة بعد ظهور المسلمين على طائفة الخزر وضبطهم
باب الابواب ومنهم من قال انهم اسلموا في خلافة المأمون ومنهم من قال في خلافة ابن
اخيه الواثق بالله ثم ظهر فيها الاسلام ورفع للدين الحنيفى الاعلام باسلام ملك بلغار
الماس خان بن سلكى خان في هواشيه واركان دولته واعيان مملكته وسائر رعيته في خلافة
المقتدر بالله ابي الفضل جعفر بن المعتض فلما اسلم بدل اسمه وغير عنوانه فتسمى بالامير
جعفر بن الامير عبد الله وخطب بالامير بدل من اسمه الجاهلى وعنوان الخان الذى هو
السمت المختص بالملك عند قبائل الترك وتقلد النيابة من جهة الخلفاء العباسية والتزم
طاعتهم في كل قليل وكثير واطاعهم في نبيل وحقير فانه اقام لهم الخطبة وضرب في اسمهم
السكة مع اظهار شعارهم واستشعار زيارتهم في ملابسه ومراكبه وجميع شؤنه فارسل المقتدر
سهمس الراسى احد هواشيه في تبريك اسلامهم وافاضة الخلع عليهم وضم اليه كاتيه احمد
بن فضلان بن العباس بن راشد ومعه الفقهاء والعلماء من كل طائفة والهندسون والظرفاء

مطلب في اسلام
اهل بلغار

في كل صناعة لتعليم الشرايع والاحكام وافادتهم الفقه في الدين والآداب في الاسلام فما
 آلا واجهت في القيام بمباهم امر واواجابة ما اليه تُدبوا فبنوا فيها المساجد والمدارس والمعابد
 والخوانق وبينوا المعالم ومراسم الطاعات ورفعوا المآذن والمنارات ونظروا في طول البلد
 وعرضه واوضاع سمائه وارضه فحفظوا مشارقها ومغاربها وبنوا منابرها ومخارجها واستخرجوا
 طولها وعرضها وعينوا لهم سمت قبلتها وعلموهم اصول ما يحتاجون اليه بجملة منها واقاموا فيها
 نحو سنة يعلمونهم الاحكام ويفيدونهم محاسن آداب الاسلام ولاحمد بن فضلان رسالة كتب
 فيها ما شاهد في سفره الى بلغار وما فيها من غرائب الاحوال والآثار ومن عوائد القبائل
 واخلاقهم ورسومهم واوصافهم وما يختص به كل طائفة من اللغات ويدينون به
 في التبعيدات وبالجملة كل ما اتفق عليه منذ انفصل من بغداد الى ان عاد قال فيها رحلنا
 من مدينة السلام لاحدى عشرة ليلة خلت من صفر سنة تسع وثلاثمائة وكان وصولنا اليها
 راجعا يوم الاحد لاثنتى عشرة ليلة خلت من محرم سنة عشرة وثلاث مائة وهم وضعوا قبله
 بلغار على وجهه بدل عليه فن الهيئة ويعينهم عليه المعرفة بتحقيق عرضها وطولها والمقايسة
 بينها وبين عرض مكة وطولها وجدوا سمت قبلتها في نحو اربع عشرة درجة من خط نصف
 النهار الى المغرب وقد تقرر في مقره ان انحطاط الشمس اول الصبح الكاذب واخر الشفق
 الاخير ثمان عشرة درجة ففي عرض ثمان واربعين ونصف يتصل الشفق بالصبح الكاذب
 اذا كانت الشمس في احدى نقطتي الانقلاب من جهة القطب الظاهر لان انحطاط المعدل
 عن القطب في ذلك العرض احدى واربعون درجة ونصف درجة لكونه مساويا للتمام
 العرض لا محالة فاذا نقص الميل الكلى من ذلك بقى ثمان عشرة درجة فاذا كانت الشمس
 في تلك الليلة على خط نصف النهار يكون غاية انحطاطها هذا القدر فيتصل الشفق
 بالصبح واما في غيرها من الليالي يكون الانحطاط اكثر من ذلك القدر فلا بد من تخلل الظلمة

ومدينة بلغار كانت على خمس وخمسين درجة من العرض الشمالي
وعرض قرآن اكثر منه بخمس واربعين دقيقة وطولها في ست وستين
درجة وست واربعين دقيقة من الجزاير الخالدات وطول بلغار اكثر
منه بشيء نحو ست عشرة دقيقة فكيف يتخيل انه خفي عليهم شأن
الشفق فما نكلموا في مسألة العشاء بها نعم كان الامر واضحا لهم
في ذلك حين كانوا في بلادهم وهنا لك لمكانهم يعمل عظيم من العلوم
الشرعية على فرط مهارة في الفنون الرياضية والجغرافية ولكنهم لم
يروا اسقاط شيء من فرائض الله تعالى وما كان لهم ان يشكوا في هذا
الحكم لما لاح لهم من عموم الادلة وظهور البراهين القطعية والروايات
الصريحة المستفيضة عن ائمة المذهب على الاطلاق وكيف اهل
المتقدمون من اهل بلغار هذه المسئلة مع فرط حاجتهم اليها وكثرة
ابتلائهم بها ولم يستغنوا فيها والاسلام فيهم عض العجنى حلوا المعنى
يحفظون حدوده ويلتزمون عهوده وقد كان فيهم من علمائهم جماعة
قبل عصر البقالي والخلواني وبعده مثل عبد الحى بن عبد السلام
ووالده عبد السلام بن يوسف والقاضى ابى الغلاء حامد بن ادريس
والقاضى يعقوب بن نعمان صاحب تاريخ بلغار وغيرهم وهب انه
لم يكن فيهم علماء فقهاء يفتون في الوقايع فهل ارجعوا الى علماء سائر
الامصار مع كثرة اسفارهم في الافطار وشهرتهم بوفور التجارة وحسن
التمدن من قديم الاعصار وما ظهر ذلك لاحد بن فضلان وغيره من
وفود العراق وعلماء دار الخلافه مع طول مقامهم بها وورودهم اليها لتعليم
الاسلام واذا عايشوا الشرايع والاحكام بل علموا ذلك ولكن لم يشكوا في

هذا
انما هو النظر الى
انما هذا مبداء
انما هذا مبداء
موضع اعتبره بعض الامم فان مبداء
العرض وان كان طبيعيا وهو دائرة خط الاستواء
لكن مبداء الطول اعتبارى فخص طوائف المتأخرين والقدماء
هاتين طائفتين من طوائف المأخرين والقدماء
هذا العلم فيعرف بالعلم في جهة الغرب المعروف عندنا
وطول مكة من النوال اخذت الاطوال في الدولة الشمالى
الذكور في الكتاب بنحو عشرين درجة واكثر من
حكماء الهند من اقصى العمران في جهة الشرق
كذلك ويعرف بالعلم في جهة الغرب واما الان فان الدول
الكبار اعتبر كل واحد منهم كرسى مملكته مبداء ومعمل
الطول شرقيا من بلده وغربيا (منه سلمه الله)

* ذكر الفزوينى انه كان من اصحاب امام الحرمين
انتفى واعلم في الفنون العقلية او
في الروايات الحديثية لاقى النفعه
(منه سلمه الله)

مؤلفه
البرزنجي
مدرسة
المسجد
هذه المحكمة
الشرعية
سكنى
نظري
ابراهيم
مع صاحبها
عبد الحافي
واربعين
في تاريخ
البغاري
مخطوط
بالتركية
رايت
وقد

الوجوب قال أحمد بن فضلان في رسالته انه لما قدم بلغار دخل
في أول ليلة بانوا بها قبته المضرورة له ومعه خياط كان للملك من اهل
بغداد ليتحدثا قال فتحدثنا مقدار ما يقر الانسان نصف ساعة ونحن
نتنظر اذان العشاء فاذا بالاذان فخرجنا من القبة وقد طلع الفجر
فقلت المؤذن اى شيء اذنت قال الفجر قلت فعشاء الاخيرة قال
نصليهما مع المغرب قلت فالليل قال كما ترى وقد كان اقصر من هذا
وقد اذن الآن في الطول وذكر انه منذ شهر مانام الليل خوفا من ان
يفوته صلوة الصبح انتهى وذكر قبل ان ملك بلغار كاتب الخليفة
المقتدر بالله امير المؤمنين يسأله ان يبعث اليه من يفقه في الدين
ويعرفه شرايع الاسلام ويبني له مسجدا وينصب له منبرا ليقيم عليه
الدعوة في جميع بلاده واقطار مملكته فاجيب الى ذلك وقدم الاشراف
من الفقهاء والمعلمين انتهى ولم يوجد هذا القول في كتب واحد
من العلماء المتقدمين ولا لقبرهم مع فرط الحاجة ودوام البلية الى ان
انتهى الزمان الى عصر البقال والحلواني من اهل المائة الخامسة وانما
يكون مثل هذه الفتوى في حوادث قليلة نادرة الوقوع لا فيما يعم به
البلوى فان اوائل الفقهاء المجتهدين وامثال الائمة المستنبيين
خصوصا بالتوفيق للفتيا حتى وضعوا المسائل من كل جليل ودقيق وبلغوا

الرتبة
على ذلك
في الاثنية
انها يجوز
هذا
الاقتان
ان
تتولد ان
العلماء بانهم استطاعوا اعادة
الدر ايض الفسفة ونحو
منهم على
الاجزاء

يستخفون العلم ومحلّه ويستزلون العرفان واهله يخفضون الاعالى والافاضل ويرفعون
الاداني والارازل فاصبحوا وقد ضاعت عنهم الاصول برمتها وخسرت صفقاتهم في جملتها
وقوتهم الدراكة مستحيلة وبضاعتهم في النظر مزجاة قليلة وفطنتهم خامدة وطبيعتهم
جامدة فاستشددت الهائل في مواقعها واستنفرت الدلائل عن مواضعها ومهدت
القواعد ووطدت الشواهد عسى ان يكون في هذه الرسالة لاهل الانصاف كفاية ولمن
هجر الاعتساف الى مطلوبه هداية واعلم ان اهالي قران وبلغار وما يقاطرها من القرى
والامصار افرقوا في هذه القضية زمرا واختلفوا فيها فتقطعوا امرهم بينهم زبراكل حزب
بها لديهم فرحون منهم من يساهل بالكليّة ويزعم سقوط هذه الفريضة في تلك الايام
من السنة وابعدهم عن الحق واضلهم عن سواء السبيل هذا البعض وليس عنده شيء
الا صرف الاجماد على التقليد والتعصب المحض ومنهم من يحتاط ويأخذ بالا حوط في مواضع
الخلاف ويعتبر الاقوال المحكيّة فيها صحيحة ويرى بها حجة شرعية ومنهم من يصلحها اخذا
بمذهب مالك والشافعي وغيرهما من الائمة ومنهم من يقول ان الوقت يدخل لان
الشفق هو الحمرة على الاصح وهي تغيب وانما يبقى البياض والصفرة وهي غيرها ومن
ذلك ذهب ابو المعالي من الشافعية الى ان اول وقت العشاء حين يغيب الشفق وهو
الصفرة دون البياض والحمرة ومنهم من يقول ان الشفق يغيب من جهة الغروب ومحل
الافول واماما يبقى في الجانب الآخر وجهه الطلوع بعد وصول الشمس الى خط نصف النهار
في انحطاطها فهو محسوب من الصبح ولذا يمنع بعض من زعم سقوط العشاء عن اكل السمكر
بعد نصف الليل في هذه الاوقات ومنهم من يتكلف وينوي في كل يوم قضاء عشاء اليوم
السابق ومنهم من يصلي بعد انقضاء نصف الليل ومنهم من يقول بالتقدير ويعتبر
غيبة الشفق في اقرب البلاد اليهم فاذا مضى من الزمان قدر ما يغيب فيه الشفق في
اقرب البلد ان اليهم دخل وقت العشاء وخرج وقت المغرب ومقتضى ذلك ان لا يصلوها

مطلب في تفصيل
احوال اهل بلغار
في المسئلة

* فيصلحها فرادى وينترك
الجماعة فيها مخافة الو
قوع في البدعة وهي
التنفل بالجماعة وذلك
لانه لا يسمع
بالكل في وجوبه
للك شك فقام عليها
موت ولو سلم على
الوجوب ذلك
يظن فالاعتبار بالجمع
الذمة فلا يكون في صلو
الظن كما في صلو
مكروها مع الخلاف
الجمعة مع الخلاف
وجوبها لعدم تخلف
شرايط وجوبها او صحتها
في اكثر المواضع
منه سلمه الله

الا في نصف الليل بالغيبوبة في اقرب البلدان اليهم ثم الاقرب فالاقرب حتى يغيب
 عندهم وهذه جملة آراء انتحلوها في هذا الباب وقد عرفت ان الحق في المسئلة ان الوقت
 ليس بسبب لوجوب الصاوة وتحققه ليس بمشروط بالغيبوبة او غيرها من العلامات
 المذكورة ثم على تقدير سببيته فليس هو من الاسباب والشروط التي لا تتحمل السقوط
 فاذا مضى بعد المغرب زمان يغيب فيه الشفق في الاقطار الاستوائية والايام الاعتدالية
 دخل وقت العشاء وهو لاء الدين يدينون باسقاط هذه الفريضة لا يراعون غيبة
 البياض ولا يحافظون على غيبة الحمرة كما ينبغي في ايام الشتاء ثم يعللون في اسقاط
 فريضة من اعظم فريض الله تعالى بزخارف الشبهات وسخايف الشكوك وربما يتركونها
 من ايام الاحالة يتحقق فيها غيبوبة الحمرة بل البياض مع ان عدم غيبة الحمرة في هذه
 الاقطار في الليالي التي تقتصر غاية الاقتصار محل تأمل ولا سيما في صحوا الهواء وبعد المطر
 نعم ربما يكون اذا كان الهواء مغيرة بعيدة عن ايام المطر وكم لهم في هذه المداعى من
 رسائل ركيكة سخاى شمنوها باودام رجال من المتأخرين ضعاف قد قمشوا فيهما من كل
 وادضعثا ولفقوا حوامض غثا ولهجوا به وشوشوا عقيدة الحق على اهلها وحالهم في العلم انهم لا
 يحسنون مطالعة اجمعه ولا يثبتون على الاسلوب الموزون ما وضعوه ولا يمكن منهم ان
 يسوقوا العبارة على وجه يساعد العربية ويعاضده اللغة واما الآن فقد تنزل الزمان عن
 ذلك فاخذ الاعتماد اتباع اوائك ينجون بتلك الرسائل على معارضة الشرع وابطاله وقد
 تكفل الله سبحانه بحفظه وابقائه ومما يتقولونه انه لا بد لصحة الصلوة من الجزم بصحتها وما لم
 يعتقد دخول الوقت لا يمتنان ذلك ويخافون عليه لا اعتقاده انه على الباطل واجترائه على
 الله به ومساهلته في امور دينه ولا يخفى انه سفسطة لان العمل يكفى فيه الظن في عمله
 والعبرة لما ظن المبطل به ومن يصلى هذه الصلوة لا يرى انه على الباطل بل يظن
 انه على الحق او يقطع به واني فيه الاجترار على الله تعالى والمساهلة في امور الدين

* أولئك لفرط نعمتهم على الحق ووهن علمهم وركاكة معرفتهم يتهاكفون في تكثير الرواية في مدعاهم وينقلون عن كتب كثيرة ويزعمون أن هذا من كثرة الرواية وهو لا يكون الا قول واحد اخذ منه الكثير ويدسون

بل الاجترار والمساهلة يصدق صدقا بينا في شأن من يتركها ويزعم سقوطها
ومنه أن الحلواني والبقالي والمرغيناني من المجتهدين افتوا بسقوطها واختاره صاحب
المعيط والخلاصة والكافي من أهل الترجيع وتبعهم النقاد من أصحاب الفتاوى والشرح
وأن ابن الهمام وابن المشنة والتمرناشي وغيرهم ليس لهم رتبة الاجتهاد ولا
الترجيع على ما افاده محمد بن عبد الغفور بن عبد العلي البشاري وقد افاد الشيخ
قاسم بن قطلوبغا الجمالي في فتاواه انه لا يعمل بابحاث شيخه هذا قلت لا مجال لهم في
اثبات اجتهاد شخص او نفيه سوى الاعتماد على ما ذكره ابن الكمال في طبقاته والرسائل
المأخوذة عنها وهو لا يسمن ولا يغنى من جوع وليس لهم سبيل الى ابراز اسناد هذه
الفتاوى الى هؤلاء العلماء او نقل صحيح من كتاب يصالح للاعتماد ثم البقالي لم يعرف
شخصه من هو فضلا عن حاله في الفقه والدراية والثقة في الرواية وليس لهم حجة في
كونهم معذورين في العمل بكل ما ظنوه رواية وتقليد كل من سبوه مجتهد والذي لا
بدمنه في الحكاية عن غيره هو العدالة والثقة في الرواية لا الاجتهاد والفقاهة وان
كان من وجوه الترجيع وابن الهمام في المقامين هو ليث الكتبية وضرغام الغابة كما
يدل عليه ما اشتمل عليه تصانيفه وتضمنه تواليقه ويظهر ذلك ظهورا تاما لمن تأمل
في اقواله ونظر في احواله ولذلك صار عنوان المحقق بمنزلة العلم له ولا ينزله
عن علومنازله انكار البشاري واستخفاف امثاله بمجرد فرط التقليد والعصبية
المجاهلية ولا كلام في ان البحث من حيث هو بحث لا يعمل به فان غالب الابحاث يكون
قدحا في الدليل وهو على تقدير تمامه لا يدل على بطلان المدلول ومن اضطر الى
التقليد وعجز عن فقه الدليل ياخذ بما صح من قول ابي حنيفة رحمه الله لا بما يخالفه
وان استدل عليه ابن الهمام او غيره لان النقد يران من هذا انه لا دليل له الا قول
الفقه الاورع وهو ابو حنيفة رحمه الله عنده ومنه ان الروايات اكثرها في جانب

في اثناء ذلك الكاذب مزورة وايضا لم ينزله من قريب قال بعضهم ان السقوط الثاني من علماء الحنفية من المجتهدين مثل الحلواني والشهد والصدور الكبير يروى عن الدين الترجيع ومن اصحاب الدين صاحب يروى عن الدين صاحب المعيط وظهر الدين المرغيناني وصاحب الخلاصة والشيخ حافظ الدين النسفي وتبعهم النقاد من اصحاب الشروح والفتاوى مثل الغياثية والفتاوى والخصيرات والفتاوى الهندية والكافي والنو ياهي والاشباه وغنية*

* المتعلّي والفهستاني والشمسي والكنز والبحر الرايق والدرر والملتقى ومختار الفتاوى
وشيوخ الاسلام الهروي والشرنبلاني ونور الايضاح وامداد الفتاح والتحاية والحلبى ونجم
الدين الزاهدى وان ابن الهمام وابن الشحنة والتمرناشى من ليس له رتبة الاجتهاد
ولا الترجيح لا يعارض اقوالهم باقوال المجتهدين لان وظيفتهم انما هى نقل القول الصحيح
ممن هو وافقه ولا يجوز اضافة الجواب الى انفسهم فلا يعبا بمجعل صاحب تنوير الابصار
الوجوب متنا ولا يصح صاحب الالفاظ هذا الكلام (وهو معجون من الكذب والجهل
والتزوير والتناقض) اما الكذب فكعه الصدر الشهيد برهان الدين الكبير من القائلين
بالسقوط بل هو من القائلين بالوجوب كما فى الظهيرية والتتارخانية والمضمرات والتبيين
للزىلى وفتح القدير وحاشية شيخ زاده وسيف الدين الحفيد وغيرها واما الجهل فممنه انه
جعل حافظ الدين من اصحاب الترجيح ومقدمهم فى هذا التحكم ابن الكمال لم يجعل كذلك
بل جعله من اهل الطبقة السادسة (وايضاً ذكر هذا الرجل صاحب الكافى والكنز ممن ليس
له الانقل القول الصحيح من تابعى اهل الطبقة الخامسة واما التزوير فممنه ان الغنية والملتقى
صاحبهما ابراهيم الحلبي وكذلك البحر الرايق والاشباه لابن التميمي وكذلك نور الايضاح
وامداد الفتاح للشرنبلاني (واما التناقض فممنه انه عد صاحب الخلاصة من اصحاب الترجيح
تارة وممن دونهم اخرى فان الخزانة لصاحب الخلاصة وكذلك جعل صاحب الكافى فلا يصح
اخذ السقوطى متن الكنز فانه ليس من اصحاب الترجيح عندهم فلا يعبا به ثم ظهر الدين المر
غيناني نقل عنه الزىلى حكاية الوجوب فكيف يصح عنه من النافين وصاحب المضمرات وغيره
انما حكى القول بالوجوب عن الظهيرية والسقوطى عن غيرها وكذلك صاحب المحيط انما حكى
افتاء الصدر الكبير ولا يظهر من ذلك القدر اختيارهم لذلك المحكى (ثم ان الزىلى لم
يأت بشئ سوى الاعتراض على القول بالوجوب وما يقول هو لاء ان ابحاث ابن الهمام
لا يعمل بها فكيف يعملون بابحاث الزىلى (مع ان بحث الزىلى بحث محض وابن الهمام
يستدل بالايان والاحاديث وغيرها من الادلة فيما خالف غيره ولا يكون منه بحث
محض بل استدلال وتحقيق ولا سيما فى هذه المسئلة والقاسم مع استاذ ابن الهمام فى القول
بالوجوب فانه تابع فيه شيخه وقرر كلامه واجرى على منواله دليل المسئلة وافاد فى قضاء
البحر الرايق ان ابن الهمام من اصحاب الترجيح وصرح بعض معاصريه بانه من اهل
الاجتهاد وهو الصواب وقال السيوطى نقلاً عن برهان الدين الانباسى من اقران ابن
الهمام لو طلبت جميع الدين ما كان فى بلدنا من يقوم بها غيره ونعم ما قال المنصورى فيه
(شعر) لانفس باليد ووجه شيخنا * فانه عند الكمال يكسفى
سل عنه فى العلم وفى الحلم معا * فهو ابو حنيفة والاحنف
(منه سلمه الله)

السقوط والرجحان معهم والحق في مواقع الخلاف واحد فالمراد ببنية العشاء خروجاً
 عن الخلاف واحتياطاً في العمل يكون تطوعاً والجماعة فيه مكرهه وأنت خير بان
 مجرد وجدان القول الواحد في كتب متعددة لا يوجب تكثير الرواية وإنما مأخذ القول
 بالسقوط هو كتاب المحيط وأخذ عنه صاحب الخلاصة والكافي وغيرهما وهل ترى أحداً
 منهم اسند ما نقلوه إلى مجتهد أو اعتمد فيه على حجة أو شاهد فضلاً عن إقامة البينة
 وتصحيح رفعه إلى أبي حنيفة رضي الله عنه أو واحد من اصحابه الثلاثة ومن يحذو حذوهم
 في الفقه والدراية والمذهب أن الحق عند الله واحد ولكنه في المجتهدين خفي
 لعدم الناطق وإن صح رجحان أحد الطرفين ولذلك صح عمل كل مجتهد ومن تبعه
 بما أدى إليه اجتهاده والرجوع عنه والانتقال منه ولم يكلف أحد بالاصابة إلى ما
 عند الله بل بالاجتهاد في محله والعمل به وقرر الشارع ذلك الرأي من المجتهدين حكماً
 شرعياً من عند الله تعالى وقد عرفت وجوب العشاء وكونها فرضاً قطعياً فإني أرجح
 لما يخالف له وربما يقول أبعدهم عن الفقه وأثبتهم في العلم أن الحلواني قد خالف
 البقال في هذه المسئلة أولاً ثم رجع عن ذلك لما ظهر له الصواب انصافاً فكان ذلك
 منهما أجمعاً ومخالفته ضلالة وإنكاره كفر وغواية وقد أسلفناك فساد هذه الحوائث
 الإجماع على مراتب باعتبار متنته واعتبار سندته ومذهب أهل الحق والتحقيق أن
 منكر مائت بالاجماع الساذج لا يكفراه لا وإنما يكفر منكر ما صحبه النقل القطعي من
 آية أو حديث كالأركان الخمسة في الإسلام ومن ذهب إلى تكفير منكر مائت بالاجماع
 الساذج إنما كفر منكر الرتبة الأولى منه إن كان ثبوته بالتواتر وأقوى مراتب إلا
 جماع اجماع الصحابة نصاً صريحاً في حكم لم يسبق فيه خلاف ثم اجماعهم بسكوت البعض
 ثم اجماع من بعدهم على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم ثم اجماعهم على حكم سبق
 فيه خلاف ثم يتفاوت حال كل واحد من أقسامه بالنسبة إلى نقله إلينا بطريق التواتر

ولا يخفى عليك أن رجوع
 المجتهد عن قوله
 بطلان قوله
 يوجب عنه في
 الدعوى لمساخ
 المجتهدين لنزاهة
 عنها وبلي يكون لنزاهة
 فتوى مجتهد آخر هذا
 على تقدير التسليم
 على تقدير
 صحة الحكمة والآفة
 غير صحيحة عندنا
 منه سلم الله

مطلب قد يكون
دعوى الاجماع على
خلاف الواقع

او الشهرة او الاحكام دين صحيح وحسن وضعيف وربما ينقل الاجماع الاقوى ويكون
الحال في اسناده فلا يكون قطعيا وربما يتوانر ولا يكون في نفسه من الرتبة الاولى فلا
يكون قطعيا وعلى ذلك فاعتبر وفي التفصيل طول وربما يكون دعوى الاجماع على
خلاف الواقع ولذلك قال احمد بن حنبل من ادعى الاجماع فقد كذب ولا يعتمد في
نقله الاعلى ائمة النقل الموثوق بهم في الرواية الا ترى الى فخر الدين الرازي
وبرهان الدين النسفي لما ادعيا الاجماع في انه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يرسل الى
الملائكة رده السبكي رحمه الله وغيره بان ما انفردا بحكايته لا ينتهض حجة لان مدارك
نقل الاجماع من كلام الائمة وحفاظ الامة كابن المنذر وابن عبد البر ومن يدانيهما
في سعة الاطلاع وكثرة الحفظ وقوة الانتقان وانما يدخل اتفاق الحلواني والبقالي في
دائرة الاجماع لو صح النقل وثبت كون كل منهما فقيها مجتهدا وانه لم يكن في ذلك
العصر غيرهما من المجتهدين ودون ذلك خرط القناد وكيف يصح هذه الدعوى
وقد خالفهما فيه جم غفير وجمع كثير في كل زمان ومنه ان القائلين بالسقوط اعظم
الحنفية من المجتهدين واصحاب الترجيع فلا يعارض باقوال من ليس له هذه الرتبة
وانت تعلم ان الشيخ برهان الدين الكبير معد دود في المجتهدين اثنى بالوجوب واختاره
صاحب الفتاوى الظهيرية وهو ليس بدون صاحب المحيط والخلاصة وصاحب التتارخانية
والمضمرات قد حكى كل منهما الوجوب واما ابن الهمام فهو ابن الهمام وكال الدين
وان تأخر زمانه فلسان حاله ينادى باعلى صوته (شعر) واني وان كنت الاخير زمانه
* لات بما لم نستطعه الا وائل * والاجتهاد به اليق وهو به انسب واحق من هؤلاء الافاضل
الذين عدوهم من المجتهدين فانه في المعرفة باحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم والاها
طة بها والاطلاع على مراتبها غراض يحرم وفي المهارة في الاصول والعربية وسعة ادراكه
وتقانه ملاك امره وانه في تحقيق المعقول والمنقول لا يساهم ومقامه في التحرير والتلخيص

والتدقيق لا يزُحم فما قيل ان وظيفته ليست الا ان ينقل القول الصحيح من هوا فقه ولا يضيف الجواب الى نفسه ساقط وانى له الاتيان بمن هو افقه من ابن الهمام يفتى بسقوط هذه الفريضة كلا وهيهات هيهات وما قيل لو حفظ جميع الكتب الحنفية لا يجوز فتواه مالم يتلمذ للفتوى على ما ذكره قاضى بخان وغيره لعل المراد منه الممارسة للفن ومعرفة طرق الافتاء لا كتابة قولهم ما قول ائمة الاسلام رضى الله عنهم فى هذه المسئلة بخط مخصوص والا فهو غير صحيح ومن تزويراتهم انهم يعيبون علينا فى اداء هذه الفريضة ويقولون انكم بانتظار العشاء التى لم تجب عليكم تفوتون الفجر الواجب بلا خلاف بالنوم عنه وانت خبير بان العشاء ليست بدون الفجر فى الوجوب وقد اشتغل بها الذمة بحضور وقتها فترك مثل هذه الفريضة بدوى ان اقامتها بما تنفضى الى النوم عن صلاة اخرى لم يتوجه علينا اداءها بعد فى هذه الحالة حماقة اى حماقة هب انه يؤدى الى ذلك فافى فرق بين ترك هذه وتينك لو سلم افضاء اداء العشاء الى ترك الفجر مع سلامة من ينام عن الفجر من اعتقاد عدم الوجوب وكون النوم عذرا شرعيا لا محالة فافهم وهم فى ريبهم يترددون ومن عاداتهم القبيحة الهجنة انهم اذا اقامت عليهم الادلة وبيّنت لهم الحجة يقولون ان دليل المقلد قول المجتهد والواجب عليه ان يقلد من غير نظر فى الدليل وربما يقولون ان الفقيه والمجتهد لم يأخذ بهذا الحديث ولم يتمسك بهذه الآية فلا تعمل به وقد عرفت ان المستدل ليس بمقلد وان لم يكن مجتهدا ولا يجوز له تقليد غيره مع ظهور الادلة وان الواجب على كل احد بلغشى من الاداة الشرعية ان يعمل بها على ظاهرها وعمومها حتى يثبت عنده ما يصرفه عن ظاهرها بتخصيص او نسخ او غير ذلك وقد قال الشافعى رحمه الله اجمع المسلمون على ان من استبان له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحمل له ان يدعها بقول احد فان الله تعالى اقام الحجة برسوله دون احاد الامة فمن عمل بما صح من الحديث الذى اخرج به بعض الفقهاء فى الخلافة كان معذورا البته ولا سيما اذا كان الحديث مما اختلف فى كونه

منسوخاً وكيف يمكن ان يقال لمن بلغه الحديث الصحيح لا تعمل به حتى تعرضه على رأي ابي حنيفة او مالك او الشافعي او احمد او غيرهم واذا كان العامي يسوغ له العمل بقول المفتي مع احتمال خطائه كيف لا يسوغ له العمل بسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد صحتها حتى يعمل به احد من الفقهاء والا لكان قبولهم شرطاً للعمل بحديثه صلى الله عليه وسلم ويطلان ذلك اظهر من ان يحتاج الى الذكرو لا يقدر احتمال خطأ في الاخذ بالحديث الصحيح الا واضعاف اضعافاً حاصلة في الاخذ بقول الفقيه كيف فانه لا يعلم خطأ من صوابه ويجوز عليه التناقض والاختلاف وربما يقول بقول ثم يرجع عنه ويحكي عنه في مسألة واحدة اقول عد يد هذه كلها فيمن له نوع اهلية للفهم وفي غيره يقول الله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون فاذا اجاز الاعتماد على ما كتبه المفتي من رايه اورد شيوخه وان علا فلان يسوغ له الاعتماد على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى واحق ان يسوغ فان الواجب على كل احد ان يكون في يد الشارع كالميت في يد الغسال ولا واجب الا ما اوجبه الله ولا دليل الا ما اوجبه الى نبيه من كتاب متلو او غيره او اجماع امة او قياس في محله ولو انحصر دليل المقلد على قول الفقيه لزم الدور والتسلسل فانه اذا طولب بالدليل على وجوب الاخذ بقوله فاما ان يقيم قول الفقيه فيطالب بالدليل عليه وهلم جرا فاما ان يدور او يتسلسل او غيره فان اورد قوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون قيل عليه ان التمسك بالدليل مما يختص بالمجتهد عندك على ان الآية انما تدل على وجوب سؤالهم عن حكم الله تعالى عند عدم العلم لاعتقائهم قولهم وما أخذ الحكم ليس الا الكتاب او السنة او الاجماع او القياس وان ادعى الاجماع يقال عليه اولاً ان الاجماع انعقد على وجوب العمل بالدلالة الاربع ولا يقول احد من الائمة بوجوب اتباع فقيه خاص ولم ينقل عن احد منهم دعوة الخلق الى الاقتصار على رايه وقد قال الله تعالى اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلاً ما تذكرون ثم التمسك بالاجماع كغيره

مطلب لو انحصر
دليل المقلد على
قول الفقيه لزم
الحال

يتوقف على المعرفة بامور لا حظ فيها للمفكر اصلا والآيات البينات والمعجزات الفاهرات
 ناطقة بوجوب اتباع الرسول النبي الامي وذلك ضروري ومن ههنا ما يوجد
 في كتاب من قول او حكاية او نقل لا تعصب لهم عليه ولا خصومة على صاحبه فهو رواية وقول
 المجتهد ثم يزعمون ان المجتهد هو الذي يستقل بوضع الاحكام ويجب اتباعه على كل
 الانام وقد قال الله تعالى ان الحكم الا لله امر ان لا تعبدوا الاياه ام لهم شركاء شرعوا لهم من
 الدين ما لم ياذن به الله وهم ربما يصرحون بذلك ولو ام يصرحوا به فلا محالة يعاملون
 بول نسب الى من له توقير في قلوبهم ذلك المعاد لقو ينزلونه منزلة كتاب الله وسنة رسوله
 وآياك ان تظن كل ما يوجد في كتب الفقه والحديث او غير ذلك انه رواية عن الائمة فان
 الرواية اذما هي ما يروى عنهم باسناد صحيح اليهم او بالاخذ على طريق الوجدادة من
 كتاب واحد من الائمة المعروفين بالفقه والدراية والعدالة والثقة في الرواية ووجد ان
 القول الواحد في كتب كثيرة لا يوجب تكثير الرواية وتعدد النقل فانه قد شاع النقل من
 تصانيف من له توقير في القلوب من غير تحرير للمسئلة ولا تايخيص للنقول ولا التفات
 الى تصحيح النقل وربما يكون القول الواحد مذكورا في كتب كثير من المصنفين ويكون
 غلطاً محضاً منشاء اتباع اللاحق المسابق من غير وقوف على سهوه واطلاع على خطائه وذلك
 يوجد في كل صناعة الا ترى صاحب المهداية مع علو كعبه ورسوخه في العلوم اثبت خلاف
 الشافعي رحمه الله في جواز الصلوة في الكعبة وتبعه صاحب الكافي والتوسع وغيرهم من
 الافاضل وهو غلط لا محالة ولا شائسته منه في كتب الشافعية وغيرهم بل
 الكل صرحوا بجوازها وكذلك نكر ان الشهوة ليست بشرط في خروج المني
 لا يجاب الغسل عند الشافعي رحمه الله واستدل عليه بقوله عليه السلام الماء من الماء
 وتبعه صاحب الكافي وخلف كثير من الفضلاء ولا محالة انه غلط فاحش فان الشافعي لا يوجب
 الوضوء بخروج المني من غير شهوة فضلا عن الغسل اذ مذهبه في ذلك الباب ان خروج

صاحب المجمع والدرر
 وصلى الشريعة وسكت
 عنه ابن الهيثم رحمه الله
 منه سلمه الله

المنى على وجه الشهوة يوجب اكبر الحديثين وبدونه لا يوجب شيئاً الاكبر ولا الاصغر
 وذلك ظاهر لاسترة فيه وانما عود وجوب الغسل في خروج المنى بغير شهوة من غرايب
 شاذان بن ابراهيم وبعضهم نسبه الى عيسى بن ابان واعجب من ذلك ان ابراهيم بن
 موسى الطرابلسي رحمه الله قال في كتابه مواهب الرحمن في فصل نواقض الوضوء بعد
 تعداده النواقض وام نستثنى المنى وقال في شرحه براهين النعمان ولم نستثنى نحن ومالك
 رحمه الله المنى من انه ناقض واستثناه الشافعي رحمه الله لقول ابن عباس رضي الله
 عنهما المنى كالمنخاط فامطه ولو باذخر واطال في الاستدلال والجواب ثم قال بعد ذلك في
 محل بيان ما يوجب الغسل وفرض يخرج منى ونشترط الشهوة وقال في شرحه ونشترط نحن
 ومالك رحمه الله الشهوة ونفاه الشافعي رحمه الله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انها
 الماء من الماء رواه مسلم رحمه الله اى الغسل من المنى اذ هو خطاب جار مجرى الامر
 ولنا ان الغسل وجب على الجنب بالنص وهو في اللغة من قام به جنابة ^(*) وهي حالة تحصل عند
 خروج المنى على وجه الشهوة فلا يتناول من خرج منه بلا شهوة فلا يوجب فيه حكماً بنفى
 واثبات والحديث محمول على الخروج بشهوة لان اللام فيه للعهد انتهى فانه تناقض
 محض كيف يتصور انتقاض الغسل بدون انتقاض الوضوء وانما وقع فيه لمنابعته صاحب
 الهداية من غير تحرير لكلامه ولا تأمل في عباراته ولو جمع الكلام من اطرافه ولا حظ
 في وجوه اعتبار انه لسلم من هذا الخطأ ومن يسلم منه الا المعصوم وانما اوردت امثال ذلك
 تنبيهاً وتالياً لا قدحاً في هؤلاء العلماء وعضائهم فان صاحب الهداية صاحب الهداية
 ثم الله الله ان تظن ان كل ما يوجد في كتب التفسير هو من تفسير كتاب الله فان كثيراً من
 المتأخرين قد ادرجوا في تفاسيرهم شيئاً كثيراً من الخلافات الركيكة والحكايات البشعة
 والاقوال الواهية والاراء السافطة الردية بادية من اسبته بل من غير مناسبة حتى الاشعار
 الفارسية وانما التفسير ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه او واحد من اصحابه رضي

* لا انقضى على صدور
 في تعليل الهداية وغيره
 حيث قال الجنابة في
 اللغة خروج المنى على
 وجه الشهوة آه وغسل
 عن فساد نقلها ووقع
 في هذا التناقض ووقع
 سعة اطلاع في العلوم
 فكيف لا من دون
 منه سلم الله

الله عنهم والذين اتبعوهم باحسان بطريق صحيح ريثما يعتد على مثله في مثله او
 استنبط من النظم بوجه مرضى يساعده العربية ويعاضده الشريعة ويسعه وجوه الدلالة هذا
 واذا محضت لهم الصبح ربما يقولون ان عالما كذا كان من افراد زمانه واسانده آو انه وكان
 لا يصلح هذه الصلوة في هذه الايام من السنة ونحن نتبعه وقد قلت لبعضهم انك في شأنك
 هذا في خطأ عظيم واثم مبين تعصى الله ورسوله وتخالف امامك بترك هذه الصلوة واخاف
 عليك في ذلك فقال ان فلانا من العلماء قال لي اذا نزل الشمس في برج كذا او طلع
 نجم كذا صل المغرب ثم ضع ثيابك وخذ فراشك ونم نومة العروس ولا تبال
 بشيء ولئن سئلت يوم القيمة عن ترك صلوة العتمة في هذه الايام من السنة فانا
 ضامن لك في الجواب عن ذلك فقلت له فهلا اخذت منه الوثيقة وهلا سألته اين
 يكون هو حين ما تحتاج اليه وحكى عن بعض المتعصبين منهم انه لما شد عليه في
 ادائها من جهة الجمعية الشرعية وضاق عليه المخرج لم يربدا من بعض الامثال
 فقال للمودعين انك متى اذنت للعشاء في هذه الاوقات ارفع يدك بالدعاء وانت
 متوجه الى القبلة وقل اللهم اجعل وزر هذا الاذان وتلك الصلوة على المحتسب
 حيث رفع امرنا الى المحكمة ونعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا وهو
 لا اجهلة المحقق يحملون اثقالهم واثقالا مع اثقالهم ويزرون اوزارهم واوزارا مع
 اوزارهم فانهم يبذلون اجتهادهم في تكثير سوادهم ويعملون كل حيلة موهبة ويتوجهون
 بكل خدعة الى صرف العوام اليهم وتقليد هم لهم في ترك هذه الفريضة عليهم وانا بحمد
 الله تعالى لا اجوز تركها اصلا ولا اجعل بين وجوبها في وقت دون غيره فراقولا اري ما
 يتمسكه اولئك الاعتام في استقامتها شيئا يوزن جناح بعوضة وقد مننى الله تعالى
 اذمكنني من قضاء ما فات من هذه الصلوات في ايام الشباب بزعم انها ساقطة عنا لعدم
 الوقت تقليد الن قبلنا من له وقع في قلوبنا واحسب ان الفوائت كانت ثمانمائة

عشاء ومن الوتر مثلها ولا أذكر ذلك إلا ترغيباً للناس في أدائها وعدم المساهلة فيها
وتحذير الهم عن الاجترار على الله في ترك هذه الصلوات وهو الذي يقبل التوبة عن
عباده ويعفو عن السيئات (شعر) ان تلمني عجائز نزار * فاراني فيما فعلت مجيداً*
وقد عرفت ان الحاكم والواضع للشرائع هو الله تعالى وان الحكم الشرعي ينتفى
بانتفاء مدركه وهو الأدلة الأربعة وانما سألنا عن الفقيه عند العجز عن فقه الدليل
ومعرفة الحجة احساناً للظن به انه بنى فتياه على هذه الأدلة وذلك رخصة من الله تعالى
في مقام الضرورة قال الشيخ محي الدين رحمه الله وبحمد الله جعل الله في ذلك رحمة
أخرى لنا لولا ان عوام الفقهاء حجروا هذه الرحمة على العامة وضيقوا عليهم ما وسعه الله
تعالى بربطهم بمذهب خاص والزامهم متابعة شخص معين لم يعينه الله تعالى ورسوله
ولا دل عليه كتاب ولا سنة صحيحة ولا ضعيفة واما الأئمة مثل أبي حنيفة ومالك وأحمد بن
حنبل والشافعي رحمهم الله فحاشاهم من هذا ما فعله واحد منهم قط ولا نقل عنهم انهم
قالوا لاحد اقتصر علينا ولا قلدي فيما افتيتك به بل المنقول عنهم خلاف هذا رضى
الله عنهم يؤيد قال صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله تصدى عليكم بصدقة
فاقبلوا صدقته فالرخص مما تصدى الله به على عباده هذا كلامه وقد قام
الأدلة على المقصود قياماً لا مرد له ونهض حجب الفرضية نهوضاً لا عديل له وان
القول بالسقوط بدعة ردية ابتلى الله تعالى كثيراً من اهل هذه البلاد بها وقد اطلت
كثيرون من غيرهم بنارها وانتشر في الآفاق شررها وكثر على الخلق ضررها وما الله
بغافل عما يحدث هذا الداء العضال فيما بين الامة وتقول به في أول الحال قلن اغمضنا
عن ذلك وتزلنا الى صحيفة مدارك الجهال وقنعنا بما يقنعون به من التقليد المحض
فالترجيح معنا لانه لا يرتاب متتابع في كون المراد من برهان الدين الكبير هو أبو محمد
عبد العزيز بن عمر بن عبد الله فان هذا اللقب مقارناً لوصفه بالكبير لم يقع الا عليه

وقد صرح به الفاضل العلامة علاء الدين علي بن امر الله بن محمد الرضى الحنائى فى بعض نصابيه وعبارات النقلة عنه مطردة على ذلك التعبير عنه وأما اسم الصدر الكبير وبرهان الأئمة فقد وقع ايضا على ابنه الصدر السعيد تاج الدين احمد والد صاحب المحيط فانه قال فى أول كتاب المحيط قال العبد الضعيف الراجى لفضل الله الخائف من عدله المعتمد على كرمه محمود بن الصدر الكبير تاج الدين احمد بن الصدر الشهيد برهان الأئمة عبد العزيز بن عمرو وقع فى أول كتاب الشهادات من الخلاصة التعبير عنه بقوله الصدر الامام السعيد برهان الأئمة فالغالب على الظن ان المفتى بالوجوب هو الصدر الماضى ثم يتردد الظن فى المحكى عنه السقوط فان كان هو ابنه ذلك فلا ريب ان اياه اعلم منه واجل واقفه وانبل وان كان شخصا آخر فهو مجهول لا يدرى شخصه فكيف حاله فى الفقه والرواية وان كان حكاية الوجوب والسقوط عن شخص واحد فهما متساقلتان بالتعارض فتحن على اصلنا من التمسك بالادلة الشرعية وماذا يصنع المخالف فانه لا يرى التمسك بهادينا ويرى تركها بما يمتينا فان قيل لعل المفتى بالسقوط غيرهما والاعتماد على كثرة الروايات فى المحيط والكافى والخلاصة وغيرهما من الاعتبار قللت لو سلم وجد ان الرواية وكثرتها وثقة الراوى فجها له الاصل المروى عنه توجب سقوط الروايات وقد عرفت ما هو الرأى وكيف كثرتها وطريق اثباتها فان قيل هذا انما هو فى الحديث قللت كالأبلى فيه وفى الروايات الفقهية على ما صرحوا به فان جهالة الراوى فى الحديث الذى هو دليل الحكم وسبيل مؤد اليه اذا وجبت السقوط عن صلوح الاحتجاج به لعدم ترجيح جانب الوجود بثبوت عدالة الراوى وكونه ثقة فجها له فى رواية المسائل الفقهية اوجب للسقوط والرواية اولى واحق بالترك وليس اصحاب القول بالوجوب بدون القائلين بالسقوط لامن حيث العدول لامن حيث العلم والمعرفة والعدول برهان الدين الحكيير معدود فى المجتهدين وتحقق شرائط الاجتهاد فى ابن الهمام وهو مع تأخر زمانه قد استوفى نصابه من استظهار الاصول وقواعد المعقول واتقان السنن والاحاديث

فان حكاية القول بعد
فى الوجوب وان وقعت
فى المحيط والزاهدى
والكافى والنزاهدى
والدرر وغيرها فالقول
بالوجوب فى الظاهرية
والتبيين وقام غيبا
والالفاظ والدر غيبا
وابن امير الحاج والقاسم
والنجرى
الجمالى
وحسب المفتين وشيخ
الاسلام الخفيد وشيخ
زاده فى حواشى الوفاة
وصحيح الرواية والتتار
وحنفية والمجموع
وزريعة الكنز وحاشية
الطحاوى وابن العا
ونجفة الاخبار
يدين
وغيرها منه سلم الله

ووفى حسابه وفى الحديث اذا اختلف الناس فعليكم بالسواد الاعظم والمراد به لزوم الحق واتباعه وان كان المتمسك به قليلا والمخالف له كثيرا لان الحق ما كان عليه الجماعة الاولى وهم الصحابة والذين اتبعوهم باحسان وعن فضيل بن عياض الزم طريق الهدى ولا يعرك فلة السالكين واياك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين وقال الغزالي من لم يثبت فى هذا الزمان ووافق الجماهير فيما هم فيه وخاض فيما خاضوا فيه بهلك كماهلكوا واصل الدين وعمدته الاحتراز عن الافات والعماهات التى تانى عليه من البدع والمحدثات انتهى وقد قال الله تعالى وان تطعوا اكثر من فى الارض يضلوك عن سبيل الله وعن بعض السلف اذا وافقت الشريعة ولاحظت الحقيقة فلا تبال وان خالفت رأيك الخليفة والطريقة الثابتة على جادة الشريعة ما عليه السابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم وذلك الدين القيم الذى هو عند الله الاسلام اولئك الذين هدى الله فبهم اقتدوا والمتبع فيها الادلة فاذا قد انتصبت لم يعارضها شقاق ولا يعاضدها وفاق وليكن هذا اخر ما اورده

فى هذه الرسالة بعون الله وتوفيقه انه ولى التوفيق والاعانة

وله الحمد على نعمه المتكاثرة ومنه المتوافرة كذلك

يثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت

فى الحياة الدنيا وفى

الآخرة

تم

الروايات الغروعية

ما ثبت بالكتاب والسنة والاجماع لا ينتفى بانغنا ما ثبت بضرب من الرى (تنوير شرح الجامع الصغير من نفسه) اذا قيل الصلوة الخمس فى كل يوم وليلة فرض عليك فان صدقها وقبلها يكون ثابتا على الايمان وان انكر بها ولم يقبلها يكون خارجا عن الايمان

مجالس الأبرار) لو قال مسلم في ديارنا بعد شهر لم أعلم الصلوة الخمس إنها فرضت على
 أو الزكوة كفر (قنبيه) كنقل القرآن أي نظرا للتواتر مثل القرآن والصلوة الخمس
 وأعداد الركعات (شرح منار) الواجب على المسلمين الأخذ بالاحتياط على أقصى
 الوجوه الذي عليه (محيط من فصل الحبض) في مبسوط شمس الأئمة السرخسي رحمه الله
 الاحتياط في باب العبادات واجب (محيط في الجهاد) فلان يؤدى ما ليس عليه أولى من
 ان يترك ما عليه (كافي) الاحتياط في العبادات واجب وفي شرح عبد العلي رحمه الله
 عن المحصر والاحتياط في الصلوة التي هي وجه دينه ومفاتيح رزقه وأول ما يسئل في الموقف
 وأول منزل الآخرة لا غاية له ولهذا قلنا حمل المصلي أولى من تركه في زماننا (فتاوى لامير
 شاه البخارى) العمل بالعموم واجب ما لم يدل عليه دليل خصوص (شرح اصول فخر
 الاسلام لاكمل الدين رحمه الله) العبرة لعموم اللفظ عند جمهور العلماء في الاصول
 والفروع (تفسير ابن كثير والبحر الرائق) الأصل في الشرايع العموم على ان
 التعليق بالشرط لا يوجب العدم عند العدم عندنا (كافي من نفسه من صلوة الخوف)
 أظهر الزاهدي اعتزاله هنا في المجتبى كما اظهره في القنية في موضعين من الفاظ الكفر
 (كتاب الدر المختار من نفسه) وتقدم نظير ذلك في باب الحج عن الغير حيث قال
 ان مذهب اهل العدل والتوحيد انه ليس للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره واراد بهم
 اهل الاعتزال كما مر بيانه وعبارته هنا وفي قوله أي صاحب الهداية حقيقة الاستطاعة فيما
 يقارن الفعل نظر قوى لان مبناه على مذهب الاشعرية والسنية ان القدرة تقارن الفعل
 وانه باطل اذ لو كان كذلك لما كان فرعون وهامان وسائر الكفرة الذين ماتوا على الكفر
 قادرين على الايمان وكان تكليفهم بالايمان تكليف ما لا يطاق وكان ارسال الرسل والانبياء
 وانزال الكتب والاوامر والنواهي والوعود والوعيد ضايعا في حقهم قال في البحر وهو غلط
 لان التكليف ليس مشروطا بهذه القدرة حتى يلزم ما ذكره وانما هو مشروط بالقدرة الظاهرة

وهي سلامة الأسباب كما عرف في الأصول رد المختار على الدر المختار من نفسه قلنا السبب والشرائط انما يعتبر بحسب الامكان (كافي من نفسه) ولا يسقط الممكن بسقوط غير الممكن لعدم الملازمة وجودا وعدمها (شرح المنية لابراهيم الحلبي من نفسه) وقد قال بعض مشايخنا رحمه الله بوجوب كل الاحكام والعبادات على الصبي لقيام الذمة وصحة الاسباب ثم السقوط بعذر المرح (اصول فخر الاسلام) أصل التقدير متفق عليه بيننا وبين الشافعية وهم بقدررون باقرب البلاد اليهم او باقرب ليال اليهم لان القريب للشئ في حكم هذا الشئ ونحن نقدر باعتبار الاكثر الغالب (شرح تنوير الابصار) وذكر المرغيناني ان الشيخ برهان الدين الكبير افتى بان عليه صلوة العشاء ثم انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء (تبين للزيلعي) والصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء على ما في الظهيرة لكن وقع في بعض النسخ من المضمرات الصحيح انه ينوي القضاء الظاهر انه سقط كلمة لا سهوا من الناسخ (حاشية شيخ الاسلام) وفي التجريد الصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء وكذا ذكر حسب المفتين وصحيح الرواية الصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء (وأما سببها الاصل فخطاب الله تعالى الازلي وترادف نعمه التي لا تحصى وجعل الله تعالى الاوقات اسبابا ظاهرة تيسر للعباد لان ايجابه تعالى غيب لا نطلع عليه فجعل الاوقات امارات على ذلك الايجاب ولما كانت الاوقات معرفة للوجوب اضيف اليها وسببت اسبابا واطلق الفقهاء عليها اسم السبب وعند الاصوليين الاوقات علامات وليست باسباب والفرق بينهما ان السبب هو المفضى الى الحكم بلا تأثير والعلامة هي الدالة على الحكم من غير توقف ولا افشاء ولا تأثير فهو علامة على الوجوب والعللة

في الحقيقة هي النعم المترادفة

(امداد الفتاح)

وكل نفس طالبة قسط من نور الله تعالى قلّ أو أكثر وكل مجتهد ذوق نقيص أو كمل فليس العلم وقفا على قوم ليغلق بعدهم باب الملكوت ويمنع المزيد عن العالمين بل الواهب الذي هو في الأفق المبين ما هو على الغيب بضنين وشر القرون ما طوى فيه بساط الاجتهاد وانقطع فيه سير الافكار وقد قال الفارابي رحمه الله ينبغي لمن اراد ان يشرع في الحكمة ان يكون شاباً صحيح المزاج متادباً بآداب الاخبار وقد تعلم القرآن واللغة وعلوم الشرايع أولاً ويكون عفيفاً صدوقاً معرضاً عن الفسق والفجور والغدر والخيانة والمكر والحيلة ويكون فارغ البال عن مصالح معاشه مقبلاً على اداء الواجبات الشرعية غير مغل بركن من اركان الشريعة اولادب من آدابها معظم للعلم والعلماء ولا يكون لشئ عنه قدر الا الحكمة واهلها ولا يتخذ علمه وحكمته حرفة ومن كان بخلاف ذلك فهو حكيم زور ولا يعد من الحكماء انتهى فهذا يدل على تقديم الحكمة العملية التي هي تهذيب الاخلاق على الحكمة النظرية وقال وتنام السعادة بمكارم الاخلاق كما ان تمام الشجرة بالثمرة
من كتاب ثمرة الشجرة

* تم *

(شعر)

اذا العلم لا تعجل بعيب مصنف * ولم تتيقن زلة منه تعرف
فكم افسد الراوى كلاماً بعقله * وكم صرف الاقوال قوم وصحفوا
وكم ناسخ اضحى لمعنى مغيراً * وجاء بشيئ لم يرد المصنف
دوستان نيك خواهه طوطى حلو اللسان
دشمنان بد زبان مار مسموم اللعاب

*** ❁ ***

(ومن ذهب الى الوجوب ورجمه) الشيخ قاسم الجمالي (وابن امير الحاج وعمر بن النجيم
والعلامة الفورصاوى) والمفتى حسن الحلبي (وشهاب الدين احمد بن محمد بن اسماعيل
الطحاوى ومحمد امين ابن العابد بن) ومرضى بن قطامش القراني السمتي اخيرا ورفيق
بن طيب الفورصاوى (والشيخ ابو صالح نياز قلبي بن شاه نياز الخايجي) (وعبد الله بن عبد
الرحمن بن عمر المكي سراج الدين) (والشيخ محمد شريف بن ابراهيم البيركوى
والامير حيدر بن معصوم البخارى) (ومحمد بن الحسين البرزنجى) (وعبد الله بن يحيى
الجزينوشى) (وشاه احمد بن رفيق السماكى) (ومحمد امين بن سيف الله الصباوى) (وحمة
بن محمود بن الحسين البرزوى الحيسوب) (ومحمد يار بن عبد الله الحاج) (واسحاق بن سعيد
والشيخ دولتشاه بن عادل شاه) (ونعمة الله بن بيك تيمور الصلاوى) (وشرف الدين بن زين
الدين الاسيرلى) (ومحمد بن حميد بن مرتضى القراني) (وابراهيم بن خوجش) (وفضل بن
سيف الله الكيزلوى) (والمفتى عبد السلام بن عبد الرحيم) (وسعيد بن احمد الشرداني
اخيرا) (شمس الدين بن عبد الرشيد الفشقارى) (وابو عبد الحالى اعظم بن عبد الرحمن
التنكى) (والمفتى عبد الواحد بن سليمان) (وعياض بن ظهير الحنظلى مفتى بخارا
وفخر الدين السوفى) (وتاج الدين بن عبد الرشيد الاشتراكى) (وعلى بن سيف الله
التونبارى) (وعبد اللطيف بن سبحان القرچى) (وهبة الله الصلاوى اخيرا) (ونياز بن
بنياامين الباخى مفتى بخارا) تم

السهوات الواقعة من دار الطباعة في بعض النسخ

خطا	صواب	خطا	صواب	خطا	صواب	خطا	صواب
فتنته	فتنة	٣	٧	راء	راد	٢٤	١٢
آيتان	ايتان	٥	٢	نحو على	نحو على	٢٦	١٥
مادلائيل	مالا دليل	٨	١	وبى ونهما	وبى ونهما	٣٠	١٩
التزيه	التنزيه	—	٧	يجب	يجب	٣٣	١٨
بمزلة	بمنزلة	١٤	٥	واجبا	واجبا	٣٥	١٨
مداركة	مداركها	١٩	٢١	حنفية	حنفية	٣٨	٢٠
يجرى	تجرى	—	—	وقولهم عن	وقولهم عن	٣٩	٢٠
سنتها	سنتها	—	—	لنبوهم	لنبوهم	٤١	١٢
سنتها	سنتها	١٧	١٨	يحفظ	يحفظ	٤٢	١١
ورائه	ورأيه	١٩	١٨	تصويبهما	تصويبهما	٤٤	١٥
ورائه	ورائه	١٩	١٨	اورده	اورده	٥٢	٢١

١١	١٢٥	هذا المسمى	هذه المداعى	١٢	٩٢	بما ذكره	بما ذكر
٨	١٩٩	ولا يغنى	ولا يعنى	٥	٩٣	هذا القدر	هذا القدر
١١	—	مغذورين	مغذورين	١٨	٩٤	مع التصنع	والتصنع
١٣	—	الكتيبة	الكتيبة	١٩	٩٩	وانحاء	وانحاء
١٩	—	امثاله	امثاله	١٥	٧٢	قيس	قيص
—	—	والعصية	والعصية	١٢	٧٥	وهو	هو
٢١	١٢٩	واتقانه	وتقانه	١٧	—	الحال اى	الحالى
٧	١٥٢	بقول	بول	١٥	٧٧	صلواتنا	صلوة X
١٧	—	شائبة	شائبة	٧	٨٠	راضون	راضن
١٢	١٥٤	بالله	بالله	٢١	٩٠	بمائه	بمائه
٩	١٥٩	بقوله	قوله	١١	١٢٣	عن	من
٧	١٩٠	اولاد	اولاد	١٢	١٢٧	خلاف	خلاق
—	—	تم	اولاد	١	١٢٨	ايكفيننا فيه	ايكفيننا* ٦

وفي الحاشية

٩	٩٧	بن	بن بن	٣	١٩٠	ايهم	اليهم
٢	٨٧	المستحاضة	الجمع بين	٢	—	رد للكلام	رد الكلام
٢٥	١٢٢	الاوّل	الصلوتين في	١٩	٢٣	الاريسيين	الارهيين
٥١	—	وهذان	السفر	٢٠	—	تعالوا	لنألوا
٩	١٢٨	اجتهاد	اولال	—	—	في وجوب	في وجواب
—	—	بمنزلة	وهذان	٥٠	٢٩	الاستدلال	الاستدلال
—	—	بمنزلة	اجتهاد	—	—	على المفتى	المفتى
—	—	بمنزلة	لمنزلة	١٢	٩١	(**)	(**)

فهرس ناظورة الحق في فرضية العشاء وان لم يغيب الشفق

٨	المراد من كل ما لا دليل عليه يجب نفيه	٢	• • •	في بيان المؤلف
—	تمام المعرفة بالله	٣	• • •	مقدمة
٩	مسائل الاعتقاد من ضروريات الدين	٤	• • •	اصول الفقه
—	في تزيين الكلام	٥	• • •	مثل ثبوت النبوة
١٠	• • •	٧	• • •	المطلب الاوّل

(**) ونقله الى الناس مع ما صح من تقرير رحمه الله من قوله ما قلت قولاً خاطئاً فيه ابا جعفر رحمه الله هذا

(**) ونقله الى الناس هذا

صحيح مسلم وغيره ايكفيننا فيه صلوة وهو الذي يقتضيه العريضة للكن في اكثر نسخ فتح القدير وقعت بكون كلمة فيه وكانه سهو من الناظر (منه سلمه الله)

٥١	فيما يأخذ المقلد الحقن	١٢	ثبوت الاحكام بحكم الله
٥٣	الصحيح نوعان	١٣	المطلب الثاني
٥٤	الصحيح رواية يضمحل بالمعارض	—	في اقسام الادلة
٥٥	فيما قيل ان افضل الكتب	١٤	في انواع الاحكام
—	الكلام في المجتهدين	—	ان باب العقائد لا يجري فيه الظن
٥٨	ان تقسيم ابن الكمال بحكم	—	القياس
—	يظهر منه ان الائمة الثلاثة مجتهدون	—	الامر في العقلية على سعة
—	في الشرع	١٥	بيان الاجتهاد
٦٠	يعرف كون ابي يوسف مجتهدا مطلقا	—	بيان التقليد
٦١	ان الطحاوي ليس بمقلد	١٦	الظواهر تجري مجرى الضرورة
—	في تنويه شان ابي بكر الرزى	٢٠	رد اكلام المخالف
٦٣	ان صاحب الهداية ليس بدون	٢٢	طريق معرفة الحديث
—	قاضيخان	٢٥	في احكام النسخ
٦٤	الغالب على فقهاء العراق المخولة	٢٦	ان الاحاديث المنسوخة قليلة
٦٥	المطلب الثالث	٢٩	وجوب الاستدلال على المفتي
—	ان المصلحة اعظم فريض الله تعالى	٣٠	القول بان عصر الاجتهاد قد انقضى
٦٦	ان المصلحة لا تنسقط عن التكليف بعذر	٣٢	معنى قولهم دليل المقلد قول المجتهد
٦٧	في طرق التفسير	٣٥	معنى وجوب الصلاة في المذهب
٦٨	في حال الاسرائليات	٣٦	العمل بمقتضى الادلة ليس من
—	تاويل من فسر القرآن براه	—	الانتقال
٦٩	ذكر الصلوة في كتاب الله تعالى خمسا	٤٠	تذنيب
—	وسبعين مرة	٤٢	قد اشتهر عن ابي بكر الرازي
٧٨	الاحاديث الواردة في صلوة العشاء	٤٣	ما وقع في شرح الكنز
—	عموما او خصوصا	٤٤	الحسابيات امور قطعية
٨١	في احاديث الاسراء	—	اهل الشرع يرجعون الى اهل الخبرة
٨٣	احاديث هي نصة في صلوة العشاء	٤٥	الالغاء غير الابطال
٨٤	الجمع بين المغرب والعشاء في هر دلقة	٤٧	حكايه حال
٨٥	احاديث الجمع بين الصلوتين	٤٨	في معاني الفقه
—	في السفر	٤٩	تفصيل اجوال الروايات

١٢١	الكلام في بزهان الدين الكبير	٨٦	الجمع بين الصلوتين في الحضرة
١٢٥	ليس في العالم قطر يطلع الفجر كما	٨٧	احاديث في المستحاضة . . .
	تغرب الشمس	٨٨	في امامة معاذ قومه بعد ماضى مع
	ما ذكر في الزاهدى . . .		النبي عليه السلام
١٢٦	الكلام في البقالى . . .	٨٩	قدر قراءة النبي عليه السلام . . .
١٢٧	في تحقيق ابن الهمام . . .		الفتوى في الصلوة . . .
	في اعتراض الحلبي . . .	٩٥	مطلب الوتر . . .
١٣٠	سقوط اعتراض الحلبي . . .	٩١	مطلب السنن . . .
١٣٢	الكلام في الاسباب . . .	٩٢	مطلب الاوقات . . .
١٣٣	ما نقله الاكمل ليس بحجة . . .	٩٥	امامة جبرئيل عليه السلام . . .
١٣٥	المجمل المزال خفاؤه بالظنى ظنى	٩٦	في تاخير العشاء . . .
١٣٦	اطلاق اسم الفرض على وظيفة	٩٨	صلوة العشاء لم يصلها امة قبلنا
	الرئيس مجاز	٩٩	صلى العشاء قبل غيبة الشفق
١٣٨	حال كسالى بخارا . . .		في الصلوة الوسطى . . .
١٣٩	في اسلام اهل بلغار . . .	١٠٢	ان الحسنات يذهبن السيئات . . .
	ظهور الاسلام في بلغار . . .	١٠٣	ما في امهات الحديث كالشموع
١٤٥	رسالة احمد بن فضلان . . .		تذييل . . .
١٤١	في عرض مدينة بلغار وطولها . . .	١٠٤	المطلب الرابع . . .
	علماء بلغار . . .	١٠٩	اللام الجارة على معان . . .
١٤٣	خاتمة الكتاب . . .	١١١	نظير سببية نعم الله تعالى للصلوة
١٤٤	افتراق اهالى قران في مسئلة العشاء	١١٢	حديث امامة جبرئيل . . .
١٤٨	الاجماع على مراتب . . .	١١٥	ملخص كلام الطحاوى . . .
١٤٩	دعوى الاجماع على خلاف الواقع	١١٦	لا يجوز نسخ القطع بالظنى . . .
١٥١	مطلب لو انحصر دليل المقلد . . .	١١٩	الشرعية لا تكذب الحكمة . . .
	تم		في ال. وايات الغروعية . . .